دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

نصف سنوية محكمة تعنى بالشئون الاقتصادية

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود

المجلد الثاني - العدد الرابع محرم ١٤٢١هـ (مايو ٢٠٠٠م)

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Published by the Saudi Economic Association

Volume 2, No.4 Muharam 1421 (May 2000)

ARTICLES:

* SAVING IN SAUDI ARABIA : AN EMPIRICAL INVESTIGATION
Ahmed A. Al-Mohaimeed

* A LOGIT ANALYSIS OF DATE GROWERS DECISIONS TOWARD CREDIT IN AL-HASSA AREA OF SAUDI ARABIA
Fahad N. Al-Mulhim*

* TRADE AND ENVIRONMENT IN A GLOBAL SYSTEM: SOME CONSIDERATIONS FOR DEVELOPING COUNTRIES
Gallal El-Mallh

ISSN ،1319 - 5492 ردمك

دراسات اقتصادية

• السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية •

نصف سنوية محكمة
تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود

المجلد الثاني - العدد الرابع محرم 1421هـ (مايو 2000)

أولاً : البحوث والدراسات :
* الادخار في المملكة العربية السعودية — أحمد عبد الكريم المحيميد
* تحليل قرارات منتجي التمور بالاحساء بالمملكة العربية السعودية تجاه الاقتراض باستخدام نموذج لوجت — فهد بن ناصر الملحم
* التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية — جلال عبد الفتاح الملاح

ثانياً : المقالات :
* الصناعة السعودية في ظل العولمة الاقتصادية — محمد فرج الخطراوي

ISSN ،1319 - 5492 ردمك

أولاً : البحوث والدراسات:

- الادخار في المملكة العربية السعودية. — أحمد عبد الكريم المحيميد
- تحليل قرارات منتجي التمور بالاحساء بالمملكة العربية السعودية تجاه الاقتراض باستخدام نموذج لوجت . — فهد بن ناصر الملحم
- التجارة الدولية والبيئة في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية. — جلال عبد الفتاح الملاح

ثانياً : المقالات:

- الصناعة السعودية في ظل العولمة الاقتصادية. — محمد فرج الخطراوي

ردمد: ٥٤٩٢ - ١٣١٩ : ISSN

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١ المملكة العربية السعودية
تلفون: ٤٦٧٤١٤١ فاكس: ٤٦٧٤١٤٢

دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

نصف سنوية محكمة تعنى بالشئون الاقتصادية

تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية - جامعة الملك سعود

الهيئة الاستشارية

أ.د. منصور إبراهيم التركي — أ.د. محمد سلطان أبو على

أ.د. خالد عبد الرحمن الحمودي — أ.د. عبد الحميد حسن الغزالي

أ.د. يوسف عبد الله صائغ — أ.د. سعيد النجار

أ.د. روبير أميل مابرو

هيئة التحرير

أ.د. باسم أحمد آل إبراهيم	رئيساً
د. أحمد سليمان بن عبيد	سكرتيراً
أ.د. ماجد عبد الله المنيف	عضواً
د. وديع بن أحمد فاضل كابلي	عضواً
د. محمد بن عبد الله الجراح	عضواً

الصف والإخراج الفني: الطيب بخيت إدريس

ما ينشر في هذه السلسلة من آراء تقع مسئوليته على عاتق الباحثين

- **تدعوكم إلى نشر أبحاثكم والحصول على أسرع الردود حولها.**
- **تخضع جميع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.**
- **تنشر مساهماتكم في باب المناقشات ومراجعات الكتب والتقارير والرسائل الجامعية والندوات.**
- **تصرف مكافأة رمزية عن البحث الذي يجاز نشره.**

قواعد النشر

في مجلة دراسات اقتصادية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية هي دورية علمية تصدر عن جمعية الاقتصاد السعودية بجامعة الملك سعود، وهي تهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر نتائج أبحاثهم. تنظر هيئة التحرير في مواد في علم الاقتصاد وفروعه. تقدم البحوث الأصلية باللغة العربية والإنجليزية التي لم يسبق نشرها أو إرسالها للنشر في مجلات أخرى، وفي حالة القبول يجب ألا تنشر المادة في أي دورية أخرى دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير .

تنقسم المواد التي تقبلها السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية للنشر إلى الأنواع التالية:

(١) بحث: ويشتمل على عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يحتوى على إضافة للمعرفة في مجاله وأن يكون في حدود (٢٥) صفحة.

(٢) مقالة استعراضية: وتشتمل على عرض نقدي لبحوث سبق أجراؤها في مجال معين أو أجريت في خلال فترة زمنية محددة وألا تتجاوز (٥) صفحات.

(٣) المنبر(منتدى): ويشتمل على خطابات إلى المحرر، ملاحظات وردود.

(٤) نقد الكتب.

تعليمات عامة:

(١) تقديم المواد: يقدم الأصل مطبوعا - ومعه نسختين - على مسافتين وعلى وجه واحد من ورق مقاس A4 (٢١ x ٢٩،٧ سم) ، ويجب أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلا بما في ذلك الجداول والأشكال. وتقدم الجداول والصور واللوحات وقائمة المراجع على صفحات مستقلة مع تحديد أماكن ظهورها في المتن .

(٢) الملخصات: يرفق ملخصان بالعربية والإنجليزية للبحوث والمقالات الاستعراضية على ألا يزيد عدد كلمات كل منهما على (٢٠٠) كلمة.

(٣) الجداول والمواد التوضيحية: يجب أن تكون الجداول والرسومات واللوحات مناسبة لمساحة الصف في صفحة المجلة(١٢،٥ × ١٨ سم)، ويتم إعداد الأشكال بالحبر الصيني الأسود على ورق كلك، ولا تقبل صور الأشكال عوضا عن الأصول. كما يجب أن تكون الخطوط واضحة ومحددة ومنتظمة في كثافة الحبر ويتناسب سمكها مع حجم الرسم، ويراعى أن تكون الصور الظلية الملونة أو غير الملونة - مطبوعة على ورق لماع .

(٤) الاختصارات: يجب استخدام اختصارات عناوين الدوريات العلمية كما هو وارد في The World List of Scientific Periodicals. تستخدم الاختصارات المقننة دوليا بدلا من كتابة الكلمات مثل : سم ، مم، م، كم، مل، كجم، ق، %، ... الخ.

(٥) المراجع: بصفة عامة يشار إلى المراجع بداخل المتن بالأرقام حسب أولوية ذكرها. تقدم المراجع جميعها تحت عنوان المراجع في نهاية المادة بالطريقة المتبعة في أسلوب (MLA):

(أ) يشار إلى الدوريات في المتن بأرقام داخل أقواس مربعة على مستوى السطر. أما في قائمة المراجع فيبدأ المرجع بذكر رقمه داخل قوسين مربعين فاسم عائلة المؤلف ثم الأسماء الأولى أو

اختصاراتها فعنوان البحث (بين علامتي تنصيص) فاسم الدورية(تحت خط) فرقم المجلد، فرقم العدد، فسنة النشر(بين قوسين) ثم أرقام الصفحات.

مثال : رزق، إبراهيم أحمد،(مصادر الاتصال المعرفي الزراعي لزراع منطقة القصيم بالمملكة العربية السعودية) مجلة كلية الزراعة، جامعة الملك سعود، م ٩، ع ٢ (١٩٨٧م)، ٦٣-٧٧.

(ب) يشار إلى الكتب في المتن داخل قوسين مربعين مع ذكر الصفحات، مثال [٨، ص١٦] . أما في قائمة المراجع فيكتب رقم المرجع داخل قوسين مربعين متبوعا باسم المؤلف ثم الأسماء الأولى أو اختصاراتها فعنوان الكتاب (تحته خط) فمكان النشر ثم الناشر فسنة النشر.

مثال: الخالدي، محمود عبد الحميد، قواعد نظام الحكم في الإسلام، الكويت:دار البحوث العلمية، ١٩٨٠م.

عندما ترد في المتن إشارة إلى مرجع سبق ذكره يستخدم رقم المرجع السابق ذكره(نفسه) مع ذكر أرقام الصفحات المعنية بين قوسين مربعين على مستوى السطر. يجب مراعاة عدم استخدام الاختصارات مثل: المرجع نفسه ، المرجع السابق ، ... الخ.

(٦) الحواشي: تستخدم لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية. ويشار إلى التعليق في المتن بأرقام مرتفعة عن السطر بدون أقواس. وترقم التعليقات متسلسلة داخل المتن ويمكن الإشارة إلى مرجع داخل الحاشية - في حالة الضرورة - عن طريق استخدام رقم المرجع بين قوسين بنفس طريقة استخدامها في المتن . تقدم التعليقات على صفحات مستقلة علما بأنها ستطبع اسفل الصفحات المعنية ويفصلها عن المتن خط.

(٧) تعبر المواد المقدمة للنشر عن آراء ونتائج مؤلفيها فقط.

(٨) المستلات: يمنح المؤلف عشرة (١٠) مستلة مجانية من بحثه.

(٩) المراسلات: توجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية

ص .ب ٢٤٥٩ الرياض ١١٤٥١

المملكة العربية السعودية

هاتف ٤٦٧٤١٤١ فاكس ٤٦٧٤١٤٢

(١٠) عدد مرات الصدور: نصف سنوية.

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Advisory Board

Mansoor A. Al-Turki
Mohammed S. Abu Ali
Saeed Al-Najjar
Abd Al-Hameed H. Al-Ghazali
Khalid A. Hamoudi
Yusif Al-Sayigh
Robert Mabro

Editorial Board

Editor-in-Chief : B. A. Al-Ibrahim
Editor : A. S. Obaid
Associate Editors
M. A. Al-Moneef
W. A. F. Kabli
M. A. Al-Jarrah

Typesetting: *ALTayeb Bakheit Idriss*

- Invites all researchers to submit their original work and receive prompt response.
- All articles submitted are refereed according to the established academic procedures.
- Publishes reports, book reviews, and comments on previously published articles.
- Upon Acceptance for publication, the author(s) will receive a token reward.

Address correspondence to: Editor-in-Chief
ECONOMIC STUDIES
SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
P. O. BOX 2459 RIYADH 11451
SAUDI ARABIA

Economic Studies

A Refereed Bi-annual Series
Of the Saudi Economic Association

Guidelines for Authors

This periodical is a publication of the Saudi Economic Association. Its purpose is to provide an opportunity for scholars to publish their scholarly works based on research. The Editorial Board, through Division Editorial Boards, will consider manuscripts from all field of Knowledge. Manuscripts submitted in either Arabic or English. And if accepted for publication, may not be published elsewhere without the express permission of the Editor-in- Chief.

The Following is the manuscript type classification used by the editorial board:

1 – Article:

An account of authors works in a particular field. It should contribute new Knowledge to the field in which the research was conducted.

2 – Review Article:

A critical synthesis of the current literature in particular field, or a synthesis of the literature in a particular field during an explicit period of time

3 – Brief Article:

A short article (note) having the same characteristics as an article.

4 – Forum:

Letters to the Editor

5 – Book Reviews:

General Instructions

1 – Submission of Manuscripts:

A typewritten original manuscript (one side only) using A4 size papers, double-spaced, and along with two copies is required. All pages, including tables and other illustrations, are to be numbered consecutively. Tables, other illustrations, and references should be presented on separate sheets with their proper text position indicated.

2 – Abstracts:

Manuscripts for articles review articles, and brief articles require that both Arabic and English abstracts, using not more than 200 words in each version, be submitted with the manuscript.

3 - Tables and other illustrations:

Table, figures, charts, graphs and plates should be planned to fit the Journals page size (12.5 cm×18cm). Line drawings are to be presented on high quality tracing paper using black India ink. Copies are not permitted for use as originals. Line quality is required to be uniform, distinct, and in proportion to the illustration. Photographs may be submitted on glossy print paper in either black and white, or color.

4 – Abbreviations:

The names of periodicals should be abbreviated in accordance with The World List of Scientific Periodical where appropriate, abbreviations rather than words are to be used, e.g., cm, mm, m, Km, cc, ml, g, mg, Kg, min, %, Fig. Etc.

5 – References:

In general, reference citations in the text are to be identified sequentially. Under the "References" heading at the end of the manuscript all references are to be presented sequentially in MLA entry form.

a) Periodical citations in the text are to be enclosed in on-line brackets, e. g., [7]. Periodical references are to be presented in the following form: reference number (in on-line brackets [ ]), authors surname followed by a given name and/or initials, the title of the article (in quotation marks), title of the periodical (underlined), volume, number, year of publication (in parenthesis), and pages.
   Example:
   [7] Hicks, Granville. "Literary Horizons: Gestations of a Bain Child." Saturday Review, 45, No. 62(1962), 2-23.

b) Book citations in the text are to be enclosed in on-line brackets including the page (s), e. g., [8,p.16]. Book references are to include the following: reference number (in on-line brackets [ ]), authors surname followed by a given name and/or initials, title of the book (underlined), place of publication, publisher, and year of publication.
   Example:
   [8] Daiches, David. Critical Approaches to Literature. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, Inc., 1956.

When a citation in the text is used to refer to a previously cited reference, use the same reference number and include the appropriate page number (s) in on-line brackets.

It is not permissible to use any Latin terms as op.cit. loc.cit., ibid., in the style described above.

6 – Content Note:

A content note is a note from the author to the reader providing clarifying information. A content note is indicated in the text by using a half-space superscript number (e.g., … books[3] are…). Content notes are to be sequentially numbered throughout the text. A reference may be cited in a content note by use of a reference number (in online brackets [ ]) in the same way they are to be used in the text. If a reference citation in the text follows a content note citation, and if the said content note has a reference citation contained within it, then the text reference citation number used in the text follows the reference number used in the content note.

Content notes are to be presented on separate sheets. They will be printed below a solid line, which separates the content notes from the text. Use the same half-space superscript number assigned the content note(s) in the text to precede the content note itself.

7 - The manuscripts and Forum items submitted to the Journal for publication contain the author's conclusions and opinions and, if published, do not constitute a conclusion or opinion of the Editorial Board.

8 - Reprints:

Authors will be provided ten (10) reprints without charge.

9 - Correspondence:

Address correspondence to:

Editor-in-Chief
ECONOMIC STUDIES
SAUDI ECONOMIC ASSOCIATION
P. O. BOX 2459 RIYADH 11451
SAUDI ARABIA

10 – Frequency : Biannual

التجارة الدولية والبيئة

في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية

الأستاذ الدكتور/ جلال عبد الفتاح الملاح

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي

جامعة الملك فيصل

ملخص

أوضحت الدراسة أن هناك محاولات من الدول الصناعية للربط بين التجارة الدولية والبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية، وقد بينت الدراسة أن الدول الصناعية تحاول تبرير الربط بين التجارة والبيئة من خلال انتقالية المشاكل البيئية والتلوث الى الدول عبر إنتاج السلع الملوثة للبيئة والتى تدخل فى التجارة الدولية، وأن بعض الدول التى لا تلتزم بشروط بيئية مناسبة تقوم بإنتاج وتصدير السلع الملوثة للبيئة على حساب تلك الدول التى تطبق مواصفات بيئية عالية. من ناحية أخرى تدعى الدول الصناعية أن ربط التجارة والتلوث من خلال التزامات وشروط عامة تلتزم بها كافة الدول هو السبيل المناسب للحد من التلوث البيئي وانخفاض القدرة التنافسية للدول التى تلتزم بالمواصفات البيئية العالية فى الإنتاج. كما تدعى تلك الدول أن هذه الشروط البيئية العامة من شأنها تشجيع الابتكار والتطوير.

وتناولت الدراسة بالتحليل مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة و فندت تلك المبررات و أوضحت أن مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة من خلال اتفاقية عامة ملزمة تتبناها منظمة التجارة العالمية هى مبررات بدأت تساق للحد من القدرات

التنافسية المتنامية لبعض الدول النامية التى بدأت تقتحم الأسواق العالمية وتشكل تهديدا لأسواق تلك الدول حيث أن الدول الصناعية كانت ولازالت هى الملوث الرئيسي للبيئة. كما أوضحت الدراسة المشاكل والصعوبات التى تكتنف عملية ربط التجارة والبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية من حيث التطبيق والإجراءات والالتزامات. وأخيرا فان الدراسة بناءا على النتائج التى توصلت إليها تقدم بعض الاقتراحات لصانعي القرار فى الدول النامية والتى تشكل نحو ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية فى حالة تناول موضوع التجارة والبيئة فى أى مفاوضات قادمة حيث لا يستبعد الكثيرون إعادة المحاولة بعد فشل الدول الصناعية الحصول على الموافقة لمناقشته فى دورة سياتل العام الماضي.

Trade and Environment in a Global System:
Some Considerations for Developing Countries

Gallal El-Mallh

Abstract

The links between trade and environment is an issue suggested by industrial countries to be discussed further in the upcoming world trade organization (WTO) conferences. The industrial countries argue that global environment has been damaged by those countries producing and exporting commodities that cause pollution. Meanwhile in the case of transboundary environmental problems, national measures only have limited success for preventing environmental damage, partly because the damage is caused by activities in other countries. As a result, a general global agreement undertaken by WTO might be preferable for protecting global environment, competitiveness, sustainable development, and innovation promotion. These arguments are discussed, and the study showed that such an agreement would be to the disadvantage of developing countries. Indeed the globalization of markets and the consequent increase in pressure of international competition from some new growing developing countries is the main motivation behind this proposed agreement. The paper presented some recommendations that might be helpful for those developing countries when this topic is to be discussed in forthcoming WTO meetings.

مقدمة

بتوقيع اتفاقية الجات في مراكش ١٩٩٤ في إطار جولة أورجواي الأخيرة تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (wto) والتي حلت محل الاتفاقية وبدأت تمارس مهامها منذ يناير ١٩٩٥. وقد أنيط بتلك المنظمة مهمة التنظيم والإشراف على التجارة الدولية وإيجاد إطار للمناقشات والمفاوضات بين الدول الأعضاء.

ومنظمة التجارة العالمية التى أنشئت في جنيف عام ١٩٩٥ ليست فقط اتفاقية محددة لها سكرتارية كما كانت اتفاقية الجات فهى بالإضافة إلى ما استهدفته الجات من تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية فان منظمة التجارة العالمية هي أكثر من مجرد اتفاقية، فهى منظمة ذات بناء مؤسسي راسخ وهيئة لفض المنازعات وإصدار الأحكام وهى بالتالي بالمقارنة بالجات تمتلك قوة وسلطة أكبر منها بكثير وقوة إلزام مقننة. وعلى الرغم من أن المنظمة هي منظمة تجارية بالدرجة الأولى تعنى أساسا بالتجارة الدولية في السلع والخدمات وانبثقت عن اتفاقية الجات إلا أن المنظمة ومنذ إنشائها بدأت تسحب معها موضوعات جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات كما أنها لم تكن في حسبان الكثيرين ممن وقعوا تلك الاتفاقية في مراكش عام ١٩٩٤. وهذه الموضوعات الجديدة تطرح دائما بمبادرات من الدول المتقدمة والتي تصيغها في معظم الأحيان بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى في مواجهة القدرات التنافسية للدول النامية والتي بدأ بعضها يقتحم الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة.

ومن أهم الموضوعات المطروحة حاليا على المنظمة موضوعات " التجارة والاستثمار" و " التجارة والبيئة " و " التجارة وشروط العمل" وكلها موضوعات على درجة عالية من الحساسية والخطورة بالنسبة للدول النامية لما قد يترتب عليها من

مخاطر وخسائر جسيمة كنتيجة لانخفاض قدراتها التنافسية في الاسواق العالمية ومن ثم توقع المزيد من التهميش لدورها في التجارة العالمية والصادرات على وجة الخصوص.

ونظرا لأهمية تلك الموضوعات وحتى لاتكون صياغة الاتفاقيات قاصرة على الدول المتقدمة فان الاقتصاديين والمهتمين بالسياسات الاقتصادية في الدول النامية لابد أن ينشطوا لدراسة وتحليل تلك الموضوعات الهامة بطريقة علمية وواقعية وذلك للخروج بنتائج وتوصيات تفيد متخذي القرارات في تلك الدول وحتى يمكن وضع استراتيجيات التفاوض على أسس سليمة خاصة و- لحسن الحظ - أن التصويت في منظمة التجارة العالمية هو على أساس "صوت لكل دولة" وليس وفقا للقوة الاقتصادية للدول كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي كم تشكل خاصة وأن الدول النامية الآن التجمع الأكبر في المنظمة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل مدى الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة ومحاولة الربط بين التجارة والبيئة من منظور اقتصادي عالميGlobal Economy للخروج بتوصيات على أسس علمية تفيد متخذي القرارات في الدول النامية فيما يتعلق بموضوع التجارة والبيئة.

وتتناول الورقة تحليل العلاقة والارتباط بين التجارة الدولية والبيئة والمشاكل المترتبة على اعتبار البيئة موردا عاما وكذلك تحليل العلاقة بين البيئة والتنافسية ووضع البيئة في اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وأخيرا تستخلص الدراسة وبناءا على النتائج التى تم التوصل إليها بعض الاعتبارات الهامة للدول النامية .

١. العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة:

١,١ الربط بين التجارة الدولية والبيئة:

على الرغم من أن الارتباط بين الإنتاج والبيئة هو موضوع تم تناولة في العديد من الدراسات من جانب المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية

وأيضا من جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في العديد من الدول منذ فترة طويلة. وأوضحت هذه الدراسات أهمية الشروط والإجراءات البيئية المناسبة للحفاظ على البيئة سواءا على المستوى المحلى أو على المستوى العالمي، إلا أن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو من الموضوعات الحديثة نسبيا التى بدأت تظهر بشدة على ساحة المناقشات الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتفعيل دورها منذ يناير ١٩٩٥.

وقد تشكلت لجنة في إطار منظمة التجارة العالمية للبحث في كيفية الربط بين التجارة الدولية والبيئة وقامت بدراسة الموضوعات المطروحة أمامها وقامت بتقديم توصياتها و التى عرضت في اجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦ إلا أنها لم يتم إجراء تقييم لمل تم انجازة ومن ثم لم تسفر حتى الآن عن توقيع أي اتفاقية بشأن التجارة والبيئة.ومنذ ذلك الحين والدراسات والتحليلات مستمرة في الدول الصناعية من أجل التوصل إلى اتفاقية عالمية تربط بين التجارة الدولية والبيئة وترضى كل من الدول المتقدمة والدول النامية والتي كثيرا ما تتعارض مصالحهما الاقتصادية بسبب الفروق الواضحة في امتلاك التكنولوجيا ودرجة التقدم الاقتصادي.

وإذا كان الارتباط بين الإنتاج والبيئة يمكن ملاحظته من خلال مظاهر التدهور الحادث في البيئة واستنزاف الموارد وظهور مشاكل التلوث الأمر الذي تمخض مؤخرا عن اصطلاح "التنمية المستدامة"Sustainable Development" إلا أن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة يعتبر موضوعا حديثا نسبيا كما أنة لم يحظ بالدراسة والتحليل إلا من بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية بينما لم يتم تناولة بالتحليل والاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين في الدول النامية حيث دائما ما تأتى المبادرات وصياغة الاتفاقات من جانب الدول المتقدمة دون ما مشاركة تذكر من جانب الدول النامية[١].

ويمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو فى حقيقة الأمر ارتباط غير مباشر حيث أن التجارة فى حد ذاتها لا تلوث البيئة إلا أنة من ناحية أخرى فان التوسع المستمر في التجارة الدولية ومن ثم في الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يترتب علية المزيد من الإنتاج والاستهلاك غير المستدام Unsustainable Production and Consumption [2] الأمر الذي يترتب علية مزيد من الإجهاد والضرر البيئي وزيادة التلوث حيث أنة مع تسارع العولمة وزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية فان ذلك من شأنه أن يدفع بعض الدول لتحقيق الإنتاج الذي يمكنها أن تنافس به في السوق العالمية وان كان ذلك على حساب تدهور البيئة في العالم طالما ليس هناك إجراءات متفق عليها تحد من ذلك [٣].

من ناحية أخرى فانة على الرغم من صحة التفسير السابق إلا أن البعض يرى أنة يمكن من ناحية أخرى معادلة الأثر السلبي الناشئ على البيئة نتيجة زيادة حجم التلوث المترتب على زيادة التجارة والإنتاج العالميين من خلال زيادة الوعي العالمي بأهمية المحافظة على البيئة من التدهور من ناحية ومن خلال فرض ضرائب لمعادلة الضرر البيئي الحادث من خلال نمو التجارة والإنتاج العالميين من ناحية أخرى[٢].

وبناءا على ما تقدم فان محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة يستند الى كون التجارة الدولية وحتى الآن قد تم توجيهها لتحقيق هدف النمو الكمي إلا أنة ومع تحرير التجارة وتسارع العولمة وتزايد الإنتاج فانة لابد من توجيه التجارة فى المستقبل لكي تخدم هدف التنمية المتواصلة والمحافظة على البيئة في نفس الوقت وذلك فى إطار من التعاون الدولي بطريقة أو بأخرى [٢].

٢,١ التجارة الدولية والبيئة فى النظرية النيوكلاسيكية:

وفقا للنظرية النيوكلاسيكية فان الدول تتخصص في إنتاج السلع التى تتمتع بميزة نسبية في تكاليف إنتاجها ومن ثم تقوم أيضا بتصدير تلك السلع .ووفقا لنموذج هيكشر-أولين

فإنها تتخصص في إنتاج تلك السلع التى تعتمد على تكثيف عناصر الإنتاج الرخيصة والمتواجدة بوفرة في تلك الدول.

إلا أنة ومنذ ذلك الحين وحتى وقت قريب اعتبرت البيئة في النظرية الاقتصادية وفى الواقع كسلعة حرة "Free Good" غير محدودة العرض وليس لها بالتالى أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج.

أما الآن فهناك وعى وإدراك عالميين فيما يتعلق بالطاقة المحدودة للبيئة وعدم قدرتها على احتمال الأضرار البيئية المتزايدة نتيجة للإنتاج والاستهلاك المتزايد بصورته الحالية وأنة لامجال الآن للنمو وزيادة الإنتاج والاستهلاك دون ما اعتبار للبعد البيئي وضمان تحقق التنمية المتواصلة Sustainable Development ومن ثم ضرورة الأخذ في الاعتبار أن للبيئة تكاليف وعلى وجه التحديد "تكاليف الفرصة البديلة" Opportunity Costs التى تتعلق بتلوث البيئة طالما أن ذلك التلوث يؤدى إلى التأثير في البيئة ومن ثم ينتقص من وظيفتها كسلعة عامةPublic Good وله آثار جانبية سلبية على الدول والبيئة العالمية . ويقتضى ذلك بالتبعية اعتبار الخدمات البيئية المتمثلة في استيعاب الملوثات"Pollutants " كعنصر نادر من عناصر الإنتاج شأنه في ذلك شأن عنصر رأس المال أو العمل.ومن ثم فانه بناءا على النظرية النيوكلاسيكية فانه يمكن القول أنة-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة-فان الدولة التى تمتاز بوفرة في الموارد البيئية (أي ببيئة خالية من التلوث) سوف تتخصص في إنتاج السلع التى تعتبر مكثفة للتلوث والعكس صحيح.وهذا التخصص وفقا لما تشير به النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية من شأنه إذن أن يؤدى إلى تعظيم الرفاهية العالمية وفي نفس الوقت رفاهية كل دولة على حدة استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل [٤].

إلا أن النتيجة السابقة لايمكن التسليم بها ببساطة حيث أن هناك العديد من الاعتبارات التى تحد من إمكانية التسليم بتلك النتيجة لأنها لا تأخذ في اعتبارها جوانب هامة ورئيسية تتعلق بالواقع العملي القائم للتجارة الدولية وانتقال التلوث.فالتجارة الحرة هي في حد ذاتها موضع نقد ، على سبيل المثال فان جزءا هاما من التجارة الدولية يتم

تحت ظروف منافسة غير تامة ومن ثم فان تحديد السياسات البيئية يتشوه بتأثير مجموعات المصالح Interest Groups ، ومن ناحية أخرى فان الكثير من المشاكل البيئية يتعدى الحدود القومية بمعنى أن التلوث ينتقل من دولة إلى أخرى ولا يقتصر على الدولة المسببة لهذا التلوث وهو بعد آخر يحد من إمكانية التسليم بالنتيجة السابقة المبنية على النظرية النيوكلاسيكية [٤].

٣,١ التجارة الدولية وانتقالية المشاكل البيئية:

إن الفكر وراء محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة يستند الى أن التجارة العالمية ونموها المتسارع بعد تحرير التجارة سوف يترتب علية زيادة مستمرة -غير مرغوبة-في إنتاج منتجات تؤدى إلى تلوث شديد للبيئة في تلك الدول التى لا تلتزم بشروط و إجراءات بيئية مناسبة. إلا انه وفقا للفكر الاقتصادي فان ذلك الأمر يعتبر "سياسة بيئية سيئة" وليس " سياسة تجارية سيئة" حيث أنة على المستوى القومي يمكن التغلب على الضرر البيئي المترتب على هذا الإنتاج من خلال الإجراءات البيئية مثل ضرائب التلوث أو قوانين حماية البيئة والمحافظة على البيئة من التلوث [٥].

وعلى الرغم من أن الشروط والإجراءات البيئية القومية تلعب دورا في الحد من الضرر البيئي داخل الدولة إلا أن دورها في منع انتقال هذا الضرر يعتبر محدودا حيث أن جزءا على الأقل من هذا الضرر ينشأ نتيجة الأنشطة الإنتاجية في البلدان الأخرى، بل إن فعالية السياسات البيئية القومية يمكن أن تصبح عديمة الجدوى بتأثير التجارة الدولية.فعلى سبيل المثال إذا قامت إحدى الدول بفرض ضريبة على إحدى السلع الملوثة للبيئة والتي تنتج بها والتي تدخل في نفس الوقت في التجارة الدولية فان ذلك قد يؤدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلعة ومن ثم قد تعمد الدول الأخرى التى لا تفرض ضريبة إلى زيادة إنتاجها من تلك السلعة للحصول علي أرباح أكثر كنتيجة لارتفاع السعر العالمي ومن ثم تنخفض أرباح الدولة التى تلتزم بفرض الضريبة على التلوث. وكمثال آخر إذا قامت إحدى الدول بفرض ضريبة التلوث فان هذا الإجراء قد يصبح غير فعال فى بعض الأحيان لأن الصناعات الملوثة للبيئة يمكن أن تنقل نشاطها إلى دول

أخرى لا تلتزم بالشروط البيئية.ومن هذا المنطلق فان الكثير من الدول المتقدمة ترى أنة ما لم يوجد التزام عام من خلال قانون عالمي يربط بين انتقال المشاكل البيئية والتجارة الدولية فإنها سوف تكون المتضرر الأول.فعلى الرغم من أن التجارة ليست السبب المباشر للتلوث إلا أنها تعمق من مشكلة التلوث البيئي [٥].

وبناءا على ما تقدم فان أي تحليل اقتصادي لأثر التلوث البيئي - من منظور عالمي- لابد أن يأخذ في اعتباره أن هناك عاملين مؤثرين هما:الأثر الناشئ عن الأنشطة الملوثة للبيئة داخل الدولة والأثر الانتقالي للمشاكل البيئية.وأحد البدائل المطروحة الآن في المناقشات للاقتصادية لمواجهة مشكلة انتقالية التلوث هو فرض ضريبة على الواردات من السلع الملوثة للبيئة بهدف تقليل الأثر الضار الناشئ عن انتقال المشاكل البيئية عبر الحدود القومية [٦]. إلا أنة يظل هناك العديد من التساؤلات في هذا الخصوص مثل: أي السلع تفرض عليها الضريبة وما مقدار تلك الضريبة وما حجم الضرر وكيف يمكن تحديد انتقال الضرر.من ناحية أخرى فان هذا الإجراء ليس من شأنه إزالة التشوهات في العلاقات الدولية إنما يمكن النظر إلية على أنة عملية تعويض عن الضرر الناشئ عن انتقال التلوث والذي لاتعكسة الأسعار.كما أنة من الواضح أن مثل هذا الإجراء سوف يطبق على السلع التصديرية أما السلع الملوثة و التى لايتم تصديرها فلن تدخل في نطاقة، لذلك فان أحد البدائل الأخرى المطروحة هو التعاون الدولي من خلال اتفاقية لحماية البيئة العالمية الأن عدم انضمام بعض الدول لمثل تلك الاتفاقية من شأنه أن يجعلها قليلة الفعالية.

فبافتراض أن هناك دولتين تنتجان سلعة متجانسة وتقومان بتصدير تلك السلعة في السوق العالمي، وبافتراض أن السلعة ملوثة للبيئة ويمكن للدولة مواجهة الضرر البيئي داخليا عن طريق فرض ضريبة على السلعة.وفى هذه الحالة فان الدولة ورغبة في تحقيق رفاهية أكثر من خلال التجارة سوف تميل بلا شك إلى فرض ضريبة بيئية منخفضة. وهذه الضريبة المنخفضة تعنى تحيزا إلى جانب المنتج المحلى على حساب

المنتجين في الدول الأخرى وهى في هذه الحالة لها نفس تأثير الإعانة غير المباشرة والتي تحسن من الوضع التنافسي للمنتجين المحليين [٦].

ومع زيادة الإنتاج يزداد بطبيعة الحال الضرر البيئي إلا أنة في المقابل تتزايد الأرباح التى يحققها المنتجون المحليون نتيجة تحسين موقفهم التنافسي في التجارة الدولية ومن ثم فان الدولة التى تريد تعظيم عائدها من التجارة في مثل هذه الحالة ستلجأ إلى تحديد الضريبة بحيث تصبح التكاليف الحدية للتلوث مساوية للمنفعة الحدية التى يحققها المنتجون المحليون نتيجة تحسين وضعهم التنافسي في السوق.وبناءا على ذلك يتوقع تزايد الضرر البيئي نتيجة لمحاولة كل دولة تحسين وضعها التنافسي على حساب البيئة وهى سياسة تضر بيئة العالم بصفة عامة.

٢. المشاكل المترتبة على اعتبار البيئة موردا عاما:

إن ندرة السلع الخاصة تنعكس في أسعار تلك السلع والتي تتحدد بواسطة الطلب والعرض في إطار ميكانيكية السوق إلا أن ميكانيكية السوق هذه لاتصلح في حالة السلع أو الموارد ذات الملكية العامة Common Property Resources مثل البيئة.فمن ناحية لا توجد حقوق ملكية فردية لهذا المورد(أي البيئة) بمعنى أنة لايمكن استبعاد أي شخص من استغلال ذلك المورد.ومن ناحية أخرى فان قدرة البيئة على استيعاب التلوث محدودة (أي ليست لانهائية) ومن ثم فان تأثير التلوث على الاقتصاد وعلى وظيفة البيئة كسلعة عامة هو تأثير خارجي External Factor وليس من خلال ميكانيكية السوق.وعلى ذلك فانه ما لم يأخذ الأفراد في اعتبارهم الآثار الجانبية لتصرفاتهم وما لم تتخذ إجراءات تصحيحية فان البيئة سوف تصبح مستغلة فوق طاقتها. Over exploited .

وبناءا على يرى البعض يرى ضرورة التعامل مع البيئة في السياسات والحسابات الاقتصادية كمورد نادر وليس كسلعة عامة. إلا أن المشكلة هنا تكمن في عملية تحديد الندرة النسبية للبيئة كمورد وكيفية تنظيم حق استغلالة .وفى هذا الخصوص يرى بعض

الاقتصاديين أن تخصيص حقوق الملكية Allocation of Clearly Defined "Property Rights " هي أحد مهام الدولة.وطالما أن هناك نظام كامل لحقوق الملكية يجري تنفيذه بقوة القانون "Complete System of Enforced Property Rights" فانه يمكن تحقيق تخصيص كفء للموارد ومن ثم استخدام كفء للبيئة من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية في السوق أو ما يعرف بالمصطلح Coase Theorem [٥]. إلا أنة عند إثارة مشكلة البيئة عادة ما يكون هناك أكثر من طرفين خاصة عند تناول البيئة كسلعة مما يزيد من التكاليف الإجرائية ويعمق من مشكلة توافر المعلومات كما أنها تضع مجموعة كبيرة غير متجانسة (الباحثون عن بيئة نظيفة) مع مجموعة صغيرة نسبيا(المنتجون الملوثون للبيئة) .وبناءا على ذلك فان عملية تخصيص حقوق الملكية لاستغلال البيئة وفقا للمبدأ السابق أمر يصعب تحقيقة والأكثر من ذلك أنه قد يعطى شرعية للدولة للتدخل في نظام السوق.ومن ثم فانه من الأفضل أن يجرى تنظيم استغلال البيئة كمورد عام من خلال السياسات البيئية Environmental Policy وليس من خلال السوق [٧].

وهذه النتيجة تقلل من شأن الفكر - المبنى على النظرية النيوكلاسيكية - بأن التجارة الحرة سوف يترتب عليها تمنطق المنتجات الملوثة للبيئة حيث تتحقق أقل فرصة بديلة ذلك أن تلك النظرية مبنية على فعالية الأسواق حيث أن هذا التمنطق للمنتجات الملوثة للبيئة وفقا لاقل تكلفة فرصة بديلة بمكن أن يتحقق فقط في حالة إذا ما تمكن صانعوا القرارات السياسية من تصحيح الاختلالات الحادثة في الاسواق نتيجة استغلال البيئة بطريقة مثلى وهو أمر يصعب تحقيقة حيث لايتم عادة إصدار السياسات البيئية أو التجارية على أساس معيار معظمة الرفاهية -المبنى على النظرية الاقتصادية- بل عادة ما تكون هذه السياسات هي نتاج عمليات اتخاذ القرارات التى تتم من خلال شبكة من العلاقات المتشابكة في المجتمع وبالتالي تتوقف على المصالح وقوى الضغط لكل المشاركين [٨].

٣ . الشروط البيئية والتنافسية:

١,٣ الحرية مقابل التقييد

على الرغم من أن حرية التجارة تؤدى إلى زيادة الرفاهية للدولة بصفة عامة إلا أن هناك أيضا خاسرين في أي عملية لتحرير التجارة والذين يعمدون بدورهم إلى محاولة اتخاذ إجراءات حمائية لحماية مصالحهم. ويتضمن ذلك بصفة خاصة تلك القطاعات التى لها موقف تنافسي ضعيف والتي تواجه ضغوطا من الواردات الأجنبية .وهذا الأمر يشمل كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .وحتى بعد توقيع اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية فلاتزال هناك العديد من أشكال الحماية في كثير من الدول والتكتلات الاقتصادية تحت مسميات مختلفة .

والتوجه نحو الحماية هذا يساعد في فهم وظيفة الجات و منظمة التجارة العالمية .فمن ناحية فان اغراءات وضع القيود الحمائية يتم إيقافها لحد كبير من خلال الشروط الملزمة في قانون دولي عام بينما من ناحية أخرى فان عملية تسهيل التبادل التجاري يترتب عليها أرباحا واضحة للصناعات التصديرية بحيث أنة يكون من مصلحة هؤلاء المصدرين أن يعملوا على مؤازرة حكوماتهم في مواجهة ضغوط من ينادون بالحماية لحماية مصالحهم.وبطريقة مشابهة لتحرير التجارة فان حماية البيئة بإجراءات بيئية معينة يترتب علية تكاليف عالية لفئة قليلة(الصناعات الملوثة للبيئة) وزيادة في المنافع لفئة كبيرة(الشعب).وبنفس الطريقة ينشأ صراع المصالح ، فالمنتجون المحليون من ناحية سوف يشتكون من انخفاض قدراتهم التنافسية حيث أن الشروط البيئية سوف ترفع من التكاليف ومن ثم تقلل من قدرتهم على منافسة الواردات كما يحتمل اتجاه بعض الصناعات إلى مناطق أخرى لا تفرض شروطا بيئية عالية الأمر الذي قد يترتب علية إحداث تغير في هيكل الاقتصاد الوطني(إلا أن هذا التغير لا يعنى بالضرورة حدوث ضرر أو خسارة للاقتصاد القومي أو نقص في الرفاهية القومية خاصة وأن الهيكل الحالي قد تحدد على أساس أن تلويث البيئة يتم بلا تحمل أي تكاليف أو ما يعرف بالمصطلح Cost-free Pollution of the Environment) ومن ناحية أخرى فان

المستهلكون وهم الغالبية العظمى سوف يطالبون بضرورة تنفيذ الاشتراطات البيئية الضرورية لحماية البيئة .

وبصفة عامة فإننا يمكن التمييز بين توجهين مختلفين فيما يتعلق بالتجارة الدولية والبيئة:

الأول : هناك دافع قوى لدى المهتمين بحماية البيئة في الدول المتقدمة للتوصل إلى سياسة بيئية متشددة في صورة وضع قيود ومعايير بيئية على التجارة الدولية.ويساند هذا التوجه العديد من المنتجين والمصدرين في تلك الدول –أصحاب المصلحة- والذين يرون أن المنتجات التى تنتج في دول أخرى لا يتوافر بها اشتراطات بيئية مماثلة لما هو موجود في بلادهم إنما هي في الواقع تتلقى دعما من حكومات تلك الدول و بالتالى سوف تكون أقدر على المنافسة عالميا على حساب تدهور البيئة العالمية.

الثانى : هناك اتجاه معاكس ينتقد تلك السياسة ويرى أنها ستصبح قيدا على حرية التجارة الذي هو جوهر اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية.والنقد الموجة لتلك السياسة من مناصري حرية التجارة هو أن القيود على التجارة ليست هي السياسة المثلى لمواجهة تدهور البيئة وبالأحرى فيجب أن يكون الهدف هو جعل تكاليف تلوث البيئة تدفع مباشرة بواسطة من يلوثونها في داخل الدولة أي أن السياسة يجب أن تكون موجهة نحو مسببي التلوث في الداخل مباشرة أو ما يطلق علية Internalization of Environmental Costs".

ويرى Easty أن كلا الاتجاهين السابقين من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية حيث أن حماية البيئة من شأنه تحسين الصحة العامة والمحافظة على الموارد ،كما أن تحرير التجارة وعدم فرض قيود عليها من شأنه أيضا زيادة الرفاهية ومن ثم فانه يجب النظر لكلا الاتجاهين على انهما متكاملين أو على الأقل متوافقين [٨].

كما يجدر الإشارة الى أن هناك اتجاه يرى انه مع ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها إلا أنة يجب أن يكون الدور الأساسي لمنتظمة التجارة العالمية هو فى

تحرير وتسهيل التبادل التجاري وفتح الأسواق وليس رسم السياسات والمواصفات البيئية حيث أن هناك أكثر من جهاز يتبع الأمم المتحدة يهتم بقضايا البيئة.

٢,٣ المعايير البيئية والتنافسية الوطنية:

لا يمكن القول بأن الدول التى تقود المسيرة الاقتصادية في العالم الآن هي في وضع تنافسي سيئ أو أن أي من مشاكلها الاقتصادية يمكن أن تعزى إلى الإخفاق في المنافسة في الاسواق العالمية،ومن ثم فان التوجه المتزايد من هذه الدول نحو "إقحام السياسات من أجل تعزيز التنافسية" الوطنية National Competitiveness يجب النظر إلية بكثير من الحذر. ويحذر بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية من نقل مفهوم التنافسية والذي يناسب عملية المقارنة بين المؤسسات الإنتاجية إلا أنة لا يصح استخدامه للمقارنة بين الدول [٩]. فعلى سبيل المثال إذا كان نمو الإنتاجية للمؤسسات المتنافسة يختلف كثيرا من مؤسسة إلى أخرى فان ذلك قد يعنى إفلاس المؤسسة التى لا تقوى على المنافسة حيث لا يمكنها تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ومن ثم تخرج من السوق. أما بالنسبة للدول فان الأمر يختلف حيث أن نظرية الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج تنص على أن قيام التجارة الدولية من شأنه تحسين الرفاهية لكل المشاركين في التجارة حتى لتلك الدول التى ليس لها أي ميزة نسبية في إنتاج أي من السلع بالمقارنة بالدول الأخرى.وبافتراض أن هناك معدلات نمو مختلفة للإنتاجية فان إحداث التوازن في التجارة يمكن تحقيقة من خلال السياسات المناسبة المعروفة مثل تعديل سعر الصرف حيث أنة في هذه الحالة فان تخفيض سعر الصرف يقلل من قيمة الصادرات ويرفع من تكلفة الواردات. حقيقة أن معدلات التبادل للدولة يمكن أن تتراجع في مثل هذه الحالة إلا أن هذا الأمر يمكن التغلب علية أيضا ولا يشكل في الواقع خطورة ما لم يصاحبة انخفاض للقوة الشرائية للمستهلكين حيث أنة إذا زاد الإقبال على شراء السلع الأجنبية التى تدخل إلى السوق بأسعار أقل وجودة أعلى نسبيا نتيجة لتمتعها بإنتاجية عالية ففي مثل هذه الحالة فقط فان مصطلح فقدان التنافسية القومية National competitiveness يمكن أن يكون ذا معنى .

ومع ذلك فان ذلك لا ينطبق على أي من الدول الرائدة للمسيرة الاقتصادية في العالم(الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليابان كندا) حيث أن القوة الشرائية في هذه الدول سارت في نموها بالتوازي مع النمو في الدخل المحلي الإجمالي [٩]. وبالتالي فان نمو مستوي المعيشة يرتبط مباشرة بمستوي نمو الإنتاجية المحلية وليس بمستوي نمو الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى ألا أنة بالنسبة لبعض المؤسسات الإنتاجية فان تزايد العولمة Globalization والاندماج في السوق العالمي يمكن أن يؤدى إلى تزايد الضغوط التنافسية على تلك المؤسسات ومن ثم فان تأثير الإجراءات البيئية على قدراتها التنافسية يمكن أن يكون معنويا.

ومن هنا فان رغبة الدول المتقدمة في التو صل إلى توقيع اتفاقية ملزمة تربط التجارة بالبيئة هي في حقيقة الأمر استمرارا لسياسات تكريس المصالح والرغبة في الاحتفاظ بتنافسيتها العالية في السوق العالمي كرد فعل لتزايد العولمة وتحرير التجارة وتزايد الضغوط التنافسية على بعض مؤسساتها الإنتاجية نتيجة لتزايد القدرات التنافسية من قبل بعض الدول الآخذة في النمو التى اقتحمت السوق العالمي وأصبحت تشكل تهديدا لمنتجاتها في السوق .فالدول المتقدمة تلتزم في حقيقة الأمر بشروط بيئية عالية ولكنها تعتبر أن تلك الشروط تشكل تكاليفا على مؤسساتها وتؤدي ألي تخفيض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول النامية التى لا تلتزم باشتراطات بيئية مماثلة . إلا أنة من منظور السياسة الاقتصادية فان الهدف الرئيسي لأي سياسة بيئية عالمية يجب أن يكون هو حماية البيئة العالمية أما تحقيق وفر للتكاليف للمؤسسات الإنتاجية فيمكن قبوله فقط كأثر جانبي للسياسات البيئية لا أن يكون بالضرورة المبرر لوضع سياسة بيئية صارمة.

٣,٣ نتائج بعض الدراسات المتعلقة بالمعايير البيئية والتنافسية:

يرى البعض أن ربط التجارة بالبيئة في اتفاقية عالمية من شأنه أن يعمل على تحفيز وتشجيع الابتكارات ويرجح كل من Porter و Van der linder [10] أن المقولة بأن الشروط البيئية من شأنها رفع التكاليف وخفض القدرة التنافسية هي نظرة استاتيكية تفترض ثبات التقنية والمنتجات واحتياجات المستهلكين وهو أمر يخالف الواقع حيث

يجب أن تكون النظرة ديناميكية خاصة فيما يتعلق بالتقنية و بالابتكارات التى هي أحد الأسس الرئيسية للتنافسية Competitiveness في الاسواق العالمية.وإحدى المجالات المرتبطة بالتجارة والبيئة هو ما يعرف بالتقنية الخضراء Green Technology مثل الزراعة العضويةOrganic Agriculture وغيرها ومن ثم فان هناك احتمالات كبيرة بأن تطبيق الشروط البيئية وحماية البيئة يمكن أن يعطى فرصة لأعمال جديدة وربحيتها جيدة ومن ثم تحفيز المؤسسات الإنتاجية لابتكار تقنى جديد ونظيف نتيجة الربح المتوقع وأيضا نتيجة للضغوط المترتبة على الاشتراطات البيئية الجديدة التى لابد وأن تدفعهم للتطوير والابتكار[١٠].

إلا أن هناك في الواقع العديد من الشواهد التى توضح أن الإجراءات البيئية يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية و تقلل من الحجة السابقة. كما يثار التساؤل لماذا لم تتحقق تلك الأرباح المزعومة من جراء تطبيق الشروط البيئية إلا تحت وجود ضغط خارجي والإجابة هي أن حماية البيئة تشكل في الواقع تكاليف إضافية وليست فرصة لزيادة كفاءة استخدام الموارد في حقيقة الأمر[٩].

من ناجية أخرى فان Gaffe و آخرون قاموا بتحليل مائة دراسة أجريت بالدول المتقدمة وكانت النتيجة التى توصلوا إليها أن تأثير التشريعات البيئية على التنافسية العالمية لتلك الدول يعتبر ضئيل نسبيا وذلك للأسباب الآتية:

أولا : بالنسبة لمعظم المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة وهي مؤسسات ضخمة فان تكاليف تحقيق الاشتراطات البيئية المطلوبة يشكل جزءا ضئيلا من التكاليف الكلية لتلك المؤسسات.

ثانيا : أن معظم الشروط البيئية في تلك الدول وبصفة خاصة دول منظمة التعاون والتنمية OECD والتي تشكل التجارة البينية لها الجزء الأعظم تعتبر شروطا متقاربة جدا بحيث يمكن اعتبارها شروطا واحدة.

ثالثا: أن الشركات متعددة الجنسيات لم تستغل الفرو قات الرئيسية للشروط البيئية بين الدول لإعادة توظيف مواردها أملا في تحقيق فوائد نتيجة اختلاف تلك الشروط.

والتحليل السابق يرجح بالتالى أنة على الأقل بالنسبة للدول الرائدة اقتصاديا فى العالم يجب عدم المبالغة عند التحدث عن أثر عولمة اقتصاد أي منها في إطار شروط بيئية عالية [10].

٤. وضع البيئة في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية :

١,٤ بعض بنود الاتفاقية التى تشير إلى البيئة:

تم وضع اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاقتصادية عن طريق التوجه نحو تحرير التجارة الدولية.إلا أن ربط التجارة بالبيئة لم يأخذ مكانا في تلك الاتفاقية في حقيقة الأمر.إلا أنة من ناحية أخرى فان هناك بعض البنود في اتفاقية الجات التى تشير إلى حماية البيئة والصحة و التى يعتقد البعض أنها يمكن اتخاذها كأساس ومبرر لربط التجارة بالبيئة. على سبيل المثال فان Carsten يعتقد بأن اتفاقية تطبيق إجراءات الصحة وصحة النبات Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures" وان كانت لا تسمح بأي إجراءات تطالب الدول الأخرى بتغيير سياستها البيئية إلا أنها في النهاية وضعت لحماية البيئة والصحة ويمكن استخدامها كمبرر لربط التجارة بالبيئة استنادا إلى انتقالية المشاكل البيئية[٣]. إلا أن هذا المبرر في الواقع ليس له ما يدعمه في تلك الاتفاقية حيث تنص الاتفاقية السابقة صراحة إلى أنة لا يجوز استخدامها بطريقة مستترة للحد من أو التحكم في التجارة الدولية كما أنها لاتسمح بأي إجراءات تطالب الدول الأخرى بتغيير سياستها البيئية.

من ناحية أخرى فان البعض يعتقد بأن البند ١١ من اتفاقية الجات يسمح بفرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على الواردات المماثلة للمنتجات المحلية تحت ظروف معينة ويرى Chakarian أن تلك الضريبة تشمل الضريبة على الموارد الداخلة في إنتاج تلك السلع (التى تدخل في التجارة الدولية) والتي يمكن أن تغير بطريقة ما من صفاتها النهائية.الأن هناك خلافا حول ما إذا كان هذا البند من الاتفاقية يسمح بفرض ضريبة على الطاقة أم لا ويتزايد هذا الخلاف خاصة عند تفسير الحاشية بالملحق رقم

(footnote annex II) – (II) من اتفاقية الدعم والإجراءات المضادة "Agreement on Subsidies and Countervailing measures"والتي تقضى بأن الطاقة تعد من المدخلات الاستهلاكية في العملية الإنتاجية والتي يسمح بفرض ضريبة حدود عليها " Border Tax Adjustment" حيث يرجح Carsten أن هذه الحاشية يمكن أن تسمح بمعاملات مختلفة بدءا من الإعفاء أو فرض ضريبة أو تخفيف الضريبة أو وضع ضريبة متغيرة على الطاقة كالمحروقات والزيوت التى تستخدم في إنتاج سلع تصديرية وهو ما يمكن أن يشكل انعكاسات هامة تتعلق بالتنافسية " Competitiveness" والتي تثار الآن بشدة في المناقشات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا[٥].

إلا أنة على العكس من ذلك فان البعض مثل" Demaret Stewardson "فيرى أن تلك الحاشية هي غير ملزمة حيث أنها ليست في نصوص الاتفاقية ولكنها بمثابة اتفاق جنتلمان Gentleman's Agreement خلال المفاوضات في جولة أورجواي وقد تم تقديمها فقط لعدد قليل من الدول التى تطبق نظام الضرائب التصاعدية غير لمباشرة Commutative Indirect Taxes [11] .

٢,٤ تقرير لجنة التجارة والبيئة للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة :

تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة في اجتماع مراكش في أبريل عام ١٩٩٤ .و هذه اللجنة كانت موجودة في واقع الأمر منذ عام ١٩٧١ لكنها ظلت غير نشطة .وقد أنيط بهذه اللجنة برنامج مكثف وتقديم تقرير إلى المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة والذي عقد في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦في سنغافورة .وقد كانت إحدى مهام اللجنة هي بحث إمكانية وضع اشتراطات وقيود بيئية على التجارة في إطار اتفاقية بيئية عالمية.إلا أن التقرير المقدم إلى المنظمة في سنغافورة كما يدعى البعض لم يتضمن العديد من الموضوعات التى تم مناقشتها داخل اللجنة الأمر الذي كان موضع نقد العديد من

منظمات حماية البيئة والحكومات في الغرب أو كما يدعى البعض بأن التقرير قد تم صياغته بطريقة ترضى الجميع ولا تجعل أي من الأطراف في حالة استياء[١٢].

ومن ثم فان مؤتمر سنغافورة انتهى دون ما اتخاذ خطوات للإصلاح البيئي Environmental Reform كما قيل عنة وقتها أو أي توصيات محددة الأمر الذي كان موضع انتقاد الكثيرين ممن ينادون بضرورة ربط التجارة بالبيئة بدعوى ضرورة الأخذ في الاعتبار أثر انتقالية المشاكل البيئية عبر الحدود[١٢].

٣,٤ مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية:

إن الدعاوى المثارة الآن تحت مسميات مختلفة مثل إصلاح الجات/منظمة التجارة العالمية GATT/WTO Reform هي في حقيقة الأمر دعاوى لربط التجارة الدولية بالبيئة(أو بغيرها من الموضوعات) وتقدم الدول الصناعية في هذا الشأن بعض المبررات أهمها ما يأتي :

أولا: إن هدف الجات / منظمة التجارة العالمية لايمكن أن يكون فقط التجارة الحرة "Free Trade" بل يجب أن يكون بالأحرى التجارة بناءا على الميزة النسبية للتكاليف وأن التجارة بالأحرى يجب أن تكون خالية من أي آثار يمكن أن تشوه المنافسة ومن هذا المنطلق فان الإجراءات التى تتخذ كي تتحمل الدولة الآثار الجانبية المترتبة على تلويثها للبيئة "Measures to Internalize External Effects" بما في ذلك إمكانية فرض ضرائب على انتقال التلوث " Transboundary Pollution Taxes" هو أمر مقبول ويتمشى مع هدف التجارة الحرة.

ثانيا: إن مشكلة انتقال التلوث بين الدول لايمكن حلها من خلال سياسة وطنية بمعنى أن مبدأ السلطة العليا التى تحدد السياسة البيئية الخاصة بالدولة هو وهم غير ممكن تحقيقة على مستوي كل دولة على حدة ولكن يمكن حل تلك المشكلة أي انتقالية التلوث من خلال القيود التى تحكم العلاقات الدولية ومن ثم فانه لابد من التوصل إلى تحديد الحالات التى يسمح فيها بالتأثير في السياسات البيئية للدول الأخرى خاصة وأن إعلان ريو دى

جانيرو Rio Declaration ينص على أنة لا يجب أن تضار بيئة الدول الأخرى من جراء الشروط البيئية السيئة لإحدى الدول.

واستنادا إلى ذلك فانه لابد من وجود ترتيبات تسمح بتقسيم عادل لتكاليف الوقاية من الضرر البيئي الناشئ عن انتقالية المشاكل البيئية بين الدول. ومن هنا فان الدول المتقدمة تتبنى وضع صيغة قانونية لهذه الإشكالية في إطار اتفاقية من خلال منظمة التجارة العالمية تربط التجارة بالبيئة.

٤,٤ مشاكل الربط بين التجارة الدولية والبيئة فى إطار منظمة التجارة العالمية:

لاشك أن هناك حاجة وضرورة ملحة للحفاظ على البيئة العالمية كما أن هناك الآن اهتمام وإدراك عالميين متزايدين بتلك القضية .ولاشك أيضا أن هناك مشكلات ناشئة عن انتقال الأضرار البيئة عبر الدول تحد من فعالية السياسات البيئية القومية إضافة للمشاكل التى تحيط بالعالم ككل والمترتبة على الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المتزايدين في العالم مثل تآكل طبقة الأوزون وارتفاع حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات.وكل تلك القضايا تحتم التعاون الدولي من أجل الحفاظ على البيئة العالمية وضمان التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد العملي فان الأمم المتحدة من خلال منظماتها وبرامجها المعنية قد اتخذت خطوات إيجابية في هذا الخصوص مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environmental Program" وإنشاء قسم جديد يعنى بالتنمية المستدامة United Nations Department for Sustainable Development "UNDSD" وغيرها .وعلى الرغم من الأنشطة المتزايدة للمنظمات العالمية للمساعدة في الحفاظ على البيئة العالمية أو المساعدات المقدمة إلا أنها لم تتعرض لإجراءات تختص بالربط بين التجارة والبيئة نظرا للمشاكل الكثيرة التى تتعلق بالتطبيق وان كانت غالبية اللجان والبرامج تنوه من حين لآخر عن الصلة بين النمو في التجارة الدولية وتدهور البيئة نتيجة للأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة Non-Sustainable Production and Consumption Patterns [13].

إلا أنة من ناحية أخرى فهناك اتجاه سائد الآن داخل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD ومدعم من الولايات المتحدة وكندا واليابان لتبنى ما يطلق علية الآن" إصلاح وتعديل قانون منظمة التجارة العالمية " Reform of the GATT ` WTO Regime/" والذي يتيح لها التفاوض لاستصدار اتفاقية منبثقة عن منظمة التجارة العالمية للربط بين التجارة والبيئة تكون لها قوة الإلزام القانونية [٥] .إلا أن إنجاز تلك الاتفاقية ليس بالأمر السهل أو البسيط حيث أن هناك العديد من العقبات التى تعترض التنفيذ و التى يعتبر أهمها ما يأتي :

أولا : إن الاهتمام الأكبر ينصب أساسا على انتقالية المشاكل البيئية وكيفية حصر الأضرار داخليا فى الدولة المسببة للتلوث أو ما يطلق علية Internalization of " Pollution" ومن ثم فان هناك مشاكل حقيقية تعوق التنفيذ مثل كيفية إثبات حدوث هذا الانتقال وهل يتضمن التلوث البيئي بصفة عامة أم انتقاله من خلال إنتاج السلع الداخلة في التجارة و تلوث البيئة وما مقدار هذا التلوث وكيفية قياسه.

ثانيا: أن بعض الدول خاصة التى تميل إلي الحماية سواء من الدول المتقدمة أو النامية قد تلجأ إلي استخدام مثل هذه الاتفاقية استخداما سيئا بهدف وضع أنواع من الحماية المستترة لاعاقة نفاذ بعض المنتجات إلى أسواقها الأمر الذي يشكل دعما مستترا للمنتجين المحليين في تلك الدول.

ثالثا: إن مبدأ التعويض أو فرض ضرائب انتقال الأضرار البيئية Transboundary "Pollution Taxes" والذي يحظي بتأييد كبير في الدول الصناعية هو أمر يصعب تحديده .فهل يترك تحديده للدول على سبيل المثال أم توضع له ضوابط محددة وما طبيعة تلك الضوابط وما هي الحالات العامة أو الخاصة التى يطبق عليها.

رابعا: إن التكتلات الاقتصادية الرئيسية وبعض التجمعات الإقليمية تنتهج مبدأ التمييز ومن ثم فقد تلجأ إلي التمييز في التعامل مع مشاكل انتقال التلوث في تعاملها مع الدول خارج التكتل.

خامسا: إن تطبيق مثل تلك الإجراءات سوف يترتب علية بلا شك منازعات شديدة بين الدول فمن سيكون له سلطة الحكم في هذه المنازعات التى تحتاج إلى خبراء في البيئة والتلوث وتحديد التلوث الناتج والأضرار المترتبة علية وهو الأمر الغير متاح الآن في لجنة فض المنازعات في المنظمة وبالتالي فهى غير مناسبة عندما يتعلق الأمر بالبيئة.

٥. الخلاصة وبعض الاعتبارات للدول النامية:

يتضح مما سبق أن الشروط والإجراءات البيئية في الدول الرائدة التى تقود المسيرة الاقتصادية في العالم هي شروط وإجراءات متقاربة وأن تكاليف تطبيق تلك الشروط والإجراءات يشكل في حقيقة الأمر جزءا ضئيلا فى إجمالي التكاليف لمؤسساتها الإنتاجية الضخمة.

من ناحية أخرى فان ما يثار حول إمكانية هجرة بعض الشركات من الدول المتقدمة التى تطبق مواصفات واشتراطات بيئية عالية إلى دول أخري لا تطبق شروطا بيئية عالية هو أمر مشكوك فيه ولم يثبت حتى الآن صحته من خلال الواقع الفعلي حيث أن متطلبات التقنية الحديثة وتوافر الخبرات والعوامل الأخرى المحددة لتمنطق Location الموارد والاستثمارات العالمية تلعب الدور الأكبر في هذا التمنطق وبالتالي فانه فيما يتعلق بالتنافسية وادعاء الدول المتقدمة من انخفاض قدرتها التنافسية نتيجة الاختلاف في تكاليف المعايير والشروط البيئية فالأمر الواضح أن ذلك الادعاء إنما هو في حقيقة الأمر مبرر لتكريس المصالح حيث أن الدول المتقدمة تطبق شروطا بيئية متقاربة كما لا يمكنها الادعاء بافتقارها للقدرة التنافسية في السوق العالمي .أما بالنسبة للعلاقة بين الشروط البيئية العالية و تحفيز الابتكارات علي الإطلاق فهو أيضا أمر مشكوك فيه.

ولا تعنى الاستنتاجات السابقة أنة لاحاجة للدول النامية بتطبيق الإجراءات والشروط البيئية العالية للحفاظ على البيئة المحلية أو العالمية إلا أن الأمر الهام هو ما يتعلق بربط التجارة بالبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية وانعكاسات ذلك على تلك الدول حيث أن هناك بعض الموضوعات التى طرحت للمناقشة في منظمة التجارة العالمية منذ

إنشائها عام ١٩٩٥ من قبل الدول الصناعية الكبرى والتي تهدف بالدرجة الأولى لتدعيم قدراتها التنافسية في مواجهة القدرات التنافسية المتنامية لبعض الدول النامية في إطار تزايد العولمة وتحرير التجارة العالمية .وبالإضافة إلى التجارة والبيئة فان هناك موضوعات أخرى مطروحة للمناقشة على رأسها موضوعات التجارة وشروط العمل والتجارة والاستثمار. ولما لم تنجح الدول الصناعية من إقرار الاتفاقيات من خلال منظمة التجارة العالمية فإنها تلتف الآن بطريقة غير مباشرة لاقرار تلك الاتفاقيات في إطار منظمة التعاون الأوروبي ومن ثم تدعو باقي الدول للانضمام لتلك الاتفاقيات وبالتالي يسهل عرضها و إقرارها من خلال منظمة التجارة العالمية التى لها قوة الإلزام والمحاسبة وفرض العقوبات ومن ثم تعتبر أقدر على فرض الشروط والتحقق من تنفيذها[14].

ولا تعجز الدول المتقدمة عن إيجاد المبررات التى تروج بها تلك الاتفاقيات إلا أن المحرك الأساسي وراء ذلك هو الرغبة لدى الشركات متعدية الجنسيات والشركات العملاقة في تلك الدول في الاحتفاظ بتنافسيتها العالية في الاسواق العالمية كرد فعل لتزايد العولمة والضغوط التنافسية على تلك المؤسسات من قبل منتجات بعض الدول الآخذة في النمو.وبالتالي فإذا ما تم طرح قضية التجارة والبيئة في أي مفاوضات مستقبلية من خلال منظمة التجارة العالمية فانه لابد أن يكون هناك رؤية وتصور واضح للدول النامية في تلك المفاوضات حيث أن انعكاسات تلك الاتفاقية المتوقعة سوف تؤثر على أوضاعها التنافسية وشروط التبادل التجاري لها في السوق العالمي.

وفيما يلي أهم النقاط التى يجب أخذها في الاعتبارات في تلك المفاوضات:

أولا: صياغة الاتفاقية:

لم يكن للدول النامية دور يذكر في صياغة الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة الجات أو منظمة التجارة العالمية لأسباب عديدة أهمها عدم مشاركتها في الاتفاقية منذ إنشائها والانضمام إليها فقط منذ سنوات قريبة بالإضافة إلى عدم التخطيط ونقص الدراسات و الخبرات التفاوضية والرؤية الواضحة. وفي نفس الوقت فان الدول المتقدمة بما لها من

خبرات ودراسات وقدرات تفاوضية تحاول أن تفرض رؤيتها ومصالحها في أي اتفاقات جديدة كما دأبت على محاولة إدراج موضوعات جديدة للتفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية تخدم مصالحها الاقتصادية.وقد استأثرت الدول المتقدمة دائما وبصفة خاصة الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية بصياغة الاتفاقيات الدولية ثم عرضها بعد ذلك على باقي دول العالم للموافقة على ما جاء بها وعلية فانه يجب أن يكون للدول النامية والتي تشكل الأغلبية في منظمة التجارة العالمية رؤية ومعالم واضحة تطرحها في المفاوضات ودورا في صياغة الاتفاقية بما يحقق توازنا في المصالح ولا ينتقص من قدراتها التنافسية أو يضع أعباءا إضافية علي منشآتها دون مقابل مناسب.

ثانيا : مبدأ الأعباء العادلة:

إن الدول المتقدمة قد قامت ولفترات طويلة بإنتاج العديد من المنتجات التى تضر بالبيئة وقامت بتلويث بيئة العالم لسنوات عديدة وتصدير السلع الملوثة للبيئة ولم يكن للدول النامية أي دور في ذلك التلوث، وما ارتفاع درجة حرارة الأرض ونقص الأوزون في الغلاف الجوى وارتفاع سطح المياه في المحيطات والبحار وغيرها إلا نتيجة للأنشطة الملوثة للبيئة لسنوات طويلة في الدول المتقدمة. ومن ثم فان على تلك الدول أن تتحمل عبئا أكبر مقارنة بالدول النامية وفقا للمبدأ الذى أقر منذ قمة الأرض فى ريو عام ١٩٩٢" التزامات عامة ولكن مختلفة الأعباء" وينطبق هذا المبدأ أيضا في حالة أي اتفاقات للربط بين التجارة الدولية والبيئة.

ثالثا : مبدأ الحوافز:

يجب أن يكون هناك حوافز للدول النامية لتشجيعها على تطبيق الشروط البيئية العالية حيث أن تكلفة تطبيق تلك الشروط والإجراءات البيئية ستكون مرتفعة بالنسبة للكثير من هذه الدول وتقلل بالتالى من قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية. ويمكن أن تكون تلك الحوافز في هيئة مساعدات مالية أو فنية للمؤسسات الإنتاجية في الدول النامية خاصة وأن تقرير سنغافورة يشير إلى أهمية التعاون بين الدول المتقدمة والنامية للحفاظ إلى البيئة العالمية من التلوث.

رابعا : في حالة توقيع اتفاقية عديدة الأطراف:

تشمل اتفاقية الجات ومن ثم أيضا منظمة التجارة العالمية اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة لكل الأعضاء بالمنظمة واتفاقيات عديدة الأطراف لايلتزم بها إلا الدول الموقعة عليها[15]. وقد تعمد الدول الصناعية إلى توقيع اتفاقية فيما بينها من خلال منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للربط بين التجارة والبيئة على غرار ما هو مقترح الآن بالمنظمة بالنسبة لاتفاقية ضمان حرية الاستثمار ومن ثم تدعو باقي الدول للانضمام إلى الاتفاقية وعرضها من خلال منظمة التجارة العالمية. وكما تقدم فان الشروط البيئية بتلك الدول هي شروط متقاربة كما أن معظم هذه الدول قد انسحبت تقريبا من مبادين الإنتاج شديدة التلويث للبيئة مثل صناعات البلاستيك والجلود وغيرها وتركتها للدول النامية ومن ثم فانه في حالة عرض اتفاقية مسبقة لم تشارك الدول النامية في صياغتها يجب التمسك بأن تكون تلك الاتفاقية عديدة الأطراف لا تطبق إلا على الموقعين عليها.

خامسا: في حالة الاستقرار على فرض ضريبة انتقال التلوث من خلال اتفاقية متعددة الأطراف:

على الرغم من ضرورة تأكيد الدول النامية على رفض مبدأ الضرائب للحد من التلوث المنتقل عن التجارة حيث سيحد ذلك بالتأكيد من قدراتها التنافسية إلا أنة في حالة الاستقرار على الربط بين التجارة وانتقال التلوث من خلال ضريبة انتقال التلوث في اتفاقية متعددة الأطراف وملزمة لكل أعضاء المنظمة فانه يجب مراعاة الآتي :

١ - جات ومن ثم منظمة التجارة العالمية تسمح للتكتلات الاقتصادية بالتمييز في المعاملة الضريبية بمعنى إمكانية فرض ضرائب أعلى على الدول خارج التكتل الأمر الذي يمكن أن تستخدمه بعض التكتلات لزيادة قدراتها التنافسية في مواجهة الدول خارج التكتل. لذلك يجب التمسك بمبدأ عدم التمييز في المعاملة الضريبية في مثل تلك الاتفاقية.

٢ - استخدامات حصيلة ضرائب انتقال الضرر البيئي :

يجب الأخذ في الاعتبار أن الغرض من تلك الضريبة يجب أن يكون مواجهة المشاكل البيئية التى من أجلها تم فرض تلك الضريبة فقط ،وليس للحصول على ميزات أو دعم غير مباشر للمنتجين المحليين.ومن ثم بمكن اقتراح إنشاء صندوق عالمي توضع فيه حصيلة هذه الضريبة للإنفاق منها على تحسين الشروط البيئية في الدول النامية والبيئة العالمية بالدرجة الأولى. وهذا من شأنه أن يحد من الحافز لدى الدول لسوء استخدام تلك الضريبة كوسيلة للحماية ،كما أن ذلك يوفر موارد مالية لحل مشاكل البيئة في العالم.

المراجع

[1] Daly,H. and Goodland.An Ecological-Economic Assessment of Deregulation of International Commerce Under GATT,International Journal of Sustainable Development , vol. 1,No.4, 1993.

[2] Chakarian, J. PPMS and the GATT, OECD (ed.}, Trade and Environment Process and Production Methods, Paris, 1994.

[3] Carsten, H. A Policy for Trade and Environment in a Global Economy, ,Institute for Scientific Cooperation,Tubingen,germany, 1977.

[4] Gaffe, A., and P. Portney, Environmental Regulation and Competitiveness of U.S Manufacturing, Journal of Economic Literature, vol.33, No.1, 1995.

[5] Carsten, H. Are Free Trade and Environment Protection Compatible, Ecological Reform of the GATT/WTO,Berlin,1995.

[6] Kennedy, P. Equilibrium Pollution Taxes in Open Economics with Imperfect Competition, Journal of Environmental Economics and Management, vol.27, No.1, 1994.

[7] Petersman, E. why do Governments Need the Uruguay Round Agreements, NAFTA and The EEA, Aussenwirtshaft, 49 jg.No.1 1994{in Germany}.

[8] Esty , D. Greening the GATT:Trade Environment and Future ,Harlow,1994

[9] Krugman, P.Competitivness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs, vol.73, No.2, 1994.

[10] Porter, M., E. and C.Van der Linde, Toward a New Conception of Environment –competitiveness Relationship, Journal of Economic Perspectives, vol.9, no.4, 1995.

[11] Demaret, P.and R. Stewardsson. Border Tax Adjustment Under GATT and EC Law and General Implications for Environmental Taxes, Journal of World Trade, vol.28.No.4, 1994.

[12] WTO: Report of the World Trade Committee on Trade and Environment, 18 November Press/TEO14, 1996.

[13] UN.Organization, Commission on Sustainable Development, Report of the AD HOC Working Group on Consumption and Production Patterns and on Tourism and Sustainable development, New York, 1999.

[14] Ingomar, H. Development Policy and Globalization, Journal of Development and No.4 1997(in Germany).

[15] GATT Secretariat, The Final Act of the Uruguay Round, Press Summary, December 1993.

[16] Heinz, G. The Changing North South Trade Relations and the World Trade Order, Economics, vol.55/56, Tubingen Germany, 1997.

A Logit Analysis of Date Growers' Decisions toward Credit in Al-Hassa Area Of Saudi Arabia.

Dr. Fahad N. Al-Mulhim*

Abstract

The research explores characteristics that influence date growers' decisions toward borrowing. Data were obtained from randomly selected sample of producers in Al-Hassa. logit techniques were used in the analysis, while Maximum likelihood method has been used to estimate the model. Results indicated that credit use is related to some socio-economic characteristics of the farm and farm operator such as age, educational level, number of date palm trees in the farm, and ownership of the farm. The methodology for calculating the probability of farmers using credit was explained in detail.

*Dept. Agricultural Economics and Extension,, King Faisal University, Al-Hofuf 31982, Saudi Arabia.

تحليل قرارات منتجي التمور بالاحساء بالمملكة العربية السعودية تجاه الاقتراض باستخدام نموذج لوجت

د. فهد بن ناصر الملحم

ملخص

تحاول هذه الدراسة استكشاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قرارات منتجي التمور بالاحساء تجاه الاقتراض من البنك الزراعي السعودي أو من جهات أخرى. تم أخذ عينة عشوائية من منتجي التمور بالاحساء لجمع المعلومات والتي تم تحليلها باستخدام نموذج لوجت وطريقة الإمكانية العظمى. وقد شمل النموذج جميع أفراد العينة سواء الذين سبق لهم الاقتراض أو الذين لم يسبق لهم ذلك.

والنتائج تشير إلى أن عمر ومستوى تعليم صاحب المزرعة، إضافة إلى أعداد النخيل بالمزرعة ونمط الملكية للمزرعة ذات علاقة بقرارات المزارع تجاه الاقتراض. كما تم استعراض طريقة تقدير احتمالية إقدام المزارعين لأخذ قرض، وتمت مناقشة النتائج والأهمية التطبيقية للدراسة.

Introduction

Most of the studies in agricultural credit is related to large-scale commercial farming. Such studies have tried to estimate the demand and/or supply of credit [1]. A few studies, most of them in the U.S.A. and none in Saudi Arabia, which have dealt with the credit use of small farms [2]. A number of such studies estimate the demand for credit utilizing information from only those farmers who have actually borrowed and neglected the information from farmers who have not borrowed. Omitting nonborrowers from the sample distorts the properties of the original sample. In addition, this omission creates sample selection bias [3]. Furthermore, valuable information is wasted when omitting nonborrowers from the sample. These problems have led few researchers to consider both borrowers and nonborrowers in estimating the demand for credit in the U.S.A [4].

The objective of this paper is to predict the odds of a farmer using credit from Agricultural Bank or elsewhere, conditional upon information about personal characteristics of the farm operator and economic aspects of the farm. Logit analysis of a random sample of Al-Hassa date farmers are used to address this objective.

This paper is organized as follows: first, the survey design and methodology are described in the next section; second, model

specification is presented in section three, empirical results are discussed in section four, finally, the last section contains a brief summary and concluding comments.

Survey Design and Methodology

Since the objective of this study was to focus on the small date farms, only those farms whose size is less than 100 Donnums were included, and no hobby farmer was included. In 1996, a random sample of 92 farms was used, and data were collected by trained personnel using questionnaire. All farmers in the sample were asked whether or not they had used credit from agricultural bank or elsewhere during the 80's and the 90's. Most farmers considered the amount of borrowing, a personal matter. Thus, only yes or no answers were recorded.

Respondents' age ranged from 28 to 85 years, with a mean of 55. Nearly 63% of the respondents were 50 years or older. More than 50% had no education. Twenty-five percent had education levels of elementary school or more. Sixty percent of the respondents worked full time. About 80% of the respondents own their farms and more than 90% would like to increase the date-grown. Fifty-three percent of the farmers used credits to expand the operational size of the farm. The same percentage of the farmers believe that additional credit can increase their farm profits.

The decisions either to borrow or not can be analyzed with binary choice models. These types of models are suitable when the choice is between two alternatives [5]. In addition, application of a linear probability model for this particular type of problem have a number of deficiencies [6]. These deficiencies can be avoided through the use of a monotonic transformation (logit or probit models) which guarantees that predictions lie within the unit interval [7]. If the actual amounts borrowed available, Tobit model should be used [3]. The choice between logit and probit depends on convenience of the researcher [8]. The logit model was used for this study. The preferred estimation method when using logit specification is maximum likelihood [6].

Model Specification

The dependent variable represent the farmer's decision about credit (1 if yes, 0 if no). The logit model used in this study to predict the odds of a farmer using credit conditional upon information of the farm operator and the economic aspects of the farm is as follows:

$$Log\frac{P_i}{1-P_i} = \delta_0 + \delta_1 AGE_i + \delta_2 EDU_i + \delta_3 TT_i +$$

$$\delta_4 ON_i + \delta_5 NC_i + E_i$$

Where

P_i = the probability that the i-th farmer (dependent variable) will choose to borrow (1 if yes, 0 if no).

AGE = age of the date farm operator in years

EDU = number of years of formal education completed by the date farm operator.

TT = farm size measured by total number of date palm trees

ON = 1 if owned the farm, 0 otherwise.

NC= number of children under 14 years

E = a random error

and subscript i is the ith observation

Age of the farm oeprator is likely to influence the probability of a farmer using credit. The probability of a farmer using credit is hypothesized to follow a life cycle pattern, with greater probability during the middle-age years than during the older or younger-age years. Older farmers may be less likely to borrow because they are more risk-averse and have shorter planning horizons. Young farmers may be less likely to borrow because of cash flow problems. On the other hand, one can argue alternatively that probability of using credit is likely to be higher during older and younger-age years than during the middle-age years. Older farmers may like to increase the size of the farm through borrowing, if grownup children remain on the farm as partners, while younger farmers may be less risk-averse and more aggressive regarding farm expansionary plans.

Education level of the date farm operator is treated as an indicator of the managerial ability of the farmer. In general, education is likely to make the farmer more able to formulate and execute farm

plans, and should be better able to improve production and marketing ability. Therefore, education level is likely to be positively related to the probability of a farmer using credit.

Due to the nature of the date palm farming in Al-Hasa area, size of the farm was measured using total number of date palm trees in the farm, because distance between date palm trees varied. Thus, size of the farm is not reflected by the acreage. The number of date palm trees in the farm is expected to be negatively related to the probability of a farmer using credit. This is due to the fact that with increasing number of date palm trees, internal savings may also increase, and hence the probability of a farmer using credit may decrease.

Ownership of the farm is likely to increase the probability of a farmer using credit. The farmers who rent a farm are less likely to borrow to improve and/or expand the farm. The number of children below 14 years of age is likely to increase the probability of a farmer using credit. This is due to the fact that the expected future expenses of small children may force the father to improve and expand his farming enterprise. In addition, farmer with growing children spend more money, and hence may leave limited funds for meeting farming expenses. Thus, farmer is more likely to borrow to meet farm expenses.

Empirical Results

Estimated coefficients, asymptotic t- ratio, and estimated changes in probabilities are reported in Table 1. Likelihood ratio tests indicate that the amount of variation explained in the model is significantly different from zero. McFadden's R^2 is a commonly used for goodness-of-fit for binary choice model [6] and is equal to:

Table (1)

Maximum Likelihood Estimates of the logit Model of Date Growers' Decisions About Credit in Al-Hassa Area of Saudi Arabia.

Explanatory variables	Expected signs	Estimated coefficients	**Asymptotic** t-ratio	Change in Probability
Constant	+	-4.1468	-2.1492	
Age	+	0.0722	2.,3204	0.0105
EDU	+	0.2186	2.3456	0.0317
TT	-	-0.0026	-2.4349	-0.0004
ON	+	1.6489	2.0257	0.2391
NC	+	0.2527	1.6087	0.0366

Log Likelihood function	-32.395
Likelihood ratio test	19.840
McFadden R^2	0.23
Correct Predictions (%)	86.81
Total observations	91
Observations At one	75
Observations At zero	16
Convergence Tolerance	0.001

$$1 - (\log\ L(\hat{\delta}_{ML})) / LogL_{0}$$

where $LogL(\hat{\delta}_{ML})$ is the maximum value of the log-likelihood function without constraints, and log L_0 is the value of log-likelihood function subject to the constraint that all regression coefficients except the constant term are zero. Furthermore, the McFadden R^2 is not comparable to the R^2 presented in OLS regressions. Logit analysis is extremely unlikely to provide a strong overall fit because P_i takes on only two values (1, and 0) both of which are at the extremes of the range of the right side of the equation. In addition McFadden R^2 's in the range of 0.2 to 0.4 are typical for logit models [9]. The percentage of correct predictions was found to be over 86, and McFadden R^2 was 0.23.

The signs of the estimated parameters were found to be as expected according to a priori reasoning. Furthermore, all estimated coefficients were significant at the 5% level of probability except the coefficient associated with number of children under 14 years. Age, ownership of the farm, and education level of the date farm operator coefficients were positive. The coefficient associated with the total number of date palm trees in the farm was found to be negative.

The interpretation of the individual estimated coefficient presented in Table 1 must be done with care, because the left-hand side of the equation is the logarithm of the odds of choice, not the

actual probability. For example, a one percent increase in the level of formal education of the farm operator will lead to an increase of 0.2186 in the logarithm of the odds that the farmer will choose to borrow. To interpret the effect of a change in EDU (education level of farm operator) on the probability of using credit, we need to solve for the change in probability (ΔP) as follows:

$$\Delta \log \frac{P_i}{1 - P_i} = 0.2186 \ \Delta EDU$$

To simplify, we utilize the fact that for any explanatory variable X, Δ Log X ≈ ΔX/X, and the fact that log (X/Y) = log X-log Y, then

$$\Delta \log \frac{P_i}{1 - P_i} \approx (\frac{1}{P_i} + \frac{1}{1 - P_i})\Delta P_i = \frac{1}{P_i(1 - P_i)} \Delta P_i$$

since we have chosen ΔEDU=1, it follows that

$$\Delta P_i = 0.2186 \ [P_i(1-P_i)]$$

This shows that the change in probability is a function of the probability itself. For example, if $P_i = 0.5$, then ΔP_i would equal 0.0546. Since the dependent variable in this study is the logarithm of the odds that a particular choice will be made. One important aspect of the logit model is that it transforms the problem of predicting the odds of an event's occurring within the range of the entire real line. The slope of the cumulative logistic distribution is greatest at $P_i = 0.5$.

In terms of the regression model, this implies that changes in independent variables will have their highest impact on the probability of a choosing at the midpoint of the distribution. However, the single most useful value of P_i to choose for this interpretation is the mean, but an examination of the response in the choice to borrow at a number of points on the probability distribution can provide useful information [5]. In this study, we calculate the change in probability using the sample means. Table 1 shows the calculated changes in probability for all independent variables.

The effect of age of the farm operator on the probability of farmer using credit has a positive influence but it was the lowest. The ownership of the farm has the highest impact on the probability of a farmer using credit (0.2391). Total date palm trees in the farm has a significant but negative influence on credit use in the present study. In general, the effects of a change in the age, education level, number of date palm trees in the farm, ownership of the farm, and number of children under 14 years on the probability of using credit were found to be 0.0105, 0.0317, - 0.0004, 0.2391, and 0.0366, respectively. Such empirical results are important from a policy perspective. However, due to the lack of information about actual loan amounts, we could not estimate the credit demand elasticities.

Summary and Concluding Remarks

In this study, a Logit model has been used to predict the odds of date palm farm operators using credit, conditional upon some socio-economic factors of the farm and farm operator. The model has been estimated using the maximum likelihood method by utilizing farm-level data from operators of date palm farms in Al-Hassa area of Saudi Arabia. The results show that the probability of a farmer using credit from Saudi Agricultural Bank or elsewhere is directly related to the age, level of formal education, number of date palm trees in the farm, and the ownership of the farm. The probability of borrowing is higher for the farmers who own their farms than for other socio-economic factors considered in the study.

This study is considered to be the first try to analyze credit use by utilizing both borrowers and non-borrowers in Saudi Arabia. Furthermore, the study explains in detail the procedure for calculating the probability of farmers using credit, conditional upon information about economic factors of the farm and personal characteristics of the farm operator. The methodology reported in this study can be used to find out how the probability of a farmer using credit would change with increasing age, educational level, and other factors. For example, it is possible to predict the probability of using credit by a 55-year old farmer with 6-year education who own the farm and having 100 date palm trees in his farm, and his family has 2-children under 14 years. In addition, the same methodology could be used to see how the probability of a farmer using credit would change with increasing age or other factors.

The resulting information can be useful for economists and extension specialists in targeting educational programs or identifying those characteristics of producers most likely to influence the adoption of economical technologies.

References

[1] Melicher, E., "Financing Agricultural:Demand for and Supply of Farm Capital and Credit", A Paper presented at the Joint Session of the Amer. Agr. Econ. And the Amer. Finance Assoc., Toronto, Canada, 1972.

[2] Woodworth, C., et al., "A comparative study of small, part time, retirement, and large farms in three countries in central and west Tennessee". School of Agr. and Home Econ. Bull. No. 38, 1975.

[3] Heckman, J., "The common structure of statistical models of trancation sample selection and limited dependent variables". Ann. Econ. Soc. 5(1976), 475-492.

[4] Bagi, S., "A logit model of farmers' decisions about credit". Southern J. Agr. Econ. (1983), 13-19.

[5] Pindyck; S., and Rubinfeld, D., Econometric models and economic forecasts. 2nd ed. New York: McGraw-Hill Book Co., (1981), 287-301.

[6] Capps, O. Jr., and Kramer, R., "Analysis of food stamp participation using qualitative choice models". Amer. J. Agr. Econ. 67 (1985), 49-59.

[7] Aldrich,J., and Nelson, F., Linear probability, Logit, and probit models. Beverly Hills.CA & London: Sage Publications,Series No. 07-045, 1988.

[8] Hanushek, A, and Jackson, J., Statistical methods for social scientists. New York, Academic Press, 1977.

[9] Sonka, T., et al., "Managerial performance and income variability for a sample of Illinois Cash Grain Producers". J. Agr. Econ.11(1989), 34-47.

التجارة الدولية والبيئة

في إطار منظومة عالمية وبعض الاعتبارات للدول النامية

الأستاذ الدكتور/ جلال عبد الفتاح الملاح

قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي

جامعة الملك فيصل

ملخص

أوضحت الدراسة أن هناك محاولات من الدول الصناعية للربط بين التجارة الدولية والبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية، وقد بينت الدراسة أن الدول الصناعية تحاول تبرير الربط بين التجارة والبيئة من خلال انتقالية المشاكل البيئية والتلوث الى الدول عبر إنتاج السلع الملوثة للبيئة والتى تدخل فى التجارة الدولية، وأن بعض الدول التى لا تلتزم بشروط بيئية مناسبة تقوم بإنتاج وتصدير السلع الملوثة للبيئة على حساب تلك الدول التى تطبق مواصفات بيئية عالية. من ناحية أخرى تدعى الدول الصناعية أن ربط التجارة والتلوث من خلال التزامات وشروط عامة تلتزم بها كافة الدول هو السبيل المناسب للحد من التلوث البيئي وانخفاض القدرة التنافسية للدول التى تلتزم بالمواصفات البيئية العالية فى الإنتاج. كما تدعى تلك الدول أن هذه الشروط البيئية العامة من شأنها تشجيع الابتكار والتطوير.

وتناولت الدراسة بالتحليل مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة و فندت تلك المبررات و أوضحت أن مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة من خلال اتفاقية عامة ملزمة تتبناها منظمة التجارة العالمية هى مبررات بدأت تساق للحد من القدرات

التنافسية المتنامية لبعض الدول النامية التى بدأت تقتحم الأسواق العالمية وتشكل تهديدا لأسواق تلك الدول حيث أن الدول الصناعية كانت ولازالت هى الملوث الرئيسي للبيئة. كما أوضحت الدراسة المشاكل والصعوبات التى تكتنف عملية ربط التجارة والبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية من حيث التطبيق والإجراءات والالتزامات. وأخيرا فان الدراسة بناءا على النتائج التى توصلت إليها تقدم بعض الاقتراحات لصانعي القرار فى الدول النامية والتى تشكل نحو ثلثي أعضاء منظمة التجارة العالمية فى حالة تناول موضوع التجارة والبيئة فى أى مفاوضات قادمة حيث لا يستبعد الكثيرون إعادة المحاولة بعد فشل الدول الصناعية الحصول على الموافقة لمناقشته فى دورة سياتل العام الماضي.

Trade and Environment in a Global System:
Some Considerations for Developing Countries

Gallal El-Mallh

Abstract

The links between trade and environment is an issue suggested by industrial countries to be discussed further in the upcoming world trade organization (WTO) conferences. The industrial countries argue that global environment has been damaged by those countries producing and exporting commodities that cause pollution. Meanwhile in the case of transboundary environmental problems, national measures only have limited success for preventing environmental damage, partly because the damage is caused by activities in other countries. As a result, a general global agreement undertaken by WTO might be preferable for protecting global environment, competitiveness, sustainable development, and innovation promotion. These arguments are discussed, and the study showed that such an agreement would be to the disadvantage of developing countries. Indeed the globalization of markets and the consequent increase in pressure of international competition from some new growing developing countries is the main motivation behind this proposed agreement. The paper presented some recommendations that might be helpful for those developing countries when this topic is to be discussed in forthcoming WTO meetings.

مقدمة

بتوقيع اتفاقية الجات في مراكش ١٩٩٤ في إطار جولة أورجواي الأخيرة تم إنشاء منظمة التجارة العالمية (wto) والتي حلت محل الاتفاقية وبدأت تمارس مهامها منذ يناير ١٩٩٥. وقد أنيط بتلك المنظمة مهمة التنظيم والإشراف على التجارة الدولية وإيجاد إطار للمناقشات والمفاوضات بين الدول الأعضاء.

ومنظمة التجارة العالمية التى أنشئت في جنيف عام ١٩٩٥ ليست فقط اتفاقية محددة لها سكرتارية كما كانت اتفاقية الجات فهى بالإضافة إلى ما استهدفته الجات من تحرير التجارة من خلال تخفيض التعريفات الجمركية وإلغاء الحواجز غير الجمركية فان منظمة التجارة العالمية هي أكثر من مجرد اتفاقية، فهى منظمة ذات بناء مؤسسي راسخ وهيئة لفض المنازعات وإصدار الأحكام وهى بالتالي بالمقارنة بالجات تمتلك قوة وسلطة أكبر منها بكثير وقوة إلزام مقننة. وعلى الرغم من أن المنظمة هي منظمة تجارية بالدرجة الأولى تعنى أساسا بالتجارة الدولية في السلع والخدمات وانبثقت عن اتفاقية الجات إلا أن المنظمة ومنذ إنشائها بدأت تسحب معها موضوعات جديدة لم تتضمنها اتفاقية الجات كما أنها لم تكن في حسبان الكثيرين ممن وقعوا تلك الاتفاقية في مراكش عام ١٩٩٤. وهذه الموضوعات الجديدة تطرح دائما بمبادرات من الدول المتقدمة والتي تصيغها في معظم الأحيان بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى في مواجهة القدرات التنافسية للدول النامية والتي بدأ بعضها يقتحم الأسواق العالمية في السنوات الأخيرة.

ومن أهم الموضوعات المطروحة حاليا على المنظمة موضوعات " التجارة والاستثمار" و " التجارة والبيئة " و " التجارة وشروط العمل" وكلها موضوعات على درجة عالية من الحساسية والخطورة بالنسبة للدول النامية لما قد يترتب عليها من

مخاطر وخسائر جسيمة كنتيجة لانخفاض قدراتها التنافسية في الاسواق العالمية ومن ثم توقع المزيد من التهميش لدورها في التجارة العالمية والصادرات على وجة الخصوص.

ونظرا لأهمية تلك الموضوعات وحتى لاتكون صياغة الاتفاقيات قاصرة على الدول المتقدمة فان الاقتصاديين والمهتمين بالسياسات الاقتصادية في الدول النامية لابد أن ينشطوا لدراسة وتحليل تلك الموضوعات الهامة بطريقة علمية وواقعية وذلك للخروج بنتائج وتوصيات تفيد متخذي القرارات في تلك الدول وحتى يمكن وضع استراتيجيات التفاوض على أسس سليمة خاصة و- لحسن الحظ - أن التصويت في منظمة التجارة العالمية هو على أساس "صوت لكل دولة" وليس وفقا للقوة الاقتصادية للدول كما هو الحال بالنسبة لصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي كم تشكل خاصة وأن الدول النامية الآن التجمع الأكبر في المنظمة.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل مدى الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة ومحاولة الربط بين التجارة والبيئة من منظور اقتصادي عالميGlobal Economy للخروج بتوصيات على أسس علمية تفيد متخذي القرارات في الدول النامية فيما يتعلق بموضوع التجارة والبيئة.

وتتناول الورقة تحليل العلاقة والارتباط بين التجارة الدولية والبيئة والمشاكل المترتبة على اعتبار البيئة موردا عاما وكذلك تحليل العلاقة بين البيئة والتنافسية ووضع البيئة في اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية. وأخيرا تستخلص الدراسة وبناءا على النتائج التى تم التوصل إليها بعض الاعتبارات الهامة للدول النامية .

١. العلاقة بين التجارة الدولية والبيئة:

١,١ الربط بين التجارة الدولية والبيئة:

على الرغم من أن الارتباط بين الإنتاج والبيئة هو موضوع تم تناولة في العديد من الدراسات من جانب المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية

وأيضا من جانب المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية في العديد من الدول منذ فترة طويلة. وأوضحت هذه الدراسات أهمية الشروط والإجراءات البيئية المناسبة للحفاظ على البيئة سواءا على المستوى المحلى أو على المستوى العالمي، إلا أن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو من الموضوعات الحديثة نسبيا التى بدأت تظهر بشدة على ساحة المناقشات الاقتصادية خلال السنوات العشر الأخيرة خاصة بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية وتفعيل دورها منذ يناير ١٩٩٥.

وقد تشكلت لجنة في إطار منظمة التجارة العالمية للبحث في كيفية الربط بين التجارة الدولية والبيئة وقامت بدراسة الموضوعات المطروحة أمامها وقامت بتقديم توصياتها و التى عرضت في اجتماع سنغافورة عام ١٩٩٦ إلا أنها لم يتم إجراء تقييم لمل تم انجازة ومن ثم لم تسفر حتى الآن عن توقيع أي اتفاقية بشأن التجارة والبيئة.ومنذ ذلك الحين والدراسات والتحليلات مستمرة في الدول الصناعية من أجل التوصل إلى اتفاقية عالمية تربط بين التجارة الدولية والبيئة وترضى كل من الدول المتقدمة والدول النامية والتي كثيرا ما تتعارض مصالحهما الاقتصادية بسبب الفروق الواضحة في امتلاك التكنولوجيا ودرجة التقدم الاقتصادي.

وإذا كان الارتباط بين الإنتاج والبيئة يمكن ملاحظته من خلال مظاهر التدهور الحادث في البيئة واستنزاف الموارد وظهور مشاكل التلوث الأمر الذي تمخض مؤخرا عن اصطلاح "التنمية المستدامة"Sustainable Development" إلا أن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة يعتبر موضوعا حديثا نسبيا كما أنة لم يحظ بالدراسة والتحليل إلا من بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية الدولية في الدول الصناعية بينما لم يتم تناولة بالتحليل والاهتمام الكافي من جانب الاقتصاديين في الدول النامية حيث دائما ما تأتى المبادرات وصياغة الاتفاقات من جانب الدول المتقدمة دون ما مشاركة تذكر من جانب الدول النامية[١].

ويمكن القول بأن الارتباط بين التجارة الدولية والبيئة هو فى حقيقة الأمر ارتباط غير مباشر حيث أن التجارة فى حد ذاتها لا تلوث البيئة إلا أنة من ناحية أخرى فان التوسع المستمر في التجارة الدولية ومن ثم في الإنتاج والاقتصاد العالميين يمكن أن يستمر على حساب تدهور البيئة العالمية بمعنى أن التوسع المتوقع في التجارة العالمية بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية سوف يترتب علية المزيد من الإنتاج والاستهلاك غير المستدام Unsustainable Production and Consumption [2] الأمر الذي يترتب علية مزيد من الإجهاد والضرر البيئي وزيادة التلوث حيث أنة مع تسارع العولمة وزيادة حدة المنافسة في الأسواق العالمية فان ذلك من شأنه أن يدفع بعض الدول لتحقيق الإنتاج الذي يمكنها أن تنافس به في السوق العالمية وان كان ذلك على حساب تدهور البيئة في العالم طالما ليس هناك إجراءات متفق عليها تحد من ذلك [٣].

من ناحية أخرى فانة على الرغم من صحة التفسير السابق إلا أن البعض يرى أنة يمكن من ناحية أخرى معادلة الأثر السلبي الناشئ على البيئة نتيجة زيادة حجم التلوث المترتب على زيادة التجارة والإنتاج العالميين من خلال زيادة الوعي العالمي بأهمية المحافظة على البيئة من التدهور من ناحية ومن خلال فرض ضرائب لمعادلة الضرر البيئي الحادث من خلال نمو التجارة والإنتاج العالميين من ناحية أخرى[٢].

وبناءا على ما تقدم فان محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة يستند الى كون التجارة الدولية وحتى الآن قد تم توجيهها لتحقيق هدف النمو الكمي إلا أنة ومع تحرير التجارة وتسارع العولمة وتزايد الإنتاج فانة لابد من توجيه التجارة فى المستقبل لكي تخدم هدف التنمية المتواصلة والمحافظة على البيئة في نفس الوقت وذلك فى إطار من التعاون الدولي بطريقة أو بأخرى [٢].

٢,١ التجارة الدولية والبيئة فى النظرية النيوكلاسيكية:

وفقا للنظرية النيوكلاسيكية فان الدول تتخصص في إنتاج السلع التى تتمتع بميزة نسبية في تكاليف إنتاجها ومن ثم تقوم أيضا بتصدير تلك السلع .ووفقا لنموذج هيكشر-أولين

فإنها تتخصص في إنتاج تلك السلع التى تعتمد على تكثيف عناصر الإنتاج الرخيصة والمتواجدة بوفرة في تلك الدول.

إلا أنة ومنذ ذلك الحين وحتى وقت قريب اعتبرت البيئة في النظرية الاقتصادية وفى الواقع كسلعة حرة "Free Good" غير محدودة العرض وليس لها بالتالى أي اعتبار عند تحديد الميزات النسبية لتكاليف الإنتاج.

أما الآن فهناك وعى وإدراك عالميين فيما يتعلق بالطاقة المحدودة للبيئة وعدم قدرتها على احتمال الأضرار البيئية المتزايدة نتيجة للإنتاج والاستهلاك المتزايد بصورته الحالية وأنة لامجال الآن للنمو وزيادة الإنتاج والاستهلاك دون ما اعتبار للبعد البيئي وضمان تحقق التنمية المتواصلة Sustainable Development ومن ثم ضرورة الأخذ في الاعتبار أن للبيئة تكاليف وعلى وجه التحديد "تكاليف الفرصة البديلة" Opportunity Costs التى تتعلق بتلوث البيئة طالما أن ذلك التلوث يؤدى إلى التأثير في البيئة ومن ثم ينتقص من وظيفتها كسلعة عامةPublic Good وله آثار جانبية سلبية على الدول والبيئة العالمية . ويقتضى ذلك بالتبعية اعتبار الخدمات البيئية المتمثلة في استيعاب الملوثات"Pollutants " كعنصر نادر من عناصر الإنتاج شأنه في ذلك شأن عنصر رأس المال أو العمل.ومن ثم فانه بناءا على النظرية النيوكلاسيكية فانه يمكن القول أنة-مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة-فان الدولة التى تمتاز بوفرة في الموارد البيئية (أي ببيئة خالية من التلوث) سوف تتخصص في إنتاج السلع التى تعتبر مكثفة للتلوث والعكس صحيح.وهذا التخصص وفقا لما تشير به النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية من شأنه إذن أن يؤدى إلى تعظيم الرفاهية العالمية وفي نفس الوقت رفاهية كل دولة على حدة استنادا إلى مبدأ التخصص وتقسيم العمل [٤].

إلا أن النتيجة السابقة لايمكن التسليم بها ببساطة حيث أن هناك العديد من الاعتبارات التى تحد من إمكانية التسليم بتلك النتيجة لأنها لا تأخذ في اعتبارها جوانب هامة ورئيسية تتعلق بالواقع العملي القائم للتجارة الدولية وانتقال التلوث.فالتجارة الحرة هي في حد ذاتها موضع نقد ، على سبيل المثال فان جزءا هاما من التجارة الدولية يتم

تحت ظروف منافسة غير تامة ومن ثم فان تحديد السياسات البيئية يتشوه بتأثير مجموعات المصالح Interest Groups ، ومن ناحية أخرى فان الكثير من المشاكل البيئية يتعدى الحدود القومية بمعنى أن التلوث ينتقل من دولة إلى أخرى ولا يقتصر على الدولة المسببة لهذا التلوث وهو بعد آخر يحد من إمكانية التسليم بالنتيجة السابقة المبنية على النظرية النيوكلاسيكية [٤].

٣,١ التجارة الدولية وانتقالية المشاكل البيئية:

إن الفكر وراء محاولة الربط بين التجارة الدولية والبيئة يستند الى أن التجارة العالمية ونموها المتسارع بعد تحرير التجارة سوف يترتب علية زيادة مستمرة -غير مرغوبة-في إنتاج منتجات تؤدى إلى تلوث شديد للبيئة في تلك الدول التى لا تلتزم بشروط و إجراءات بيئية مناسبة. إلا انه وفقا للفكر الاقتصادي فان ذلك الأمر يعتبر "سياسة بيئية سيئة" وليس " سياسة تجارية سيئة" حيث أنة على المستوى القومي يمكن التغلب على الضرر البيئي المترتب على هذا الإنتاج من خلال الإجراءات البيئية مثل ضرائب التلوث أو قوانين حماية البيئة والمحافظة على البيئة من التلوث [٥].

وعلى الرغم من أن الشروط والإجراءات البيئية القومية تلعب دورا في الحد من الضرر البيئي داخل الدولة إلا أن دورها في منع انتقال هذا الضرر يعتبر محدودا حيث أن جزءا على الأقل من هذا الضرر ينشأ نتيجة الأنشطة الإنتاجية في البلدان الأخرى، بل إن فعالية السياسات البيئية القومية يمكن أن تصبح عديمة الجدوى بتأثير التجارة الدولية.فعلى سبيل المثال إذا قامت إحدى الدول بفرض ضريبة على إحدى السلع الملوثة للبيئة والتي تنتج بها والتي تدخل في نفس الوقت في التجارة الدولية فان ذلك قد يؤدى إلى ارتفاع الأسعار العالمية لتلك السلعة ومن ثم قد تعمد الدول الأخرى التى لا تفرض ضريبة إلى زيادة إنتاجها من تلك السلعة للحصول علي أرباح أكثر كنتيجة لارتفاع السعر العالمي ومن ثم تنخفض أرباح الدولة التى تلتزم بفرض الضريبة على التلوث. وكمثال آخر إذا قامت إحدى الدول بفرض ضريبة التلوث فان هذا الإجراء قد يصبح غير فعال فى بعض الأحيان لأن الصناعات الملوثة للبيئة يمكن أن تنقل نشاطها إلى دول

أخرى لا تلتزم بالشروط البيئية.ومن هذا المنطلق فان الكثير من الدول المتقدمة ترى أنة ما لم يوجد التزام عام من خلال قانون عالمي يربط بين انتقال المشاكل البيئية والتجارة الدولية فإنها سوف تكون المتضرر الأول.فعلى الرغم من أن التجارة ليست السبب المباشر للتلوث إلا أنها تعمق من مشكلة التلوث البيئي [٥].

وبناءا على ما تقدم فان أي تحليل اقتصادي لأثر التلوث البيئي - من منظور عالمي- لابد أن يأخذ في اعتباره أن هناك عاملين مؤثرين هما:الأثر الناشئ عن الأنشطة الملوثة للبيئة داخل الدولة والأثر الانتقالي للمشاكل البيئية.وأحد البدائل المطروحة الآن في المناقشات للاقتصادية لمواجهة مشكلة انتقالية التلوث هو فرض ضريبة على الواردات من السلع الملوثة للبيئة بهدف تقليل الأثر الضار الناشئ عن انتقال المشاكل البيئية عبر الحدود القومية [٦]. إلا أنة يظل هناك العديد من التساؤلات في هذا الخصوص مثل: أي السلع تفرض عليها الضريبة وما مقدار تلك الضريبة وما حجم الضرر وكيف يمكن تحديد انتقال الضرر.من ناحية أخرى فان هذا الإجراء ليس من شأنه إزالة التشوهات في العلاقات الدولية إنما يمكن النظر إلية على أنة عملية تعويض عن الضرر الناشئ عن انتقال التلوث والذي لاتعكسة الأسعار.كما أنة من الواضح أن مثل هذا الإجراء سوف يطبق على السلع التصديرية أما السلع الملوثة و التى لايتم تصديرها فلن تدخل في نطاقة، لذلك فان أحد البدائل الأخرى المطروحة هو التعاون الدولي من خلال اتفاقية لحماية البيئة العالمية الأن عدم انضمام بعض الدول لمثل تلك الاتفاقية من شأنه أن يجعلها قليلة الفعالية.

فبافتراض أن هناك دولتين تنتجان سلعة متجانسة وتقومان بتصدير تلك السلعة في السوق العالمي، وبافتراض أن السلعة ملوثة للبيئة ويمكن للدولة مواجهة الضرر البيئي داخليا عن طريق فرض ضريبة على السلعة.وفى هذه الحالة فان الدولة ورغبة في تحقيق رفاهية أكثر من خلال التجارة سوف تميل بلا شك إلى فرض ضريبة بيئية منخفضة. وهذه الضريبة المنخفضة تعنى تحيزا إلى جانب المنتج المحلى على حساب

المنتجين في الدول الأخرى وهى في هذه الحالة لها نفس تأثير الإعانة غير المباشرة والتي تحسن من الوضع التنافسي للمنتجين المحليين [٦].

ومع زيادة الإنتاج يزداد بطبيعة الحال الضرر البيئي إلا أنة في المقابل تتزايد الأرباح التى يحققها المنتجون المحليون نتيجة تحسين موقفهم التنافسي في التجارة الدولية ومن ثم فان الدولة التى تريد تعظيم عائدها من التجارة في مثل هذه الحالة ستلجأ إلى تحديد الضريبة بحيث تصبح التكاليف الحدية للتلوث مساوية للمنفعة الحدية التى يحققها المنتجون المحليون نتيجة تحسين وضعهم التنافسي في السوق.وبناءا على ذلك يتوقع تزايد الضرر البيئي نتيجة لمحاولة كل دولة تحسين وضعها التنافسي على حساب البيئة وهى سياسة تضر بيئة العالم بصفة عامة.

٢. المشاكل المترتبة على اعتبار البيئة موردا عاما:

إن ندرة السلع الخاصة تنعكس في أسعار تلك السلع والتي تتحدد بواسطة الطلب والعرض في إطار ميكانيكية السوق إلا أن ميكانيكية السوق هذه لاتصلح في حالة السلع أو الموارد ذات الملكية العامة Common Property Resources مثل البيئة.فمن ناحية لا توجد حقوق ملكية فردية لهذا المورد(أي البيئة) بمعنى أنة لايمكن استبعاد أي شخص من استغلال ذلك المورد.ومن ناحية أخرى فان قدرة البيئة على استيعاب التلوث محدودة (أي ليست لانهائية) ومن ثم فان تأثير التلوث على الاقتصاد وعلى وظيفة البيئة كسلعة عامة هو تأثير خارجي External Factor وليس من خلال ميكانيكية السوق.وعلى ذلك فانه ما لم يأخذ الأفراد في اعتبارهم الآثار الجانبية لتصرفاتهم وما لم تتخذ إجراءات تصحيحية فان البيئة سوف تصبح مستغلة فوق طاقتها. Over exploited .

وبناءا على يرى البعض يرى ضرورة التعامل مع البيئة في السياسات والحسابات الاقتصادية كمورد نادر وليس كسلعة عامة. إلا أن المشكلة هنا تكمن في عملية تحديد الندرة النسبية للبيئة كمورد وكيفية تنظيم حق استغلالة .وفى هذا الخصوص يرى بعض

الاقتصاديين أن تخصيص حقوق الملكية Allocation of Clearly Defined "Property Rights " هي أحد مهام الدولة.وطالما أن هناك نظام كامل لحقوق الملكية يجري تنفيذه بقوة القانون "Complete System of Enforced Property Rights" فانه يمكن تحقيق تخصيص كفء للموارد ومن ثم استخدام كفء للبيئة من خلال المفاوضات بين الأطراف المعنية في السوق أو ما يعرف بالمصطلح Coase Theorem [٥]. إلا أنة عند إثارة مشكلة البيئة عادة ما يكون هناك أكثر من طرفين خاصة عند تناول البيئة كسلعة مما يزيد من التكاليف الإجرائية ويعمق من مشكلة توافر المعلومات كما أنها تضع مجموعة كبيرة غير متجانسة (الباحثون عن بيئة نظيفة) مع مجموعة صغيرة نسبيا(المنتجون الملوثون للبيئة) .وبناءا على ذلك فان عملية تخصيص حقوق الملكية لاستغلال البيئة وفقا للمبدأ السابق أمر يصعب تحقيقة والأكثر من ذلك أنه قد يعطى شرعية للدولة للتدخل في نظام السوق.ومن ثم فانه من الأفضل أن يجرى تنظيم استغلال البيئة كمورد عام من خلال السياسات البيئية Environmental Policy وليس من خلال السوق [٧].

وهذه النتيجة تقلل من شأن الفكر - المبنى على النظرية النيوكلاسيكية - بأن التجارة الحرة سوف يترتب عليها تمنطق المنتجات الملوثة للبيئة حيث تتحقق أقل فرصة بديلة ذلك أن تلك النظرية مبنية على فعالية الأسواق حيث أن هذا التمنطق للمنتجات الملوثة للبيئة وفقا لاقل تكلفة فرصة بديلة بمكن أن يتحقق فقط في حالة إذا ما تمكن صانعوا القرارات السياسية من تصحيح الاختلالات الحادثة في الاسواق نتيجة استغلال البيئة بطريقة مثلى وهو أمر يصعب تحقيقة حيث لايتم عادة إصدار السياسات البيئية أو التجارية على أساس معيار معظمة الرفاهية -المبنى على النظرية الاقتصادية- بل عادة ما تكون هذه السياسات هي نتاج عمليات اتخاذ القرارات التى تتم من خلال شبكة من العلاقات المتشابكة في المجتمع وبالتالي تتوقف على المصالح وقوى الضغط لكل المشاركين [٨].

٣ . الشروط البيئية والتنافسية:

١,٣ الحرية مقابل التقييد

على الرغم من أن حرية التجارة تؤدى إلى زيادة الرفاهية للدولة بصفة عامة إلا أن هناك أيضا خاسرين في أي عملية لتحرير التجارة والذين يعمدون بدورهم إلى محاولة اتخاذ إجراءات حمائية لحماية مصالحهم. ويتضمن ذلك بصفة خاصة تلك القطاعات التى لها موقف تنافسي ضعيف والتي تواجه ضغوطا من الواردات الأجنبية .وهذا الأمر يشمل كل من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .وحتى بعد توقيع اتفاقية الجات وإنشاء منظمة التجارة العالمية فلاتزال هناك العديد من أشكال الحماية في كثير من الدول والتكتلات الاقتصادية تحت مسميات مختلفة .

والتوجه نحو الحماية هذا يساعد في فهم وظيفة الجات و منظمة التجارة العالمية .فمن ناحية فان اغراءات وضع القيود الحمائية يتم إيقافها لحد كبير من خلال الشروط الملزمة في قانون دولي عام بينما من ناحية أخرى فان عملية تسهيل التبادل التجاري يترتب عليها أرباحا واضحة للصناعات التصديرية بحيث أنة يكون من مصلحة هؤلاء المصدرين أن يعملوا على مؤازرة حكوماتهم في مواجهة ضغوط من ينادون بالحماية لحماية مصالحهم.وبطريقة مشابهة لتحرير التجارة فان حماية البيئة بإجراءات بيئية معينة يترتب علية تكاليف عالية لفئة قليلة(الصناعات الملوثة للبيئة) وزيادة في المنافع لفئة كبيرة(الشعب).وبنفس الطريقة ينشأ صراع المصالح ، فالمنتجون المحليون من ناحية سوف يشتكون من انخفاض قدراتهم التنافسية حيث أن الشروط البيئية سوف ترفع من التكاليف ومن ثم تقلل من قدرتهم على منافسة الواردات كما يحتمل اتجاه بعض الصناعات إلى مناطق أخرى لا تفرض شروطا بيئية عالية الأمر الذي قد يترتب علية إحداث تغير في هيكل الاقتصاد الوطني(إلا أن هذا التغير لا يعنى بالضرورة حدوث ضرر أو خسارة للاقتصاد القومي أو نقص في الرفاهية القومية خاصة وأن الهيكل الحالي قد تحدد على أساس أن تلويث البيئة يتم بلا تحمل أي تكاليف أو ما يعرف بالمصطلح Cost-free Pollution of the Environment) ومن ناحية أخرى فان

المستهلكون وهم الغالبية العظمى سوف يطالبون بضرورة تنفيذ الاشتراطات البيئية الضرورية لحماية البيئة .

وبصفة عامة فإننا يمكن التمييز بين توجهين مختلفين فيما يتعلق بالتجارة الدولية والبيئة:

الأول : هناك دافع قوى لدى المهتمين بحماية البيئة في الدول المتقدمة للتوصل إلى سياسة بيئية متشددة في صورة وضع قيود ومعايير بيئية على التجارة الدولية.ويساند هذا التوجه العديد من المنتجين والمصدرين في تلك الدول –أصحاب المصلحة- والذين يرون أن المنتجات التى تنتج في دول أخرى لا يتوافر بها اشتراطات بيئية مماثلة لما هو موجود في بلادهم إنما هي في الواقع تتلقى دعما من حكومات تلك الدول و بالتالى سوف تكون أقدر على المنافسة عالميا على حساب تدهور البيئة العالمية.

الثانى : هناك اتجاه معاكس ينتقد تلك السياسة ويرى أنها ستصبح قيدا على حرية التجارة الذي هو جوهر اتفاقية الجات/منظمة التجارة العالمية.والنقد الموجة لتلك السياسة من مناصري حرية التجارة هو أن القيود على التجارة ليست هي السياسة المثلى لمواجهة تدهور البيئة وبالأحرى فيجب أن يكون الهدف هو جعل تكاليف تلوث البيئة تدفع مباشرة بواسطة من يلوثونها في داخل الدولة أي أن السياسة يجب أن تكون موجهة نحو مسببي التلوث في الداخل مباشرة أو ما يطلق علية Internalization of Environmental Costs".

ويرى Easty أن كلا الاتجاهين السابقين من شأنه أن يؤدى إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية حيث أن حماية البيئة من شأنه تحسين الصحة العامة والمحافظة على الموارد ،كما أن تحرير التجارة وعدم فرض قيود عليها من شأنه أيضا زيادة الرفاهية ومن ثم فانه يجب النظر لكلا الاتجاهين على انهما متكاملين أو على الأقل متوافقين [٨].

كما يجدر الإشارة الى أن هناك اتجاه يرى انه مع ضرورة الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها إلا أنة يجب أن يكون الدور الأساسي لمنتظمة التجارة العالمية هو فى

تحرير وتسهيل التبادل التجاري وفتح الأسواق وليس رسم السياسات والمواصفات البيئية حيث أن هناك أكثر من جهاز يتبع الأمم المتحدة يهتم بقضايا البيئة.

٢,٣ المعايير البيئية والتنافسية الوطنية:

لا يمكن القول بأن الدول التى تقود المسيرة الاقتصادية في العالم الآن هي في وضع تنافسي سيئ أو أن أي من مشاكلها الاقتصادية يمكن أن تعزى إلى الإخفاق في المنافسة في الاسواق العالمية،ومن ثم فان التوجه المتزايد من هذه الدول نحو "إقحام السياسات من أجل تعزيز التنافسية" الوطنية National Competitiveness يجب النظر إلية بكثير من الحذر. ويحذر بعض المهتمين بالسياسات الاقتصادية من نقل مفهوم التنافسية والذي يناسب عملية المقارنة بين المؤسسات الإنتاجية إلا أنة لا يصح استخدامه للمقارنة بين الدول [٩]. فعلى سبيل المثال إذا كان نمو الإنتاجية للمؤسسات المتنافسة يختلف كثيرا من مؤسسة إلى أخرى فان ذلك قد يعنى إفلاس المؤسسة التى لا تقوى على المنافسة حيث لا يمكنها تخفيض تكاليف إنتاج الوحدة بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى ومن ثم تخرج من السوق. أما بالنسبة للدول فان الأمر يختلف حيث أن نظرية الميزة النسبية لتكاليف الإنتاج تنص على أن قيام التجارة الدولية من شأنه تحسين الرفاهية لكل المشاركين في التجارة حتى لتلك الدول التى ليس لها أي ميزة نسبية في إنتاج أي من السلع بالمقارنة بالدول الأخرى.وبافتراض أن هناك معدلات نمو مختلفة للإنتاجية فان إحداث التوازن في التجارة يمكن تحقيقة من خلال السياسات المناسبة المعروفة مثل تعديل سعر الصرف حيث أنة في هذه الحالة فان تخفيض سعر الصرف يقلل من قيمة الصادرات ويرفع من تكلفة الواردات. حقيقة أن معدلات التبادل للدولة يمكن أن تتراجع في مثل هذه الحالة إلا أن هذا الأمر يمكن التغلب علية أيضا ولا يشكل في الواقع خطورة ما لم يصاحبة انخفاض للقوة الشرائية للمستهلكين حيث أنة إذا زاد الإقبال على شراء السلع الأجنبية التى تدخل إلى السوق بأسعار أقل وجودة أعلى نسبيا نتيجة لتمتعها بإنتاجية عالية ففي مثل هذه الحالة فقط فان مصطلح فقدان التنافسية القومية National competitiveness يمكن أن يكون ذا معنى .

ومع ذلك فان ذلك لا ينطبق على أي من الدول الرائدة للمسيرة الاقتصادية في العالم(الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اليابان كندا) حيث أن القوة الشرائية في هذه الدول سارت في نموها بالتوازي مع النمو في الدخل المحلي الإجمالي [٩]. وبالتالي فان نمو مستوي المعيشة يرتبط مباشرة بمستوي نمو الإنتاجية المحلية وليس بمستوي نمو الإنتاجية مقارنة بالدول الأخرى ألا أنة بالنسبة لبعض المؤسسات الإنتاجية فان تزايد العولمة Globalization والاندماج في السوق العالمي يمكن أن يؤدى إلى تزايد الضغوط التنافسية على تلك المؤسسات ومن ثم فان تأثير الإجراءات البيئية على قدراتها التنافسية يمكن أن يكون معنويا.

ومن هنا فان رغبة الدول المتقدمة في التو صل إلى توقيع اتفاقية ملزمة تربط التجارة بالبيئة هي في حقيقة الأمر استمرارا لسياسات تكريس المصالح والرغبة في الاحتفاظ بتنافسيتها العالية في السوق العالمي كرد فعل لتزايد العولمة وتحرير التجارة وتزايد الضغوط التنافسية على بعض مؤسساتها الإنتاجية نتيجة لتزايد القدرات التنافسية من قبل بعض الدول الآخذة في النمو التى اقتحمت السوق العالمي وأصبحت تشكل تهديدا لمنتجاتها في السوق .فالدول المتقدمة تلتزم في حقيقة الأمر بشروط بيئية عالية ولكنها تعتبر أن تلك الشروط تشكل تكاليفا على مؤسساتها وتؤدي ألي تخفيض قدرتها التنافسية مقارنة بالدول النامية التى لا تلتزم باشتراطات بيئية مماثلة . إلا أنة من منظور السياسة الاقتصادية فان الهدف الرئيسي لأي سياسة بيئية عالمية يجب أن يكون هو حماية البيئة العالمية أما تحقيق وفر للتكاليف للمؤسسات الإنتاجية فيمكن قبوله فقط كأثر جانبي للسياسات البيئية لا أن يكون بالضرورة المبرر لوضع سياسة بيئية صارمة.

٣,٣ نتائج بعض الدراسات المتعلقة بالمعايير البيئية والتنافسية:

يرى البعض أن ربط التجارة بالبيئة في اتفاقية عالمية من شأنه أن يعمل على تحفيز وتشجيع الابتكارات ويرجح كل من Porter و Van der linder [10] أن المقولة بأن الشروط البيئية من شأنها رفع التكاليف وخفض القدرة التنافسية هي نظرة استاتيكية تفترض ثبات التقنية والمنتجات واحتياجات المستهلكين وهو أمر يخالف الواقع حيث

يجب أن تكون النظرة ديناميكية خاصة فيما يتعلق بالتقنية و بالابتكارات التى هي أحد الأسس الرئيسية للتنافسية Competitiveness في الاسواق العالمية.وإحدى المجالات المرتبطة بالتجارة والبيئة هو ما يعرف بالتقنية الخضراء Green Technology مثل الزراعة العضويةOrganic Agriculture وغيرها ومن ثم فان هناك احتمالات كبيرة بأن تطبيق الشروط البيئية وحماية البيئة يمكن أن يعطى فرصة لأعمال جديدة وربحيتها جيدة ومن ثم تحفيز المؤسسات الإنتاجية لابتكار تقنى جديد ونظيف نتيجة الربح المتوقع وأيضا نتيجة للضغوط المترتبة على الاشتراطات البيئية الجديدة التى لابد وأن تدفعهم للتطوير والابتكار[١٠].

إلا أن هناك في الواقع العديد من الشواهد التى توضح أن الإجراءات البيئية يمكن أن تؤدى إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية و تقلل من الحجة السابقة. كما يثار التساؤل لماذا لم تتحقق تلك الأرباح المزعومة من جراء تطبيق الشروط البيئية إلا تحت وجود ضغط خارجي والإجابة هي أن حماية البيئة تشكل في الواقع تكاليف إضافية وليست فرصة لزيادة كفاءة استخدام الموارد في حقيقة الأمر[٩].

من ناجية أخرى فان Gaffe و آخرون قاموا بتحليل مائة دراسة أجريت بالدول المتقدمة وكانت النتيجة التى توصلوا إليها أن تأثير التشريعات البيئية على التنافسية العالمية لتلك الدول يعتبر ضئيل نسبيا وذلك للأسباب الآتية:

أولا : بالنسبة لمعظم المؤسسات الإنتاجية في الدول المتقدمة وهي مؤسسات ضخمة فان تكاليف تحقيق الاشتراطات البيئية المطلوبة يشكل جزءا ضئيلا من التكاليف الكلية لتلك المؤسسات.

ثانيا : أن معظم الشروط البيئية في تلك الدول وبصفة خاصة دول منظمة التعاون والتنمية OECD والتي تشكل التجارة البينية لها الجزء الأعظم تعتبر شروطا متقاربة جدا بحيث يمكن اعتبارها شروطا واحدة.

ثالثا: أن الشركات متعددة الجنسيات لم تستغل الفرو قات الرئيسية للشروط البيئية بين الدول لإعادة توظيف مواردها أملا في تحقيق فوائد نتيجة اختلاف تلك الشروط.

والتحليل السابق يرجح بالتالى أنة على الأقل بالنسبة للدول الرائدة اقتصاديا فى العالم يجب عدم المبالغة عند التحدث عن أثر عولمة اقتصاد أي منها في إطار شروط بيئية عالية [10].

٤. وضع البيئة في إطار الجات ومنظمة التجارة العالمية :

١,٤ بعض بنود الاتفاقية التى تشير إلى البيئة:

تم وضع اتفاقية الجات عام ١٩٤٧ بهدف زيادة النمو الاقتصادي وتحسين الرفاهية الاقتصادية عن طريق التوجه نحو تحرير التجارة الدولية.إلا أن ربط التجارة بالبيئة لم يأخذ مكانا في تلك الاتفاقية في حقيقة الأمر.إلا أنة من ناحية أخرى فان هناك بعض البنود في اتفاقية الجات التى تشير إلى حماية البيئة والصحة و التى يعتقد البعض أنها يمكن اتخاذها كأساس ومبرر لربط التجارة بالبيئة. على سبيل المثال فان Carsten يعتقد بأن اتفاقية تطبيق إجراءات الصحة وصحة النبات Agreement on the Application of Sanitary and Phytosanitary Measures" وان كانت لا تسمح بأي إجراءات تطالب الدول الأخرى بتغيير سياستها البيئية إلا أنها في النهاية وضعت لحماية البيئة والصحة ويمكن استخدامها كمبرر لربط التجارة بالبيئة استنادا إلى انتقالية المشاكل البيئية[٣]. إلا أن هذا المبرر في الواقع ليس له ما يدعمه في تلك الاتفاقية حيث تنص الاتفاقية السابقة صراحة إلى أنة لا يجوز استخدامها بطريقة مستترة للحد من أو التحكم في التجارة الدولية كما أنها لاتسمح بأي إجراءات تطالب الدول الأخرى بتغيير سياستها البيئية.

من ناحية أخرى فان البعض يعتقد بأن البند ١١ من اتفاقية الجات يسمح بفرض ضريبة مباشرة أو غير مباشرة على الواردات المماثلة للمنتجات المحلية تحت ظروف معينة ويرى Chakarian أن تلك الضريبة تشمل الضريبة على الموارد الداخلة في إنتاج تلك السلع (التى تدخل في التجارة الدولية) والتي يمكن أن تغير بطريقة ما من صفاتها النهائية.الأن هناك خلافا حول ما إذا كان هذا البند من الاتفاقية يسمح بفرض ضريبة على الطاقة أم لا ويتزايد هذا الخلاف خاصة عند تفسير الحاشية بالملحق رقم

(footnote annex II) – (II) من اتفاقية الدعم والإجراءات المضادة "Agreement on Subsidies and Countervailing measures"والتي تقضى بأن الطاقة تعد من المدخلات الاستهلاكية في العملية الإنتاجية والتي يسمح بفرض ضريبة حدود عليها " Border Tax Adjustment" حيث يرجح Carsten أن هذه الحاشية يمكن أن تسمح بمعاملات مختلفة بدءا من الإعفاء أو فرض ضريبة أو تخفيف الضريبة أو وضع ضريبة متغيرة على الطاقة كالمحروقات والزيوت التى تستخدم في إنتاج سلع تصديرية وهو ما يمكن أن يشكل انعكاسات هامة تتعلق بالتنافسية " Competitiveness" والتي تثار الآن بشدة في المناقشات الاقتصادية في أوروبا وأمريكا[٥].

إلا أنة على العكس من ذلك فان البعض مثل" Demaret Stewardson "فيرى أن تلك الحاشية هي غير ملزمة حيث أنها ليست في نصوص الاتفاقية ولكنها بمثابة اتفاق جنتلمان Gentleman's Agreement خلال المفاوضات في جولة أورجواي وقد تم تقديمها فقط لعدد قليل من الدول التى تطبق نظام الضرائب التصاعدية غير لمباشرة Commutative Indirect Taxes [11] .

٢,٤ تقرير لجنة التجارة والبيئة للمؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في سنغافورة :

تم تشكيل لجنة التجارة والبيئة في اجتماع مراكش في أبريل عام ١٩٩٤ .و هذه اللجنة كانت موجودة في واقع الأمر منذ عام ١٩٧١ لكنها ظلت غير نشطة .وقد أنيط بهذه اللجنة برنامج مكثف وتقديم تقرير إلى المؤتمر الوزاري الأول للمنظمة والذي عقد في الفترة من ٩-١٣ ديسمبر ١٩٩٦في سنغافورة .وقد كانت إحدى مهام اللجنة هي بحث إمكانية وضع اشتراطات وقيود بيئية على التجارة في إطار اتفاقية بيئية عالمية.إلا أن التقرير المقدم إلى المنظمة في سنغافورة كما يدعى البعض لم يتضمن العديد من الموضوعات التى تم مناقشتها داخل اللجنة الأمر الذي كان موضع نقد العديد من

منظمات حماية البيئة والحكومات في الغرب أو كما يدعى البعض بأن التقرير قد تم صياغته بطريقة ترضى الجميع ولا تجعل أي من الأطراف في حالة استياء[١٢].

ومن ثم فان مؤتمر سنغافورة انتهى دون ما اتخاذ خطوات للإصلاح البيئي Environmental Reform كما قيل عنة وقتها أو أي توصيات محددة الأمر الذي كان موضع انتقاد الكثيرين ممن ينادون بضرورة ربط التجارة بالبيئة بدعوى ضرورة الأخذ في الاعتبار أثر انتقالية المشاكل البيئية عبر الحدود[١٢].

٣,٤ مبررات الدول الصناعية لربط التجارة بالبيئة في إطار منظمة التجارة العالمية:

إن الدعاوى المثارة الآن تحت مسميات مختلفة مثل إصلاح الجات/منظمة التجارة العالمية GATT/WTO Reform هي في حقيقة الأمر دعاوى لربط التجارة الدولية بالبيئة(أو بغيرها من الموضوعات) وتقدم الدول الصناعية في هذا الشأن بعض المبررات أهمها ما يأتي :

أولا: إن هدف الجات / منظمة التجارة العالمية لايمكن أن يكون فقط التجارة الحرة "Free Trade" بل يجب أن يكون بالأحرى التجارة بناءا على الميزة النسبية للتكاليف وأن التجارة بالأحرى يجب أن تكون خالية من أي آثار يمكن أن تشوه المنافسة ومن هذا المنطلق فان الإجراءات التى تتخذ كي تتحمل الدولة الآثار الجانبية المترتبة على تلويثها للبيئة "Measures to Internalize External Effects" بما في ذلك إمكانية فرض ضرائب على انتقال التلوث " Transboundary Pollution Taxes" هو أمر مقبول ويتمشى مع هدف التجارة الحرة.

ثانيا: إن مشكلة انتقال التلوث بين الدول لايمكن حلها من خلال سياسة وطنية بمعنى أن مبدأ السلطة العليا التى تحدد السياسة البيئية الخاصة بالدولة هو وهم غير ممكن تحقيقة على مستوي كل دولة على حدة ولكن يمكن حل تلك المشكلة أي انتقالية التلوث من خلال القيود التى تحكم العلاقات الدولية ومن ثم فانه لابد من التوصل إلى تحديد الحالات التى يسمح فيها بالتأثير في السياسات البيئية للدول الأخرى خاصة وأن إعلان ريو دى

جانيرو Rio Declaration ينص على أنة لا يجب أن تضار بيئة الدول الأخرى من جراء الشروط البيئية السيئة لإحدى الدول.

واستنادا إلى ذلك فانه لابد من وجود ترتيبات تسمح بتقسيم عادل لتكاليف الوقاية من الضرر البيئي الناشئ عن انتقالية المشاكل البيئية بين الدول. ومن هنا فان الدول المتقدمة تتبنى وضع صيغة قانونية لهذه الإشكالية في إطار اتفاقية من خلال منظمة التجارة العالمية تربط التجارة بالبيئة.

٤,٤ مشاكل الربط بين التجارة الدولية والبيئة فى إطار منظمة التجارة العالمية:

لاشك أن هناك حاجة وضرورة ملحة للحفاظ على البيئة العالمية كما أن هناك الآن اهتمام وإدراك عالميين متزايدين بتلك القضية .ولاشك أيضا أن هناك مشكلات ناشئة عن انتقال الأضرار البيئة عبر الدول تحد من فعالية السياسات البيئية القومية إضافة للمشاكل التى تحيط بالعالم ككل والمترتبة على الأنشطة الإنتاجية والاستهلاك المتزايدين في العالم مثل تآكل طبقة الأوزون وارتفاع حرارة الأرض وارتفاع مستوى سطح البحار والمحيطات.وكل تلك القضايا تحتم التعاون الدولي من أجل الحفاظ على البيئة العالمية وضمان التنمية المستدامة.

وعلى الصعيد العملي فان الأمم المتحدة من خلال منظماتها وبرامجها المعنية قد اتخذت خطوات إيجابية في هذا الخصوص مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة United Nations Environmental Program" وإنشاء قسم جديد يعنى بالتنمية المستدامة United Nations Department for Sustainable Development "UNDSD" وغيرها .وعلى الرغم من الأنشطة المتزايدة للمنظمات العالمية للمساعدة في الحفاظ على البيئة العالمية أو المساعدات المقدمة إلا أنها لم تتعرض لإجراءات تختص بالربط بين التجارة والبيئة نظرا للمشاكل الكثيرة التى تتعلق بالتطبيق وان كانت غالبية اللجان والبرامج تنوه من حين لآخر عن الصلة بين النمو في التجارة الدولية وتدهور البيئة نتيجة للأنماط الإنتاجية والاستهلاكية غير المستدامة Non-Sustainable Production and Consumption Patterns [13].

إلا أنة من ناحية أخرى فهناك اتجاه سائد الآن داخل منظمة التعاون والتنمية الأوروبية OECD ومدعم من الولايات المتحدة وكندا واليابان لتبنى ما يطلق علية الآن" إصلاح وتعديل قانون منظمة التجارة العالمية " Reform of the GATT ` WTO Regime/" والذي يتيح لها التفاوض لاستصدار اتفاقية منبثقة عن منظمة التجارة العالمية للربط بين التجارة والبيئة تكون لها قوة الإلزام القانونية [٥] .إلا أن إنجاز تلك الاتفاقية ليس بالأمر السهل أو البسيط حيث أن هناك العديد من العقبات التى تعترض التنفيذ و التى يعتبر أهمها ما يأتي :

أولا : إن الاهتمام الأكبر ينصب أساسا على انتقالية المشاكل البيئية وكيفية حصر الأضرار داخليا فى الدولة المسببة للتلوث أو ما يطلق علية Internalization of " Pollution" ومن ثم فان هناك مشاكل حقيقية تعوق التنفيذ مثل كيفية إثبات حدوث هذا الانتقال وهل يتضمن التلوث البيئي بصفة عامة أم انتقاله من خلال إنتاج السلع الداخلة في التجارة و تلوث البيئة وما مقدار هذا التلوث وكيفية قياسه.

ثانيا: أن بعض الدول خاصة التى تميل إلي الحماية سواء من الدول المتقدمة أو النامية قد تلجأ إلي استخدام مثل هذه الاتفاقية استخداما سيئا بهدف وضع أنواع من الحماية المستترة لاعاقة نفاذ بعض المنتجات إلى أسواقها الأمر الذي يشكل دعما مستترا للمنتجين المحليين في تلك الدول.

ثالثا: إن مبدأ التعويض أو فرض ضرائب انتقال الأضرار البيئية Transboundary "Pollution Taxes" والذي يحظي بتأييد كبير في الدول الصناعية هو أمر يصعب تحديده .فهل يترك تحديده للدول على سبيل المثال أم توضع له ضوابط محددة وما طبيعة تلك الضوابط وما هي الحالات العامة أو الخاصة التى يطبق عليها.

رابعا: إن التكتلات الاقتصادية الرئيسية وبعض التجمعات الإقليمية تنتهج مبدأ التمييز ومن ثم فقد تلجأ إلي التمييز في التعامل مع مشاكل انتقال التلوث في تعاملها مع الدول خارج التكتل.

خامسا: إن تطبيق مثل تلك الإجراءات سوف يترتب علية بلا شك منازعات شديدة بين الدول فمن سيكون له سلطة الحكم في هذه المنازعات التى تحتاج إلى خبراء في البيئة والتلوث وتحديد التلوث الناتج والأضرار المترتبة علية وهو الأمر الغير متاح الآن في لجنة فض المنازعات في المنظمة وبالتالي فهى غير مناسبة عندما يتعلق الأمر بالبيئة.

٥. الخلاصة وبعض الاعتبارات للدول النامية:

يتضح مما سبق أن الشروط والإجراءات البيئية في الدول الرائدة التى تقود المسيرة الاقتصادية في العالم هي شروط وإجراءات متقاربة وأن تكاليف تطبيق تلك الشروط والإجراءات يشكل في حقيقة الأمر جزءا ضئيلا فى إجمالي التكاليف لمؤسساتها الإنتاجية الضخمة.

من ناحية أخرى فان ما يثار حول إمكانية هجرة بعض الشركات من الدول المتقدمة التى تطبق مواصفات واشتراطات بيئية عالية إلى دول أخري لا تطبق شروطا بيئية عالية هو أمر مشكوك فيه ولم يثبت حتى الآن صحته من خلال الواقع الفعلي حيث أن متطلبات التقنية الحديثة وتوافر الخبرات والعوامل الأخرى المحددة لتمنطق Location الموارد والاستثمارات العالمية تلعب الدور الأكبر في هذا التمنطق وبالتالي فانه فيما يتعلق بالتنافسية وادعاء الدول المتقدمة من انخفاض قدرتها التنافسية نتيجة الاختلاف في تكاليف المعايير والشروط البيئية فالأمر الواضح أن ذلك الادعاء إنما هو في حقيقة الأمر مبرر لتكريس المصالح حيث أن الدول المتقدمة تطبق شروطا بيئية متقاربة كما لا يمكنها الادعاء بافتقارها للقدرة التنافسية في السوق العالمي .أما بالنسبة للعلاقة بين الشروط البيئية العالية و تحفيز الابتكارات علي الإطلاق فهو أيضا أمر مشكوك فيه.

ولا تعنى الاستنتاجات السابقة أنة لاحاجة للدول النامية بتطبيق الإجراءات والشروط البيئية العالية للحفاظ على البيئة المحلية أو العالمية إلا أن الأمر الهام هو ما يتعلق بربط التجارة بالبيئة من خلال منظمة التجارة العالمية وانعكاسات ذلك على تلك الدول حيث أن هناك بعض الموضوعات التى طرحت للمناقشة في منظمة التجارة العالمية منذ

إنشائها عام ١٩٩٥ من قبل الدول الصناعية الكبرى والتي تهدف بالدرجة الأولى لتدعيم قدراتها التنافسية في مواجهة القدرات التنافسية المتنامية لبعض الدول النامية في إطار تزايد العولمة وتحرير التجارة العالمية .وبالإضافة إلى التجارة والبيئة فان هناك موضوعات أخرى مطروحة للمناقشة على رأسها موضوعات التجارة وشروط العمل والتجارة والاستثمار. ولما لم تنجح الدول الصناعية من إقرار الاتفاقيات من خلال منظمة التجارة العالمية فإنها تلتف الآن بطريقة غير مباشرة لاقرار تلك الاتفاقيات في إطار منظمة التعاون الأوروبي ومن ثم تدعو باقي الدول للانضمام لتلك الاتفاقيات وبالتالي يسهل عرضها و إقرارها من خلال منظمة التجارة العالمية التى لها قوة الإلزام والمحاسبة وفرض العقوبات ومن ثم تعتبر أقدر على فرض الشروط والتحقق من تنفيذها[14].

ولا تعجز الدول المتقدمة عن إيجاد المبررات التى تروج بها تلك الاتفاقيات إلا أن المحرك الأساسي وراء ذلك هو الرغبة لدى الشركات متعدية الجنسيات والشركات العملاقة في تلك الدول في الاحتفاظ بتنافسيتها العالية في الاسواق العالمية كرد فعل لتزايد العولمة والضغوط التنافسية على تلك المؤسسات من قبل منتجات بعض الدول الآخذة في النمو.وبالتالي فإذا ما تم طرح قضية التجارة والبيئة في أي مفاوضات مستقبلية من خلال منظمة التجارة العالمية فانه لابد أن يكون هناك رؤية وتصور واضح للدول النامية في تلك المفاوضات حيث أن انعكاسات تلك الاتفاقية المتوقعة سوف تؤثر على أوضاعها التنافسية وشروط التبادل التجاري لها في السوق العالمي.

وفيما يلي أهم النقاط التى يجب أخذها في الاعتبارات في تلك المفاوضات:

أولا: صياغة الاتفاقية:

لم يكن للدول النامية دور يذكر في صياغة الاتفاقيات المنبثقة عن منظمة الجات أو منظمة التجارة العالمية لأسباب عديدة أهمها عدم مشاركتها في الاتفاقية منذ إنشائها والانضمام إليها فقط منذ سنوات قريبة بالإضافة إلى عدم التخطيط ونقص الدراسات و الخبرات التفاوضية والرؤية الواضحة. وفي نفس الوقت فان الدول المتقدمة بما لها من

خبرات ودراسات وقدرات تفاوضية تحاول أن تفرض رؤيتها ومصالحها في أي اتفاقات جديدة كما دأبت على محاولة إدراج موضوعات جديدة للتفاوض في إطار منظمة التجارة العالمية تخدم مصالحها الاقتصادية.وقد استأثرت الدول المتقدمة دائما وبصفة خاصة الولايات المتحدة و المجموعة الأوروبية بصياغة الاتفاقيات الدولية ثم عرضها بعد ذلك على باقي دول العالم للموافقة على ما جاء بها وعلية فانه يجب أن يكون للدول النامية والتي تشكل الأغلبية في منظمة التجارة العالمية رؤية ومعالم واضحة تطرحها في المفاوضات ودورا في صياغة الاتفاقية بما يحقق توازنا في المصالح ولا ينتقص من قدراتها التنافسية أو يضع أعباءا إضافية علي منشآتها دون مقابل مناسب.

ثانيا : مبدأ الأعباء العادلة:

إن الدول المتقدمة قد قامت ولفترات طويلة بإنتاج العديد من المنتجات التى تضر بالبيئة وقامت بتلويث بيئة العالم لسنوات عديدة وتصدير السلع الملوثة للبيئة ولم يكن للدول النامية أي دور في ذلك التلوث، وما ارتفاع درجة حرارة الأرض ونقص الأوزون في الغلاف الجوى وارتفاع سطح المياه في المحيطات والبحار وغيرها إلا نتيجة للأنشطة الملوثة للبيئة لسنوات طويلة في الدول المتقدمة. ومن ثم فان على تلك الدول أن تتحمل عبئا أكبر مقارنة بالدول النامية وفقا للمبدأ الذى أقر منذ قمة الأرض فى ريو عام ١٩٩٢" التزامات عامة ولكن مختلفة الأعباء" وينطبق هذا المبدأ أيضا في حالة أي اتفاقات للربط بين التجارة الدولية والبيئة.

ثالثا : مبدأ الحوافز:

يجب أن يكون هناك حوافز للدول النامية لتشجيعها على تطبيق الشروط البيئية العالية حيث أن تكلفة تطبيق تلك الشروط والإجراءات البيئية ستكون مرتفعة بالنسبة للكثير من هذه الدول وتقلل بالتالى من قدرتها التنافسية في الاسواق العالمية. ويمكن أن تكون تلك الحوافز في هيئة مساعدات مالية أو فنية للمؤسسات الإنتاجية في الدول النامية خاصة وأن تقرير سنغافورة يشير إلى أهمية التعاون بين الدول المتقدمة والنامية للحفاظ إلى البيئة العالمية من التلوث.

رابعا : في حالة توقيع اتفاقية عديدة الأطراف:

تشمل اتفاقية الجات ومن ثم أيضا منظمة التجارة العالمية اتفاقيات متعددة الأطراف ملزمة لكل الأعضاء بالمنظمة واتفاقيات عديدة الأطراف لايلتزم بها إلا الدول الموقعة عليها[15]. وقد تعمد الدول الصناعية إلى توقيع اتفاقية فيما بينها من خلال منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي للربط بين التجارة والبيئة على غرار ما هو مقترح الآن بالمنظمة بالنسبة لاتفاقية ضمان حرية الاستثمار ومن ثم تدعو باقي الدول للانضمام إلى الاتفاقية وعرضها من خلال منظمة التجارة العالمية. وكما تقدم فان الشروط البيئية بتلك الدول هي شروط متقاربة كما أن معظم هذه الدول قد انسحبت تقريبا من مبادين الإنتاج شديدة التلويث للبيئة مثل صناعات البلاستيك والجلود وغيرها وتركتها للدول النامية ومن ثم فانه في حالة عرض اتفاقية مسبقة لم تشارك الدول النامية في صياغتها يجب التمسك بأن تكون تلك الاتفاقية عديدة الأطراف لا تطبق إلا على الموقعين عليها.

خامسا: في حالة الاستقرار على فرض ضريبة انتقال التلوث من خلال اتفاقية متعددة الأطراف:

على الرغم من ضرورة تأكيد الدول النامية على رفض مبدأ الضرائب للحد من التلوث المنتقل عن التجارة حيث سيحد ذلك بالتأكيد من قدراتها التنافسية إلا أنة في حالة الاستقرار على الربط بين التجارة وانتقال التلوث من خلال ضريبة انتقال التلوث في اتفاقية متعددة الأطراف وملزمة لكل أعضاء المنظمة فانه يجب مراعاة الآتي :

١ - جات ومن ثم منظمة التجارة العالمية تسمح للتكتلات الاقتصادية بالتمييز في المعاملة الضريبية بمعنى إمكانية فرض ضرائب أعلى على الدول خارج التكتل الأمر الذي يمكن أن تستخدمه بعض التكتلات لزيادة قدراتها التنافسية في مواجهة الدول خارج التكتل. لذلك يجب التمسك بمبدأ عدم التمييز في المعاملة الضريبية في مثل تلك الاتفاقية.

٢ - استخدامات حصيلة ضرائب انتقال الضرر البيئي :

يجب الأخذ في الاعتبار أن الغرض من تلك الضريبة يجب أن يكون مواجهة المشاكل البيئية التى من أجلها تم فرض تلك الضريبة فقط ،وليس للحصول على ميزات أو دعم غير مباشر للمنتجين المحليين.ومن ثم بمكن اقتراح إنشاء صندوق عالمي توضع فيه حصيلة هذه الضريبة للإنفاق منها على تحسين الشروط البيئية في الدول النامية والبيئة العالمية بالدرجة الأولى. وهذا من شأنه أن يحد من الحافز لدى الدول لسوء استخدام تلك الضريبة كوسيلة للحماية ،كما أن ذلك يوفر موارد مالية لحل مشاكل البيئة في العالم.

المراجع

[1] Daly,H. and Goodland.An Ecological-Economic Assessment of Deregulation of International Commerce Under GATT,International Journal of Sustainable Development , vol. 1,No.4, 1993.

[2] Chakarian, J. PPMS and the GATT, OECD (ed.}, Trade and Environment Process and Production Methods, Paris, 1994.

[3] Carsten, H. A Policy for Trade and Environment in a Global Economy, ,Institute for Scientific Cooperation,Tubingen,germany, 1977.

[4] Gaffe, A., and P. Portney, Environmental Regulation and Competitiveness of U.S Manufacturing, Journal of Economic Literature, vol.33, No.1, 1995.

[5] Carsten, H. Are Free Trade and Environment Protection Compatible, Ecological Reform of the GATT/WTO,Berlin,1995.

[6] Kennedy, P. Equilibrium Pollution Taxes in Open Economics with Imperfect Competition, Journal of Environmental Economics and Management, vol.27, No.1, 1994.

[7] Petersman, E. why do Governments Need the Uruguay Round Agreements, NAFTA and The EEA, Aussenwirtshaft, 49 jg.No.1 1994{in Germany}.

[8] Esty , D. Greening the GATT:Trade Environment and Future ,Harlow,1994

[9] Krugman, P.Competitivness: A Dangerous Obsession, Foreign Affairs, vol.73, No.2, 1994.

[10] Porter, M., E. and C.Van der Linde, Toward a New Conception of Environment –competitiveness Relationship, Journal of Economic Perspectives, vol.9, no.4, 1995.

[11] Demaret, P.and R. Stewardsson. Border Tax Adjustment Under GATT and EC Law and General Implications for Environmental Taxes, Journal of World Trade, vol.28.No.4, 1994.

[12] WTO: Report of the World Trade Committee on Trade and Environment, 18 November Press/TEO14, 1996.

[13] UN.Organization, Commission on Sustainable Development, Report of the AD HOC Working Group on Consumption and Production Patterns and on Tourism and Sustainable development, New York, 1999.

[14] Ingomar, H. Development Policy and Globalization, Journal of Development and No.4 1997(in Germany).

[15] GATT Secretariat, The Final Act of the Uruguay Round, Press Summary, December 1993.

[16] Heinz, G. The Changing North South Trade Relations and the World Trade Order, Economics, vol.55/56, Tubingen Germany, 1997.

SAVING IN SAUDI ARABIA: AN EMPIRICAL INVESTIGATION

Ahmed A. Al-Mohaimeed
Assistant Professor in Economic Department
College of Administrative Sciences,
King Saud University.
Riyadh, Saudi Arabia

ABSTRACT

The aim of this study is to estimate a saving function for Saudi Arabia using dynamic OLS and error-correction models for the period 1968-1996. The results from various models suggest that: (1) regarding the question of whether Saudi Arabia saves too much or too little, the study found that the country has been dynamically efficient only during 1982-1986; (2) in line with theoretical studies, income appeared an important determinant of domestic saving in the country, (3) birth rates, unexpectedly, showed positive effect on domestic saving; (4) a crowding out foreign capital inflow exists in the short run, and (5) real exchange rates exhibited significant effect on domestic saving only in the long run.

الادخار في المملكة العربية السعودية:
دراسة تطبيقية

تهدف هذه الدراسة الى تقدير دالة ادخار للمملكة العربية السعودية باستخدام المربعات الصغرى الحركية ونماذج تصحيح الخطأ وذلك للفترة ١٩٦٨-١٩٩٦م. وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي: أولاً، بالنسبة للسؤال المتعلق بحجم المدخرات فقد وجدت الدراسة أن السعودية تمتاز بالكفاءة الحركية (الدينامية) فقط من خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٦م. ثانياً، أظهر الدخل أنة محدد مهم للادخار المحلي الذي يتفق مع النظرية الاقتصادية. ثالثاً، على غير المتوقع فقد أظهر معدل المواليد تأثيراً إيجابياً على الادخار. رابعاً، وجدت الدراسة أن مزاحمة لرأس المال المتدفق للداخل تظهر فقط في الأجل القصير. وأخيراً، فقد أظهر سعر الصرف الحقيقي تأثيراً معنوياً على الادخار المحلي وذلك في الأجل الطويل فقط.

1. INTRODUCTION

In economic literature, one can find two theoretical arguments regarding the motives for saving. The first postulates that people save because they choose between current and future consumption. The second view argues that there exists a close link between current income and consumption, with saving being a residual. According to the later view, equilibrium between saving and investment occurs through changes in income.

Apart from the controversy over the motives and definition of saving, the issue that deserves more attention is the nature of the link between saving and growth. In general, countries with high saving rates have grown at faster rates than those with low saving rates. During the last decade, saving rates of the most fast growing economies could reach more than 25% of their gross national product (GNP). On the other hand, saving rates did not even reach the 10 percent level in most slow growing economies. This positive link between saving and growth may not be taken as a rule. Some countries, like Swiss, which have low economic growth rates could achieve very high saving rate, while others, like Chile, enjoyed a significant economic growth despite of the low saving rates.

The observed low saving rates in many developing countries should not be attributed solely to low incomes these countries have. Other factors such as social and political systems combined with the very uneven distribution of income play an important role as well . As Arthur Lewis [1: p.236] put it “no nation is so poor that it could not save 12 per

cent of its national income if it wanted to; poverty has never prevented nations from launching upon wars, or from wasting their substance in other ways."

Data on economic growth and savings of many countries, developed and less developed alike, reveal that the countries that enjoyed high saving rates were enjoying at the same time high economic growth rates. As shown in Table (1), World Bank found positive correlation between national saving rates and real GNP growth rates in industrial as well as in developing countries. This positive correlation also exists in Saudi Arabia, which showed a relatively high coefficient. Saving rates and per capita income were also found positively associated. High saving rates are generally correlated with high per capita income levels.

Perhaps the most classic example of the relationship between saving and growth is the one presented by Modigliani [2] and known as life-cycle hypothesis. According to this hypothesis an individual will maximize his utility by accumulating wealth during the first part of his life and de-cumulates in the last. This will enable him to maintain the same consumption level when income falls after retirement. Moreover, the hypothesis postulates that in the long run, an increase in productivity growth will raise aggregate saving. This occurs because saving of the young will exceed the dissaving of the old. The link between saving and growth is not actually as simple as it appears here. One, in fact, has to consider several other issues such as who benefit more from growth and the structure of utility function.

Table (1):
Correlation Coefficients of Saving Rates with Some Selected Macroeconomics Variables, 1965-1994

	World	OECD	LDCs	Saudi Arabia
1) Saving Rate with Economic growth	0.47	0.33	0.45	0.56
2) Saving Rate with Per Capita Income	-	0.41	0.47	0.08

Source: Except for Saudi Arabian figures, which are derived by the authors, all figures are taken from "Saving Across the World: Puzzles and Policies" a World Bank publication, 1997.

In fact, it is difficult to establish a clear cut conclusion on the causation relationship between saving and growth. While many evidences indicate the existence of positive causation running from saving to growth -- as savings rise, output will rise through capital accumulation -- other evidences, however, (especially from East Asia) suggest the opposite; that is from growth to saving.

During 1980s, world experienced significant fall in saving rates. The observed fall can be attributed to the fall in government saving of DCs which declined from 4% of GNP during 1960-1972 to only 0.5% of GNP in 1981-1993. In LDCs, however, national saving rates increased significantly from 19% of GNP in 1970 to 27% in 1993. The rise in national saving rates in this group of countries is due to the increase in private saving in Asian countries.

If we view saving as a mean that allow the economy to grow through capital accumulation, saving is then considered beneficial to the economy as a whole as well as to the individuals. Therefore, in order for

a national economy to maintain appropriate steady-state rate of economic growth, it is important that domestic savings grow at a sustainable rate.

The purpose of the study is, therefore, to specify and empirically estimate a saving function for Saudi Arabia using newly developed techniques in econometrics which will yield robust estimates. A graphical analysis of private and government saving in Saudi Arabia is provided along with an empirical efficiency test to answer the question of whether the country has been over saving. As far as we know, no previous study has attempted to pursue the same objective, and therefore, the door is widely open for comments and suggestions.

The paper is organized as follows. Section II highlights saving behavior in Saudi Arabia and provides a comparison between some selected countries. Section III is devoted to answer the question of whether the economy of Saudi Arabia saves too much. Empirical evidences along with the methodology used are presented in Section IV. Section V contains some concluding remarks and policy implications.

II. SAVINGS IN SAUDI ARABIA

Gross saving in Saudi Arabia is estimated as a part of the national income account statistic. Saudi economy could achieve high saving rates during the 1970s and early 1980s when domestic absorption capacity was low. But with the expansion in infrastructure projects combined with the achievement of the economy to its steady-state growth rate, saving rate tended to fall to levels similar to those prevailing in other countries. As we have mentioned earlier that saving process involves sacrificing the current consumption for more future consumption. Thus, converting national savings into extra future income through capital accumulation will increase economic growth. Keeping this argument in mind, we notice from Figure (1) that gross domestic saving as a ratio of

GDP has increased in the early 1970s and reached its highest level in 1974. This increase in national saving can be attributed to the increase in government saving resulting from oil shock which raised oil revenues sharply during that period. By 1975, however, government savings started to decline slightly because of the growing government expenditure on infrastructure and military projects. It is important, however, to notice the sudden and sharp fall in oil revenue during 1980s and the resulting economic recession. Government, in an attempt to reduce the consequences of the recession, was forced to withdraw from its savings, which is part of the country gross saving, in order to keep working in infrastructure projects at the same pace. With the introduction of 1990s, we notice the sharp decline in government savings which forced the government to borrow from domestic as well as international markets to finance its spending.

Gross Domestic Saving (GDS) , Government Saving (GS) ,
and Private Saving (PS) in Saudi Arabia 1968-1997.

FIGURE (1)

To measure the extent of instability of private and government savings over the entire time period, we use the linear time trend index. Saving instability is defined in this study as the short-run variations in saving around an underlying trend. The prime objective of any trend-corrected instability index is to determine the magnitudes of short-term fluctuations in private and government saving separately from the long-term changes in the size of the underlying trend. It is important to allow for the trend, otherwise the sustained year-to-year increases or decrease in saving can be misinterpreted as part of the short-run instability [3].

Therefore, private and government instability is measured by using the linear time trend index. This index is obtained by using OLS and fitting a linear trend to private as well as to government saving.

$$S_{jt} = \alpha + \beta TIME + u_t$$

where j= private and government saving.
The index, defined as the ratio of the deviation from the estimated linear time trend to the mean, is:

$$IS = 100(SE / M)$$

where: $SE = [\sum (S_{jt} - S_{jt}*)^2 / N - 2]^{1/2}$

$$M = (1 / N)\sum S_{jt}$$

Sjt* = the trend value of Sjt predicted from the linear regression of Sjt against time.

By fitting private saving and government saving, separately, against time and calculating IS for each, we found that the instability index of private saving is equal to 33.70, while the instability index of government saving is equal to 124.69. It is obvious, therefore, that

government saving exhibited much variations during time period under study.

To gain a more global picture on Saudi saving, we have to compare the average saving rate of Saudi Arabia with that of some selected countries. Figures in Table (2) reveal that Saudi Arabian saving rates were, on average, much higher than those prevailing in the newly industrialized countries during the first two sub-samples. In the third sub-sample, however, saving rate in Saudi Arabia was the lowest.

Table (2):

Average Gross National Saving as ratios of GNP, Selected countries:

Country	1965-73	1974-83	1984-93
Singapore	18.76	34.51	43.48
China	25.26	30.59	36.82
Indonesia	13.34	27.37	28.55
Korea	16.77	24.14	34.39
Hong Kong	27.26	31.69	34.60
Malaysia	22.09	28.34	30.12
Taiwan	25.81	31.69	32.91
Saudi Arabia	54.55*	56.43	19.16

Source: Except for Saudi Arabia, all figures are taken from "Saving across the World" published by World Bank, 1997. Figures of Saudi Arabia are from Authors calculations.

* : Because of missing data, the average is calculated for the period 1968-1973.

Regarding the role of saving in providing the needed capital for investment purposes, Figure (2), which shows Saudi Arabian saving and

investment rates at current prices, indicates that in most years, domestic saving rates were more than enough to meet domestic investment requirements. In 1983, however, a gap between saving and investment has appeared for the first time and continued to hold until the end of 1988. During this period, Saudi economy was forced to borrow from international capital markets to finance domestic investment.

Gross Domestic Saving (GDS) ,
and Gross Investment (INV) as a per cent

FIGURE (2)

DOES SAUDI ARABIA SAVE TOO MUCH ?:

To answer the question regarding whether a country saves too much or too little, neoclassical growth models suggest three alternative criteria: (1) the golden rule criterion; (2) the marginal productivity condition; and (3) the dynamic efficiency criterion. In this paper, we will employ the third criterion for two obvious reasons; first, because this criterion gives a clear and definite answer to the question of whether the country has been over saving and, second, because of the availability of data needed to carry out this criterion.

According to the dynamic efficiency criterion, an economy is said to be dynamically efficient if its long-run consumption level maintains the following relationship:

$$C = Y - g\,K \qquad (1)$$

where C is consumption, Y is output, K is capital stock, and g is the rate of economic growth. Differentiating with respect to K gives:

$$dC/dK = (dY/dK) - g \qquad (2)$$

where (dY/dK) is the marginal productivity of capital (MPK).

The criterion postulates that if the marginal productivity of capital (MPK) is greater than the rate of economic growth (g), that is the difference between MPK and g is positive, the economy is then dynamically efficient ; that is the economy is not over saving. If, however, the difference is negative, then the economy must reduce consumption in order to maintain steady-state capital-output ratio. Equation (2) can be put in a more testable form by multiplying both sides by K:

$$(dC/dK)K = MPK(K) - g(K),$$

or alternatively;

$$(dC/dK)K = MPK(K) - I \qquad (3)$$

If the difference is greater than zero, the economy is dynamically efficient since the return to capital is greater than investment.

Calculating Equation (3) for Saudi Arabia yields Figure (3) which reveals that the country was dynamically efficient only during the period 1982-1986. Otherwise, the economy of Saudi Arabia ought reduce its consumption to provide more capital for investment.

III. EMPIRICAL EVIDENCE

(1) Methodology and Data:

The methodology adopted in this paper involves specifying a saving function for Saudi Arabia based on neoclassical models. Each variable included in the function will be tested for the existence of unit root and the degree of its integration will be then determined. Long-run relationship between the regressors and domestic saving will be estimated by dynamic ordinary least squares (DOLS) developed by Stock and Watson [4]. Vector Error Correction Model (VECM) will be used, however, to test relationships in the short run.

The data used in estimating Equation (4) are obtained from International Financial Statistic (various issues), World Tables (various issues), and the Yearly Statistical Book of Saudi Arabian Monetary Agency (various issues). The data are annual and cover the period from 1968 to 1997.

Dynamic Efficiency (DF) of Saudi Arabia (per cent of GDP) 1968-1997

FIGURE (3)

(2) Model Specification:

The model used in this study to specify a saving function for Saudi Arabia is based on the standard formulation of neoclassical models in which domestic saving is determined by changes in real income, expected inflation, foreign savings, and a measure of demographic factor. Our aim, therefore, is to estimate the equation:

$$SR_t = \alpha + \beta_1 CY_t + \beta_2 EXINF + \beta_3 FS_t + \beta_4 CBR_t + \upsilon_t \qquad (4)$$

where SR is gross domestic saving as a percentage of GDP, CY is the change in real GDP, EXINF is the expected rate of inflation, FS is the foreign saving (measured as minus trade balance, -(x-m)), CBR is crude birth rate, and v is an error term assumed to be white noise and normally distributed.

Neoclassical model developed by Metzler [5] considers saving as a continuos process of wealth accumulation until the desired wealth-income ratios is reached. Therefore, current saving is influenced by the change in current income. Moreover, consumption-smoothing models also postulates that fluctuations in income should primarily affect saving.

High inflation usually uphold depression in output. It also increases economic instability and uncertainty about future rates of return on real asset and hence income levels. Theoretically, the effect of inflation on private saving, and hence gross saving, is ambiguous. Schmidt-Hebbel et al [6] argue that uncertainty regarding asset real future values could either discourage saving because of the substitution

effect that results from low real rate of return, or encourage saving for precautionary incentives.

Corbo et al [7] found a negligible effect of changes in domestic inflation on private savings. They also found that the best way to increase gross national saving is through raising government saving either by increasing taxes or cutting expenditure or a combination of the two policies.

The reason for including foreign saving as an exogenous determinant of domestic saving is the plausibility that it may crowd out domestic savings by permitting residents to consume more at any given rate of capital accumulation [8]. A number of empirical studies [for example, [9][10] and [11] have included foreign saving as a determinant of domestic saving rates and reached mixed results.

Finally, demographic factors have been specified in saving function of many empirical studies. Crude birth rates are one of these factors which may affect saving rates. The influence can take any direction. In Low income countries, Kuznets [12] found a negative and large impact of birth rates on the level of saving rates. It is obvious that more children put more pressure on household consumption which can be met, every thing else constant, by drawing from family savings.

Kelley [13] argues, however, that the direction of the impact of increasing birth rate on saving depends on the level of development. In poor countries where income levels are so low that they reach the subsistence levels, additional child has little impact on income and, given the low productivity prevailing in these countries, may promote substitution against saving. In high income countries, on the other hand, productivity is high and saving forgone of an additional child, Kelley argues, could be low, given the substitution against other forms of consumption. According to Kelley, household income may increase with

the increase in the number of family members. This is so because of the direct contribution additional children make to family income.

(3) Dynamic OLS:

This paper will utilize the recently developed technique by Stock and Watson [4] which is known as dynamic ordinary least squares (DOLS). Stock and Watson argue that DOLS is specially useful in dealing with variables integrated of different order. It is also useful if simultaneity exists amongst variables and if the data sample is small.

Stationarity tests such as augmented Dicky-Fuller (ADF)[14] and Phillip and Perron [15] reveal that variables included in equation (4) are integrated of different order. All variables are integrated of order one, I(1), except crude birth rate which is integrated of order tow, I(2).[1]These characteristics of our data combined with the simultaneity problem that exists between saving and income and the small-sample nature of the data all together suggest the use of DOLS to estimate saving function of Saudi Arabia.

Dynamic OLS involves estimating long-run relationships using parametric approach in system which may include variables with different order of integration. By including lagged and led values of the change in the variables, the shortcomings associated with simultaneity bias and small sample bias are minimized. DOLS, therefore, requires that equation

[1] To economise on space the results of these two tests are not reported here. They are, however, available from the author upon request.

(4) be estimated in the following form:

$$SR_t = \mathrm{B}'\mathrm{X} + \sum_{i=-J}^{i=J} \delta \Delta CY_{t-i} + \sum_{i=-J}^{i=J} \gamma \Delta EXINF_{t-i} + \sum_{i=-J}^{i=J} \lambda \Delta FS_{t-i} + \sum_{i=-j}^{i=j} \phi \Delta CBR_{t-i} + \nu_t \qquad (5)$$

where B'=[α, β1, β2, β3, β4], and X=[1, CY, EXINF, FS, CBR].

(4) Results

Estimating equation (5) by DOLS yields the long-run relationships presented in Table (3).[2] The results shown in column 2 clearly indicate that all variables are statistically very significant in explaining domestic saving. The negative influence of expected inflation implies movement from currency toward purchases of consumer durable. Such movement is often observed in countries with imperfect capital markets. Mckinnon [16] argues that in a country with imperfect capital market, there exists a complementary between money and physical capital because of asymmetrical investment and a dominance of self investment.

[2] Because data sample is short, the model includes up to plus and minus one.

Table (3):

DOLS Estimates of Saudi Saving Function

	Estimated coefficient (SE)	
Variable	Model (1)	Model (2)
Constant	-258.17*** (23.58)	-193.35*** (35.75)
Cyt	0.20*** (0.05)	0.06* (0.02)
EXINFt	-3.78*** (0.71)	-4.98*** (0.86)
FSt	-0.12 (0.06)	
RERt		9.71*** (2.75)
CBRt	6.55*** (0.51)	3.68*** (1.08)
ΔCyt	0.07 ** (0.03)	0.05** (0.001)
ΔEXINFt	1.13** (0.80)	3.27*** (0.66)
ΔFSt	0.17*** (0.04)	
ΔRERt		-5.68 (3.30)
ΔCBRt	0.59 (12.27)	-38.06*** (10.86)
ΔEXINFt+1	-1.33 (0.82)	-1.55* (0.80)
ΔEXINFt-1	0.18 (0.70)	0.10 (0.75)
ΔFSt+1	-0.04 (0.04)	
ΔFSt-1	0.04 (0.03)	
ΔCBR+1	5.51 (10.45)	-14.02 (10.93)
ΔCBRt-1	15.34 (14.45)	-26.04** (9.51)
Adj-R saqure	0.98	0.98
F-test	91.17	69.12
Durbin-Watson	2.01	2.04

Note: ***, **, and * indicate significant at 1%, 5%, and 10%.

The coefficient of foreign saving indicates that no crowding out of foreign capital inflow takes place in the Kingdom. This finding, however, can not be taken seriously since the coefficient is statistically insignificant. Finally, result on crude birth rates implies that children add to saving. This might be explained by the observed characteristic of Saudi society in which children keep living with their parents for long period of time and contribute, therefore, to family income.

The proposition that foreign saving may not be an exogenous determinant of domestic saving if the economy is open for capital inflow is suggested by a number of economists. Melo [17], for example, argues that domestic saving of an open economy is affected by real exchange rate rather than foreign saving rate. And since Saudi economy is highly open, real exchange rate is then included instead of foreign saving and the results are shown in column 3 of Table (3).

The inclusion of real exchange rate did not affect other coefficient signs and in fact improved their significance levels. The positive significant influence of real exchange rate shows the high sensitivity of domestic absorption to changes in real exchange rate which is expected if the economy is highly open. The result implies that real depreciation of Saudi Riyal will encourage domestic saving.

It is worth noting, however, that both specifications performed very well in statistical sense. Goodness of fit measured by adjusted R-squared is very high, F-statistic is very significant, and Durbin-Watson statistic indicates the absence of autocorrelation. Nevertheless, these findings should not be taken to mean that domestic saving of Saudi Arabia is influenced by only these variables.[3]

[3] There is overwelming evidence on the effect of interest rate on saving levels in many countries. This variable, however, is excluded from our analysis for three reasons: 1) interest payment is prohibited in Saudi Arabia by Islamic law, 2) the capital market is

We turn now to estimate short-run relationships for the two models. The technique employed for this purpose is based on Engle-Granger error correction models [18] which incorporate information from the co-integrated properties of the variables involved in order to provide the short-run dynamic estimates. The procedure involves regressing the first difference of the dependent variable, domestic saving in our case, on the lagged values of the first difference of dependent and independent variables, plus the lagged values of the error correction term. Hence, the error correction models to be estimated are:

$$\Delta SR_t = \alpha + \beta \Delta SR_{t-1} + \sum_{i=0}^{k=1} \delta \Delta CY_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \gamma \Delta EXINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \lambda \Delta FS_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \phi \Delta CBR_{t-i} + ECT_{t-1} + \upsilon_t \quad (6)$$

and,

$$\Delta SR_t = \alpha + \beta \Delta SR_{t-1} + \sum_{i=0}^{k=1} \delta \Delta CY_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \gamma \Delta EXINF_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \psi \Delta RER_{t-i} + \sum_{i=0}^{k=1} \phi \Delta CBR_{t-i} + ECT_{t-1} + \upsilon_t \quad (7)$$

Estimating equations (6) and (7) with one-period lagged short run dynamics yield results presented in Table (4). We notice from the table the following. First, the sign of the coefficient of foreign saving in Model 1 turned out to be negative. This implies that in the short run, there is crowding-out of foreign capital inflow. Second, in Model 2, real exchange rate has no influence, statistically speaking, on domestic saving in the short run. Third, in both models, the error-correction term

imperfect and underdeveloped, and, more imprtantly, 3) there is no published data on interest rate in the country. Some researchers use Eurodollar London Rate to proxy interest rate in Saudi Arabia. I did carry over this excersise but the performance of the estimated equations were weak.

(ECT) is statistically significant at the one percent level which indicates that all variables (i.e. change in real income, expected inflation, foreign saving (real exchange rate) , and crude birth rate) jointly affect domestic saving in the long run.[4] The coefficient of the ECT indicates that the system corrects its last period disequilibrium by 41 per cent a year in Model (1) and 25 per cent a year in Model (2).

[4] This implication comes from the fact that the lagged error-correction term is a component of the long -run cointegrating relationship.

Table (4):

Error Correction Models of Saudi Domestic Saving

Variable	Estimated Coefficient (SE) Model (1)	Model (2)
ΔSRt-1	-0.10 (0.08)	0.14 (0.13)
ΔCyt	0.21*** (0.01)	0.13*** (0.01)
ΔCYt-1	0.001 (0.01)	-0.02 (0.01)
ΔEXINFt	-0.76*** (0.27)	-0.03 (0.29)
ΔEXINFt-1	-1.24*** (0.27)	-1.16*** (0.31)
ΔFSt	0.09*** (0.01)	
ΔFS t-1	0.03 (0.02)	
ΔRERt		1.00 (1.30)
ΔRER t-1		0.45 (0.32)
ΔCBRt	-6.86** (2.53)	-5.37 (4.81)
ΔCBR t-1	9.28*** (2.69)	15.36*** (4.62)
ECTt-1	-0.41*** (0.05)	-0.25*** (0.04)
Adj. R-square	0.98	0.94
JB [χ-square]	1.71	1.23

Note: JB (Jarque-Bera) tests if the residual originate from normal distribution.

*** and ** indicate significance at the 1 and 5% levels.

V. CONCLUSION

This paper has examined the factors influencing Saudi domestic saving. The methodological procedures adopted in this study are based on the dynamic OLS to estimate the long-run equilibrium and error-correction models to estimate short-run relationship. Several conclusions can be reached from our results. Firstly, the study confirms the fundamental role of income in determining domestic saving rate. Secondly, in contrast to what is often expected, increase in birth rate has positive effect on domestic saving in Saudi Arabia. This result, as we mentioned earlier, is consistent with the special characteristic of Saudi society.

The analysis shows that government saving, which account for a large proportion of gross domestic saving, has been significantly deteriorating in the last decade. It is important that government be aware not to allow budget deficit exhaust national saving. In the absence of direct income taxes in the Kingdom, government is ought to adopt policies that improve saving position. Examples of these policies might include reducing government consumption, changing the composition of government expenditure, and re-pricing public utilities. Needless to say that these fiscal policies will, in fact, influence private saving but the direction of the influence remains, however, an empirical issue.

REFERENCES

[1] Lewis, A. *The Theory of Economic Growth. Homewood*, Ill: Richard Irwin, Inc. 1955.

[2] Modigliani, F.. "The Life Cycle Hypothesis of Saving and Inter-country Differences in the Saving Ratio." In Induction, Growth, and Trade, edited by W. Eltis, M. Scott, and J. Wolf (Oxford: Clarendon, (1970), 197-225.

[3] MacBean, A.. *Export Instability and Economic Development*. Cambridge: Harvard University Press. 1966.

[4] Stock, J. and M. Watson. "A Simple Estimator of Cointegrating Vectrors In Higher Order Integrated Systems." Econometrica, vol. 61,(1993), 783-820.

[5] Metzler, L. "Wealth, Saving, and the Rate of Interest." Journal of Political Economy, LIX, . (1951). 93-116.

[6] Schmidt-Hebbel, K.; S. Webb; and G. Corsett.. "Household saving in Developing Countries: First Cross-Country Evidence." The World Bank Economic Review, vol. 6, no. 6, (1992), 529-47. See also, Schmidt-Hebbel, K. and L. Serven. (1997). *Saving Across the World: Puzzles and Policies*. World Bank Discussion Paper No. 354, The World Bank, Washington, D. C.

[7] Corbo, V. and K. Schmidt-Hebbel. "Public Policies and Saving in Developing Countries." Journal of Development Economics, 36, (1991), 89-115.

[8] Molho, L. "Interest Rates, Saving, and Investment in Developing Countries." IMF Staff Papers, vol. 33, (1986), 90-116.

[9] Giovannini, A. "The Interest Elasticity of Savings in Developing Countries: The Existing Evidence." World Development, vol. 11, (1983), 601-07.

[10] Giovannini, A. "Saving and the Real Interest Rate in LDCs." Journal of Development Economics, vol. 18, (1985), 197-217.

[11] Fry, M. "Saving, Investment, Growth, and the Cost of Financial Repression." World Development vol. 8, 317-327, (1980).

[12] Kuznets, S. "Qauntitative Aspects of the Economic Growth of Nations: Capital Formation Proportions," Economic Development and Cultural Change, 8, no. 4. (1960).

[13] Kelley, A. "Saving, Demographic Change, and Economic Development," Economic Development and cultural change, 24, (1976), 683-93.

[14] Dicky, D. and Fuller, W. " Distrbution of the Estimators for Autoregressive Time Sereis with a Unit Root" Journal of the American Statistical Association, Vol. 74, (1979), 427-31.

[15] Phillips, P. and Perron, P. " Testing for Unit Root in Time Series Regression." Boimetrika 75, (1988), 335-46.

[16] Mckinnon, R. *Money and Capital in Economic Development*. Brooking Institution. (1973).

[17] Melo, J "The Effects of Financial Liberalization on Savings and Investment in Uruguay." Economic Development and Cultural Change, vol. 30, . (1986). 561-88.

[18] Engle, R. and C. W. Granger.. "Co-integration and Error Correction: Representation, Estimation and Testing." Econometrica, vol.55, (1987), 251-76.

[19] Hahn, J. (1995). "Do Koreans Save Optimally?" Journal of Development Economics, vol. 47, 429-42.

[20] Jappelli, T. and M. Pagano. (1994). "Saving, Growth, And Liqudity Constraints." The Quarterly Journal of Economics, Feb.:83-109.

[21] Miranda, K. (1995). "Does Japan Save Too Much?" Occasional Paper 124, 4-15.

A Logit Analysis of Date Growers' Decisions toward Credit in Al-Hassa Area Of Saudi Arabia.

Dr. Fahad N. Al-Mulhim*

Abstract

The research explores characteristics that influence date growers' decisions toward borrowing. Data were obtained from randomly selected sample of producers in Al-Hassa. logit techniques were used in the analysis, while Maximum likelihood method has been used to estimate the model. Results indicated that credit use is related to some socio-economic characteristics of the farm and farm operator such as age, educational level, number of date palm trees in the farm, and ownership of the farm. The methodology for calculating the probability of farmers using credit was explained in detail.

*Dept. Agricultural Economics and Extension,, King Faisal University, Al-Hofuf 31982, Saudi Arabia.

تحليل قرارات منتجي التمور بالاحساء بالمملكة العربية السعودية تجاه الاقتراض باستخدام نموذج لوجت

د. فهد بن ناصر الملحم

ملخص

تحاول هذه الدراسة استكشاف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على قرارات منتجي التمور بالاحساء تجاه الاقتراض من البنك الزراعي السعودي أو من جهات أخرى. تم أخذ عينة عشوائية من منتجي التمور بالاحساء لجمع المعلومات والتي تم تحليلها باستخدام نموذج لوجت وطريقة الإمكانية العظمى. وقد شمل النموذج جميع أفراد العينة سواء الذين سبق لهم الاقتراض أو الذين لم يسبق لهم ذلك.

والنتائج تشير إلى أن عمر ومستوى تعليم صاحب المزرعة، إضافة إلى أعداد النخيل بالمزرعة ونمط الملكية للمزرعة ذات علاقة بقرارات المزارع تجاه الاقتراض. كما تم استعراض طريقة تقدير احتمالية إقدام المزارعين لأخذ قرض، وتمت مناقشة النتائج والأهمية التطبيقية للدراسة.

Introduction

Most of the studies in agricultural credit is related to large-scale commercial farming. Such studies have tried to estimate the demand and/or supply of credit [1]. A few studies, most of them in the U.S.A. and none in Saudi Arabia, which have dealt with the credit use of small farms [2]. A number of such studies estimate the demand for credit utilizing information from only those farmers who have actually borrowed and neglected the information from farmers who have not borrowed. Omitting nonborrowers from the sample distorts the properties of the original sample. In addition, this omission creates sample selection bias [3]. Furthermore, valuable information is wasted when omitting nonborrowers from the sample. These problems have led few researchers to consider both borrowers and nonborrowers in estimating the demand for credit in the U.S.A [4].

The objective of this paper is to predict the odds of a farmer using credit from Agricultural Bank or elsewhere, conditional upon information about personal characteristics of the farm operator and economic aspects of the farm. Logit analysis of a random sample of Al-Hassa date farmers are used to address this objective.

This paper is organized as follows: first, the survey design and methodology are described in the next section; second, model

specification is presented in section three, empirical results are discussed in section four, finally, the last section contains a brief summary and concluding comments.

Survey Design and Methodology

Since the objective of this study was to focus on the small date farms, only those farms whose size is less than 100 Donnums were included, and no hobby farmer was included. In 1996, a random sample of 92 farms was used, and data were collected by trained personnel using questionnaire. All farmers in the sample were asked whether or not they had used credit from agricultural bank or elsewhere during the 80's and the 90's. Most farmers considered the amount of borrowing, a personal matter. Thus, only yes or no answers were recorded.

Respondents' age ranged from 28 to 85 years, with a mean of 55. Nearly 63% of the respondents were 50 years or older. More than 50% had no education. Twenty-five percent had education levels of elementary school or more. Sixty percent of the respondents worked full time. About 80% of the respondents own their farms and more than 90% would like to increase the date-grown. Fifty-three percent of the farmers used credits to expand the operational size of the farm. The same percentage of the farmers believe that additional credit can increase their farm profits.

The decisions either to borrow or not can be analyzed with binary choice models. These types of models are suitable when the choice is between two alternatives [5]. In addition, application of a linear probability model for this particular type of problem have a number of deficiencies [6]. These deficiencies can be avoided through the use of a monotonic transformation (logit or probit models) which guarantees that predictions lie within the unit interval [7]. If the actual amounts borrowed available, Tobit model should be used [3]. The choice between logit and probit depends on convenience of the researcher [8]. The logit model was used for this study. The preferred estimation method when using logit specification is maximum likelihood [6].

Model Specification

The dependent variable represent the farmer's decision about credit (1 if yes, 0 if no). The logit model used in this study to predict the odds of a farmer using credit conditional upon information of the farm operator and the economic aspects of the farm is as follows:

$$Log\frac{P_i}{1-P_i} = \delta_0 + \delta_1 AGE_i + \delta_2 EDU_i + \delta_3 TT_i +$$

$$\delta_4 ON_i + \delta_5 NC_i + E_i$$

Where

P_i = the probability that the i-th farmer (dependent variable) will choose to borrow (1 if yes, 0 if no).

AGE = age of the date farm operator in years

EDU = number of years of formal education completed by the date farm operator.

TT = farm size measured by total number of date palm trees

ON = 1 if owned the farm, 0 otherwise.

NC= number of children under 14 years

E = a random error

and subscript i is the ith observation

Age of the farm oeprator is likely to influence the probability of a farmer using credit. The probability of a farmer using credit is hypothesized to follow a life cycle pattern, with greater probability during the middle-age years than during the older or younger-age years. Older farmers may be less likely to borrow because they are more risk-averse and have shorter planning horizons. Young farmers may be less likely to borrow because of cash flow problems. On the other hand, one can argue alternatively that probability of using credit is likely to be higher during older and younger-age years than during the middle-age years. Older farmers may like to increase the size of the farm through borrowing, if grownup children remain on the farm as partners, while younger farmers may be less risk-averse and more aggressive regarding farm expansionary plans.

Education level of the date farm operator is treated as an indicator of the managerial ability of the farmer. In general, education is likely to make the farmer more able to formulate and execute farm

plans, and should be better able to improve production and marketing ability. Therefore, education level is likely to be positively related to the probability of a farmer using credit.

Due to the nature of the date palm farming in Al-Hasa area, size of the farm was measured using total number of date palm trees in the farm, because distance between date palm trees varied. Thus, size of the farm is not reflected by the acreage. The number of date palm trees in the farm is expected to be negatively related to the probability of a farmer using credit. This is due to the fact that with increasing number of date palm trees, internal savings may also increase, and hence the probability of a farmer using credit may decrease.

Ownership of the farm is likely to increase the probability of a farmer using credit. The farmers who rent a farm are less likely to borrow to improve and/or expand the farm. The number of children below 14 years of age is likely to increase the probability of a farmer using credit. This is due to the fact that the expected future expenses of small children may force the father to improve and expand his farming enterprise. In addition, farmer with growing children spend more money, and hence may leave limited funds for meeting farming expenses. Thus, farmer is more likely to borrow to meet farm expenses.

Empirical Results

Estimated coefficients, asymptotic t- ratio, and estimated changes in probabilities are reported in Table 1. Likelihood ratio tests indicate that the amount of variation explained in the model is significantly different from zero. McFadden's R^2 is a commonly used for goodness-of-fit for binary choice model [6] and is equal to:

Table (1)

Maximum Likelihood Estimates of the logit Model of Date Growers' Decisions About Credit in Al-Hassa Area of Saudi Arabia.

Explanatory variables	Expected signs	Estimated coefficients	**Asymptotic** t-ratio	Change in Probability
Constant	+	-4.1468	-2.1492	
Age	+	0.0722	2.,3204	0.0105
EDU	+	0.2186	2.3456	0.0317
TT	-	-0.0026	-2.4349	-0.0004
ON	+	1.6489	2.0257	0.2391
NC	+	0.2527	1.6087	0.0366

Log Likelihood function	-32.395
Likelihood ratio test	19.840
McFadden R^2	0.23
Correct Predictions (%)	86.81
Total observations	91
Observations At one	75
Observations At zero	16
Convergence Tolerance	0.001

$$1 - (\log\ L(\hat{\delta}_{ML})) / LogL_{0}$$

where $LogL(\hat{\delta}_{ML})$ is the maximum value of the log-likelihood function without constraints, and log L_0 is the value of log-likelihood function subject to the constraint that all regression coefficients except the constant term are zero. Furthermore, the McFadden R^2 is not comparable to the R^2 presented in OLS regressions. Logit analysis is extremely unlikely to provide a strong overall fit because P_i takes on only two values (1, and 0) both of which are at the extremes of the range of the right side of the equation. In addition McFadden R^2 's in the range of 0.2 to 0.4 are typical for logit models [9]. The percentage of correct predictions was found to be over 86, and McFadden R^2 was 0.23.

The signs of the estimated parameters were found to be as expected according to a priori reasoning. Furthermore, all estimated coefficients were significant at the 5% level of probability except the coefficient associated with number of children under 14 years. Age, ownership of the farm, and education level of the date farm operator coefficients were positive. The coefficient associated with the total number of date palm trees in the farm was found to be negative.

The interpretation of the individual estimated coefficient presented in Table 1 must be done with care, because the left-hand side of the equation is the logarithm of the odds of choice, not the

actual probability. For example, a one percent increase in the level of formal education of the farm operator will lead to an increase of 0.2186 in the logarithm of the odds that the farmer will choose to borrow. To interpret the effect of a change in EDU (education level of farm operator) on the probability of using credit, we need to solve for the change in probability (ΔP) as follows:

$$\Delta \log \frac{P_i}{1 - P_i} = 0.2186 \ \Delta EDU$$

To simplify, we utilize the fact that for any explanatory variable X, Δ Log X ≈ ΔX/X, and the fact that log (X/Y) = log X-log Y, then

$$\Delta \log \frac{P_i}{1 - P_i} \approx (\frac{1}{P_i} + \frac{1}{1 - P_i})\Delta P_i = \frac{1}{P_i(1 - P_i)} \Delta P_i$$

since we have chosen ΔEDU=1, it follows that

$$\Delta P_i = 0.2186 \ [P_i(1-P_i)]$$

This shows that the change in probability is a function of the probability itself. For example, if $P_i = 0.5$, then ΔP_i would equal 0.0546. Since the dependent variable in this study is the logarithm of the odds that a particular choice will be made. One important aspect of the logit model is that it transforms the problem of predicting the odds of an event's occurring within the range of the entire real line. The slope of the cumulative logistic distribution is greatest at $P_i = 0.5$.

In terms of the regression model, this implies that changes in independent variables will have their highest impact on the probability of a choosing at the midpoint of the distribution. However, the single most useful value of P_i to choose for this interpretation is the mean, but an examination of the response in the choice to borrow at a number of points on the probability distribution can provide useful information [5]. In this study, we calculate the change in probability using the sample means. Table 1 shows the calculated changes in probability for all independent variables.

The effect of age of the farm operator on the probability of farmer using credit has a positive influence but it was the lowest. The ownership of the farm has the highest impact on the probability of a farmer using credit (0.2391). Total date palm trees in the farm has a significant but negative influence on credit use in the present study. In general, the effects of a change in the age, education level, number of date palm trees in the farm, ownership of the farm, and number of children under 14 years on the probability of using credit were found to be 0.0105, 0.0317, - 0.0004, 0.2391, and 0.0366, respectively. Such empirical results are important from a policy perspective. However, due to the lack of information about actual loan amounts, we could not estimate the credit demand elasticities.

Summary and Concluding Remarks

In this study, a Logit model has been used to predict the odds of date palm farm operators using credit, conditional upon some socio-economic factors of the farm and farm operator. The model has been estimated using the maximum likelihood method by utilizing farm-level data from operators of date palm farms in Al-Hassa area of Saudi Arabia. The results show that the probability of a farmer using credit from Saudi Agricultural Bank or elsewhere is directly related to the age, level of formal education, number of date palm trees in the farm, and the ownership of the farm. The probability of borrowing is higher for the farmers who own their farms than for other socio-economic factors considered in the study.

This study is considered to be the first try to analyze credit use by utilizing both borrowers and non-borrowers in Saudi Arabia. Furthermore, the study explains in detail the procedure for calculating the probability of farmers using credit, conditional upon information about economic factors of the farm and personal characteristics of the farm operator. The methodology reported in this study can be used to find out how the probability of a farmer using credit would change with increasing age, educational level, and other factors. For example, it is possible to predict the probability of using credit by a 55-year old farmer with 6-year education who own the farm and having 100 date palm trees in his farm, and his family has 2-children under 14 years. In addition, the same methodology could be used to see how the probability of a farmer using credit would change with increasing age or other factors.

The resulting information can be useful for economists and extension specialists in targeting educational programs or identifying those characteristics of producers most likely to influence the adoption of economical technologies.

References

[1] Melicher, E., "Financing Agricultural:Demand for and Supply of Farm Capital and Credit", A Paper presented at the Joint Session of the Amer. Agr. Econ. And the Amer. Finance Assoc., Toronto, Canada, 1972.

[2] Woodworth, C., et al., "A comparative study of small, part time, retirement, and large farms in three countries in central and west Tennessee". School of Agr. and Home Econ. Bull. No. 38, 1975.

[3] Heckman, J., "The common structure of statistical models of trancation sample selection and limited dependent variables". Ann. Econ. Soc. 5(1976), 475-492.

[4] Bagi, S., "A logit model of farmers' decisions about credit". Southern J. Agr. Econ. (1983), 13-19.

[5] Pindyck; S., and Rubinfeld, D., Econometric models and economic forecasts. 2nd ed. New York: McGraw-Hill Book Co., (1981), 287-301.

[6] Capps, O. Jr., and Kramer, R., "Analysis of food stamp participation using qualitative choice models". Amer. J. Agr. Econ. 67 (1985), 49-59.

[7] Aldrich,J., and Nelson, F., Linear probability, Logit, and probit models. Beverly Hills.CA & London: Sage Publications,Series No. 07-045, 1988.

[8] Hanushek, A, and Jackson, J., Statistical methods for social scientists. New York, Academic Press, 1977.

[9] Sonka, T., et al., "Managerial performance and income variability for a sample of Illinois Cash Grain Producers". J. Agr. Econ.11(1989), 34-47.

الصناعة السعودية في ظل العولمة الاقتصادية

د. محمد فرج الخطراوي

مقدمة:

أخذت العلاقات الاقتصادية الدولية تخضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبشكل متزايد إلى نظام اقتصادي جديد تميز بالسعي المستمر نحو توسيع نطاق الوطنية في اتجاهين هما: العولمة والقولمة.

وقد شغلت ظاهرة العولمة بالذات اهتمام وسائل الإعلام المختلفة في كافة أنحاء العالم وذلك بالإضافة إلى اهتمام العديد من الباحثين والكثير من القادة ورجال السياسة ورجال المال والأعمال وأصبحت العولمة وتحدياتها وانعكاساتها وتأثيراتها ولا سيما في المجالات الاقتصادية موضوعاً أساسياً للعديد من المحاضرات والندوات والمؤتمرات واللقاءات.

وتأتي الصناعات التحويلية في مقدمة النشاطات الاقتصادية الأكثر تأثراً بنتائج وتحديات العولمة. ويسعى هذا البحث إلى التعريف بأساسيات العولمة الاقتصادية الراهنة وتحليل أهم آثارها على الصناعة ومسيرة التصنيع في المملكة العربية السعودية بقصد التعرف على متطلبات ومواكبة هذه الظاهرة العالمية الهامة، ولن يتطرق البحث إلى الفرص والتحديات غير المباشرة التي يمكن أن تواجه الصناعة السعودية في ظل العولمة مثل فرص وتحديات الصناعة التي تفرزها العولمة لقطاعات أخرى كالزراعة والخدمات.

كذلك فإن الغرض من هذا البحث ليس للمساعدة في اتخاذ القرار بالدخول في ترتيبات وتدابير العولمة، فالانعزال والتقوقع والانكفاء عن تيار العولمة بات يعني احتمال التعرض للتهميش والتقزيم والتتخيم (من تخوم)، والأمل أن يسهم هذا الجهد المتواضع في مساعدة الصناعة السعودية على زيادة قدرتها على الاستعداد لمواجهة تحديات العولمة الاقتصادية وتجنب واحتواء سلبياتها والعمل على جني أقصى استفادة من الفرص التي يمكن أن تتيحها.

أولاً : أساسيات العولمة

لقد كتب الكثير عن العولمة بحيث يكاد يصعب أن تخلو الدوريات المتخصصة والمجلات وحتى الصحف اليومية في هذه الأيام من موضوعات ترتبط بشكل أو بآخر بالعولمة. فماذا عساني أن أضيف لما كتب ويكتب عن هذه الظاهرة ولما سبق أن كتبته أنا نفسي عن مواضيع قريبة منها؟ وهو ما يذكرني هنا بمقولة زهير بن أبي سلمى :

" ما أرانا نقول إلا معادا *** ومعاراً من قولنا مكروراً "

ومع هذا لعله يظل من المناسب اجترار وتلخيص وتنقيح ما تردد عن هذه الظاهرة الهامة ألا وهي العولمة فما هي هذه الظاهرة؟ وما هي أهم ملامحها؟

١ - مفهوم العولمة GLOBALISATION :

لا يوجد تعريف دقيق أو تعريف يمكن الاتفاق عليه لكلمة العولمة. ولغوياً عولم الشيء يعني نشره ومدّه أو سيّره وجعله عالمياً أو على نطاق العالم وهو فعل مشتق على وزن فوعل. والعولمة هي أسم فعل مصاغ على غرار القولبة والعوربة والغوربة والأوربة وتعني صبه في قالب أو حالة الفعل فيقال عوربة بمعنى صاغه في شكل أو على نطاق عربي وغوربه وتعني صياغته وقولبته في نموذج غربي أو على نطاق الدول الغربية. وتشير العولمة بالمعنى الاقتصادي إلى ظاهرة توسع النشاطات الاقتصادية وانتشارها المتزايد وانسيابها خارج الإطار الوطني إلى الدول والأقاليم المجاورة على نطاق أوسع إلى العالم أجمع. وعرفت هذه الظاهرة أيضاً بالعالمية

والتدويل والكوننة والكوكبة. ويقصد بها عموماً الاتجاه المتزايد نحو الانتشار الجغرافي المكثف للأجهزة الاقتصادية من إنتاج وتمويل وتسويق وتقانة. ويتضح مما سبق أن تعريف العولمة يقوم على عنصرين هما نطاق جغرافي وشكل أو إطار أو نهج معين. ومن الطبيعي أن يتأثر النطاق الجغرافي بأفكار ومذاهب وأطر ومناهج مركز القيادة السياسية والعسكرية والاقتصادية لذلك النطاق.

ولا شك أن العولمة الاقتصادية تؤدي إلى تكثيف الترابط والتشابك والاندماج بين اقتصادات دول العالم كما أنها تتطلب تقليص تدريجي في السيادة الوطنية لصالح جماعة إقليمية أو دولية. غير أنه من الصعب الانسياق وراء ما يراه البعض من أن العولمة سوف تحول الاقتصادات الوطنية أو القومية إلى اقتصاد عالمي أو كوني واحد أشبه ما يكون بقرية عالمية تصبح فيها الشركات متعددة الجنسية وليست الدولة هي الوحدة الأساسية. بمعنى أنه من غير المتصور في المستقبل المنظور أن تنتهي العولمة إلى اختفاء الدول القومية وأن تنصهر وتذوب دول العالم في دولة واحدة كما يذهب الخيال الرومانسي لدى بعض المفكرين. ويذهب البعض إلى أن الأنشطة الاقتصادية الرئيسية كانت في الأصل معولمة وأن التدويل (قيام دول ولكل دولة اقتصاد مستقل بذاته) نشأ بظهور الدولة القومية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم أنتشر منها إلى بقية دول العالم.

لذلك، فإن تيار العولمة الحالي يمكن اعتباره عودة إلى مبدأ الحرية الاقتصادية في العلاقات الدولية ومهما يكن من أمر، فإنه وبعد سقوط حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الحرب الباردة وانتهاء التمييز العنصري في أفريقيا في أواخر العقد الماضي واندلاع حرب الخليج أخذ تيار العولمة يتعمق ويتوسع في كل الاتجاهات.

٢ ـ ملامح العولمة :

أن التقدم الهائل في وسائل الاتصال والمواصلات والانخفاض الكبير في تكاليف النقل وتكاليف الاتصالات الإلكترونية السريعة وشبكات المعلومات وشبكات الاتصال والحاسبات أدى إلى تسريع وتسهيل العولمة الاقتصادية وطبعها بعدد من الخصائص والمظاهر والملامح كان في مقدمتها الملامح الرئيسية التالية:

١ ـ تضاعف التجارة الدولية في السلع والخدمات حتى بلغت نحو (١٣) تر بليون دولاراً أمريكي في عام ١٩٩٧ تشكل الخدمات منها ٢٣ في المائة. وعموماً تؤكد الإحصاءات أنه في حين تضاعف الناتج العالمي ثلاث مرات في ربع القرن الماضي تضاعفت التجارة العالمية أربع مرات خلال نفس الفترة وذلك بسبب تخفيف القيود على تدفقات السلع والخدمات وتزايد الاهتمام بآلية السوق وانفتاحية الاقتصاد الوطني على اقتصادات بقية دول العالم. وفي هذا السياق أخذ الانخفاض الكبير في تكاليف استخدام شبكات الاتصال الدولي السريع يؤدي إلى تحول تدريجي واضح في أسواق المنتجات للعمل على غرار الأسواق المالية.

٢ ـ تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة ـ تعتبر القفزة الهائلة في تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية بين الدول ولا سيما خلال العقد الماضي من أبرز مظاهر العولمة. حيث سجلت الإحصاءات المنشورة أن سرعة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت تفوق كثيراً سرعة تدفق الصادرات العالمية وتتجاوز معدلات نمو الناتج الإجمالي العالمي. وقد ساهم في تزايد هذه التدفقات خلال الفترة عدة عوامل*منها: الاستقرار السياسي والاقتصادي العالمي والارتفاع المستمر في دخول الدول الصناعية الرأسمالية، والتسابق المحموم لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق تحسين الضمانات وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات. وقد

* أنظر د. رمزي زكي، " ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية" ص ١٥ ـ المعهد العربي للتخطيط ـ الكويت ١٩٩٣م.

تجاوزت هذه التدفقات الاستثمارية مبلغ (٣٠٠) مليار دولار في السنة في الأعوام القليلة الماضية.

٣ - النمو الهائل في اندماج وتوسع الأسواق المالية العالمية. حيث أصبحت رؤوس الأموال تتطاير بين أسواق المال العالمية بسرعة مذهلة عبر وسائل الاتصال الحديثة ودون أية قيود أو ضوابط. وأصبح حجم هذه التدفقات في الوقت الراهن يقدر ببضع تريليونات دولار أمريكي في اليوم، كما بات من السهل الحصول على تمويل من خارج الحدود ولا سيما بالنسبة للشركات والكيانات الوطنية الكبيرة والعملاقة.

٤ - التوسع الهائل في نشاط الشركات متعددة الجنسية أي MULTINATIONAL COPMPANIES (MNCs) وتسمى أيضاً شركات عبر الأمم TANSNATIONAL) CORPORATIONS (TNCs) أحياناً وهي مؤسسات أو شركات عملاقة عالمية النشاط مثل شركة نستله / كولا / IBM / أكسون / شل / فليبس / جنرال الكتريك وقد أطلق عليها تجاوزاً عبارة متعددة الجنسية إذ هي من الناحية الواقعية تظل في معظمها مؤسسات وطنية نشرت أنشطتها في الخارج وذلك بسبب احتفاظ الوطن الأم لهذه المؤسسات بالجوانب الرئيسية التالية:

١ - القسم الأعظم من أنشطة هذه الشركات.

٢ - الرقابة على رأس مالها.

٣ - وظائف الإدارة العليا للمؤسسة.

٤ - برامج البحث والتطوير وهو نشاط استراتيجي هام في هذه المؤسسات.

وتعتبر الشركات متعددة الجنسية من أهم أدوات وآليات العولمة الاقتصادية حيث يتم عن طريقها عولمة التمويل والاستثمار والإنتاج ومجمل العمليات المالية والتجارية وانتقال المعلومات والخبرات الفنية والتسويقية والإدارية. وفي عام ١٩٩٠ بلغ عدد هذه الشركات أكثر من (٣٧) ألف شركة بعد أن كان عددها لا يتجاوز (١١) ألف شركة في عام ١٩٧٥م، وقد بلغت مبيعاتها في نفس العام (١٩٩٠) نحو نصف

إجمالي الناتج العالمي وفي الوقت الراهن أصبحت هذه الشركات تستحوذ على أكثر من (٥٠) في المائة من حجم التجارة الدولية.

٥ ـ تصاعد نشاط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (ومؤسساته) في ربع القرن الماضي وتكثيف جهودهما لدمج اقتصادات الدول النامية في الاقتصاد العالمي عن طريق برامج التثبيت والتكييف الهيكلي. وكما هو معروف فإن هاتين المؤسستين الدوليتين تم تأسيسهما في عام ١٩٤٤م لتتولى أولاهما (الصندوق) إدارة السياسة النقدية الدولية وستهيل استقرار أسعار صرف العملات، بينما تختص الثانية (البنك الدولي) بإدارة السياسات المالية الدولية وتوفير الأموال اللازمة لإعادة البناء والتعمير (ما دمرته الحرب العالمية الثانية) وتمويل التنمية في الدول النامية.

٦ ـ قيام منظمة التجارة العالمية World Trade Organization (WTO) وذلك في مطلع عام ١٩٩٥م لتحل محل الاتفاقية العامة للتعرفات والتجارة "الجات" The General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) وتختص منظمة التجارة العالمية عموماً بإدارة السياسات الدولية وإزالة القيود على تدفق السلع والخدمات بين الدول الأعضاء وتشمل مهامها على وجه الخصوص ما يلي :

١ ـ إدارة الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف.

٢ ـ تنظيم المفاوضات التجارية الدولية.

٣ ـ مراقبة السياسات التجارية للدول.

٤ ـ الإشراف على فض المنازعات التجارية.

٥ ـ تقديم المساعدات الفنية والتدريبية للدول النامية (مركز التجارة الدولية).

٦ ـ التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى.

وبهذه المناسبة يفضل وصف هذه المنظمة " بالدولية " بدلاً من العالمية التي شاع إطلاقها عليها للأسباب التالية:

١ ـ أن الأصل في تسميتها هو

(INTERNATIONAL TRADE ORGANIZATION (ITO)

٢ - أن المنظمة أنشئت بناء على اتفاقية دولية.

٣ - أن أعضاء المنظمة دول.

٤ - أن المنظمة مكملة لصندوق النقد الدولي (وليس العالمي) والبنك الدولي (وليس العالمي).

٥ - أن المنظمة ترعى أساساً تشجيع التجارة المعروفة بتسميتها بالدولية (أو الخارجية) وليس العالمية.

٧ - القولمة REGIONALISATION وهي الأقلمة أو تشكيل تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية عملاقة مثل الاتحاد الأوروبي م منطقة التبادل الحر لأمريكا الشمالية (نافتا) / جماعة التعاون الاقتصادي لدول آسيا الباسيفيكية(آبيك) / السوق المشتركة لأمريكا الوسطى (كاكم) / المجموعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (سيو) / مجلس التعاون لدول الخليج العربية / رابطة جنوب شرق آسيا (آسيان) وذلك بهدف التكامل فيما بينها والتعامل مع العالم الخارجي كمجموعة دول (بدلاً من كل دولة بمفردها) ومن ثم السعي للحصول على أكبر مكاسب ممكنة من التجارة الخارجية. وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية اتجاهاً متزايداً لتكوين هذه التكتلات الإقليمية الكبيرة حتى باتت القولمة آلية هامة للعولمة الجزئية وأصبح يوجد في العالم في الوقت الراهن أكثر من (٣٠) تكتل اقتصادي إقليمي. وتنتشر هذه التجمعات في كل القارات وتختلف من حيث عدد الدول الأعضاء المكونة لها ومن حيث درجة تقاربها وكثافة تعاونها من مجرد اتفاقيات وتسهيلات تجارية تفضيلية ومناطق تجارة حرة إلى اتحادات جمركية وأسواق مشتركة واتحادات اقتصادية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية تسمح بالتفضيلات والمزايا الخاصة بالقولمة في ترتيباتها من مرحلة مناطق التجارة الحرة فصاعداً، كذلك يؤكد المتتبعون لحركة القولمة أنه لا يوجد دليل إحصائي على أن القولمة تؤدي إلى إضعاف التجارة العالمية.

٣ ـ الأساس النظري للعولمة :

تعتبر العولمة الاقتصادية الحالية امتداداً وإحياء لمذهب الحرية أو اللبرالية الاقتصادية التي تبلورت مبادئها على أيدي الرواد الأوائل لعلم الاقتصاد الحديث (آدم سميث وديفيد ريكاردو) في النصف الثاني من القرن الثامن عشرا لميلادي. وقد فسر ريكاردو النمط السائد للتقسيم الدولي للعمل والتخصص الدولي حينذاك استناداً إلى نظرية الميزة أو المزايا أو التكاليف أو النفقات النسبية The Comparative Advantage حيث تتم بموجب هذه النظرية تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع بمزايا نسبية في إنتاجها (وتسويقها) وتستورد احتياجاتها من بقية السلع والخدمات من الدول الأخرى وهو ما يعود طبقاً لهذه النظرية على جميع أطراف التبادل بفوائد. وتدعو هذه اللبرالية القائمة أصلاً على المنافسة وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى فتح الأسواق أمام انسياب التجارة العالمية. وقد اصطدمت هذه اللبرالية أو العولمة الاقتصادية الكلاسيكية بحمائية متزمتة ولا سيما في ألمانيا، حيث يرى دعاة الحمائية (فريدريك ليست مثلاً) أن حماية الصناعة الوطنية أمر ضروري لبناء القدرات الصناعية الأساسية للوطن. والغريب أن الدول المتقدمة صناعياً في الوقت الراهن (بما فيها إنجلترا وألمانيا واليابان) بنت تقدمها الصناعي على أساس من الحماية الجمركية وغير الجمركية عندما كان اقتصادها يستدعي ذلك. وهي الآن من أكبر دعاة اللبرالية والعولمة لان اقتصادها أيضاً يستدعي ذلك.

أما نظرية الميزة النسبية المشار إليها وتفسيراتها وتطوراتها، فقد تعرضت إلى انتقادات شديدة لعل من أطرفها ما نسب إلى المؤرخ البريطاني كارلوسيبولا الذي قال " من حظ بريطانيا أنه لم يظهر ريكاردو هندي ليقنع الإنجليز أنه من المفيد لهم طبقاً

لنظرية الميزة النسبية أن يتحولوا إلى رعاة غنم وأن يستوردوا من الهند كل ما يحتاجونه من منسوجات"*. ويقصد بذلك أن هذه النظرية التي استخدمت على أنها تفسير علمي مبني على حقائق كانت مجرد أداة لتبرير فرض مصالح الرأسمالية البريطانية على الهند.

وقد أكدت المحاولات الناجحة لإعادة هيكلة الإنتاج وتغيير نمط التخصص الدولي خلال العقود الثلاثة الماضية أن نظرية الميزة النسبية على قوة حجتها المنطقية هي ضرب من ضروب الدجل الاقتصادي الذي يمكن أن يكون مقنعاً في تبرير الإبقاء على تخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية والدول المتقدمة في إنتاج السلع المصنعة**، ومع هذا يظل من المفيد الاستئناس بالمفهوم الديناميكي (المتغير) لهذه النظرية في تحديد الإطار العام للتركيب الصناعي الملائم ولا سيما للتصدير.

ومن ناحية أخرى ونظراً لهيمنة الولايات المتحدة الواضحة على اقتصاد العالم ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي فقد تسابق الكتاب العرب وغير العرب (ولا سيما الفرنسيون) إلى تفسير العولمة الحالية على أنها محاولة لأمركة العالم وفرض النموذج الاقتصادي والثقافي ... الخ الأمريكي على العالم وذهب البعض أيضاً إلى النظر للعولمة على أنها غوربة وأسلوب مستحدث لإعادة فرض الاستعمار الاقتصادي وفرض السيطرة على ثروات وموارد الدول النامية والعمل على دمج وصهر اقتصادات هذه الدول في اقتصادات الدول المتقدمة وتعميق وتوسيع تخصيصها في إنتاج المواد الأولية اللازمة للاقتصادات المتقدمة ويذهب فريق آخر إلى أن العولمة وجدت كغطاء للابتلاعية ولامتصاص مقدرات وخيرات الدول النامية وتقاسم ثرواتها من قبل مراكز

* د. رمزي زكي - مرجع سابق ص ٩٠.
** أنظر في هذا المعنى نفس المرجع ص ٩٤.

القوى الاقتصادية الدولية الثلاثة المعروفة وهي : أمريكا / الاتحاد الأوروبي / اليابان* وذلك في الوقت الذي تطلعت فيه الإنسانية إلى العولمة الاقتصادية على إنها امتداد للجهود المبذولة لتعمق الاعتماد المتبادل بين الدول. لذلك فإن المطلوب من الدول النامية ومنها المملكة العربية السعودية أن تلعب دوراً فردياً وجماعياً أكثر فاعلية للحصول على مكاسب أكبر من فوائد وعوائد العولمة والعمل بجدية أكثر لتلافي سلبياتها واحتواء مضارها ومخاطرها على اقتصادها الوطني.

هذا وقد انطلق تيار العولمة الاقتصادية واكتسب زخماً قوياً بتأثيرات التدفقات الهائلة في الاستثمارات الأجنبية وانتشار الابتكارات التقانية وتشابه أنماط الطلب على السلع والخدمات، حتى أخذ الإنتاج والمشروعات في التعولم وانبرت منظمة التجارة الدولية في إعادة تفعيل حلم العالم في سوق عالمية موحدة بعيدة عن أية معوقات وعقبات وقيود على حرية التبادل وخاضعة فقط لقانون العرض والطلب.

* لمزيد من التفصيل حول هذه النقطة وانتقادات نظرية المزايا النسبية يمكن الاستعانة بالمراجع التالية :
١ - د. سمير أمين- إمبراطورية الفوضى - ترجمة سناء أبو شقراء، دار الفارابي - بيروت ١٩٩٢م ونظرية نفس المؤلف المعروفة بنظرية التبادل اللامتكافئ ، وكذلك نظرية التبعية لأندرية جون فرانك وآخرون.
٢ - د. رمزي زكي - ظاهرة التدويل - مرجع سابق.
٣ - جاك أدا " عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات" ترجمة (عن الفرنسية) د. مطيانوس حبيب - دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق ١٩٩٨م.
٤ - د. فتح الله ولعلو " تحديات عولمة الاقتصاد والتكنولوجيا في الدول العربية - منتدى الفكر العربي - عمان ١٩٩٦م.
٥ - د. نبيل حشاد " الجات ومستقبل الاقتصاد العالمي والعربي " دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٩٥م.
٦ - د. عبد المطلب عبد المجيد " النظام الاقتصادي العالمي، الآليات ، الخصائص ، والأبعاد - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة ١٩٩٨م.

وعموماً أصبح العالم يتحدث في الوقت الراهن عن أربع مدارس رئيسية للعولمة الاقتصادية هي :*

١ ـ مدرسة السوق الحرة وتقودها أمريكا وكندا وبعض دول أمريكا الجنوبية وبعض دول شرق أسيوية.

٢ ـ مدرسة السوق الاجتماعية وتضم غالبية دول الاتحاد الأوروبي وفي مقدمتها ألمانيا.

٣ ـ مدرسة السوق الموجهة وتضم مجموعة من الدول الأسيوية المهمة مثل الصين والهند واليابان وماليزيا.

٤ ـ مدرسة السوق المختلطة وتضم الدول النامية بما فيها دول المعسكر الاشتراكي سابقاً.

ثانياً: فرص وتحديات الصناعة في ضوء العولمة

تتطلع الصناعة السعودية إلى الاستفادة من المكاسب والفوائد والفرص التي يمكن أن تتيحها الانفتاحيات التسويقية والإنتاجية والتمويلية المرتبطة بالعولمة الاقتصادية وتطبيق أحكام منظمة التجارة الدولية، كما تساور المخاوف والقلق الكثير من المهتمين بالصناعة في المملكة من التحديات والمخاطر والأضرار التي يمكن أن تعترض هذه الصناعة في مواجهة التيار القوي لانفتاحيات ومزاحمات العولمة والقائمة أصلاً على عدم التكافؤ. فما هي هذه الفرص وما هي هذه التحديات :

(١) فرص الصناعة في ضوء العولمة:

يجب الإشارة في هذا الصدد إلى أن الدراسة التي قامت بإعدادها الدار السعودية للخدمات الاستشارية مؤخراً* حول انضمام المملكة لمنظمة التجارة الدولية أكدت انسجام

* أمير طاهر ـ دافوس، تضارب حول الاقتصاد الكوني ـ الشرق الأوسط الجمعة ١٩٩٩/٢/٥م ص١٤.

* قدمت الدار عرضاً عن انضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية لمجلس الغرف السعودية بالرياض في شهر نوفمبر ١٩٩٧م استناداً إلى الدراسة المذكورة.

جميع الحوافز الممنوحة حالياً للأنشطة الصناعية بالمملكة مع أحكام اتفاقيات " الجات " ومنظمة التجارة الدولية لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها الاعتبارات الرئيسية التالية:

١ - أن مثل هذه الحوافز من الممارسات المألوفة دولياً ومطبقة حتى في الدول المتقدمة صناعياً. مثل الإعفاءات من الرسوم الجمركية.

٢ - أن مثل هذه الحوافز عامة وغير مخصصة لصناعة أو فرع صناعي معّين مثل القروض الصناعية الميسرة.

٣ - أن هذه الحوافز غير موجهة لمنتجات التصدير وأن سعر السلعة أو الخدمة المدعومة غير قابل للمقارنة مع سعرها في السوق المحلية مثل تسعيرة الغاز وأراضي المدن الصناعية وخدمات المرافق المخفضة السعر.

٤ - أن هذه الحوافز مسموحة للدول النامية مثل إعانات المناطق المتخلفة والحماية المؤقتة للصناعات الناشئة. وبذلك فهي مسموحة للمملكة إذا تم انضمامها على أساس مرجعية الدول النامية.

٥ - أن بعض هذه الحوافز يمكن الاتفاق عليها عند الانضمام للمنظمة مثل الأفضلية في المشتريات الحكومية (اختياري) والتفاوت في الضرائب على الاستثمار المباشر بين الوطني (زكاة) والأجنبي (ضريبة تصاعدية) وذلك ضمن اتفاق تدابير الاستثمار Agreement on Trade Related Investment (TRIMS) .

وبناء على افتراض الاستمرار في تقديم الحوافز الممنوحة حالياً في المملكة لجذب وتشجيع الاستثمار لقطاع الصناعات التحويلية، وتأسيساً على ما تقدم حول ارتباط منظمة التجارة الدولية بتحرير الأنشطة الاقتصادية وتوسيع المنافسة الحرة مع إيجاد آلية مستقلة للإشراف على تطبيق مبادئها، فإن مدة العولمة وإتمام انضمام المملكة لمنظمة التجارة وتطبيق أحكامها يمكن أن يتيح للصناعة السعودية فرصاً هامة يأتي في مقدمتها الفرص الرئيسية التالية:

١ - زيادة صادرات الصناعة السعودية بسبب فتح أسواق هامة لصادرات المملكة من منتجات المصانع القائمة والتزام الدول الأخرى الأعضاء بتطبيق مفاهيم تحرير التجارة في السلع ولا سيما بالنسبة لصناعة المشتقات البترولية وللصناعات البتروكيماوية والمنتجات المعدنية الأساسية.

٢ - زيادة معدلات استغلال الطاقة الإنتاجية للصناعات القائمة بسبب زيادة الصادرات لمنتجات الصناعة المحلية الأمر الذي يساعد على خفض تكاليف الإنتاج ويعزز القدرة التنافسية لمنتجات الصناعة السعودية في أسواقها الداخلية.

٣ - تحسين كفاءة الإنتاج وجودة المنتجات وخفض تكاليف مدخلات بعض الصناعات بسبب احتدام المنافسة والاتجاه العام لانخفاض أسعار العديد من المنتجات (يستثنى من ذلك بعض المنتجات الزراعية، حيث ينتظر ارتفاع أسعارها بسبب إلغاء الإعانات المقدمة للزراعة)

٤ - التشجيع على توسعة الصناعات القائمة وإقامة صناعات جديدة تتمتع المملكة فيها عموماً بمزايا نسبية عالية، بسبب تحسن وتوسّع فرص التصدير ونجاح الصناعات القائمة في الاستفادة منها.

٥ - مساعدة الصناعات القائمة في التغلب على ظاهرة الإغراق وانتشار السلع المقلدة في السوق الداخلية وأسواق التصدير وهي ظواهر يعاني منها حالياً العديد من الصناعات القائمة، حيث يمكن استخدام آلية منظمة التجارة الدولية في مكافحة الإغراق واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة.

٦ - تسريع تنفيذ توجهات الخصخصة وتزايد مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الصناعية المقتصرة على أو المحصورة حالياً في القطاع الحكومي.

٧ - فتح فرص أكبر للاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال للمملكة للاستثمار المباشر في عدة قطاعات وبالذات قطاع الصناعات عموماً والفروع الصناعية التي تتمتع فيها المملكة بمزايا نسبية عالية على وجه الخصوص وذلك لإقامة مشاريع جديدة أو توسعة المشاريع القائمة في عدد من الصناعات ومن أهمها الصناعات التالية:

- صناعة المشتقات البترولية.
- الصناعات البتروكيماوية والصناعات المرتبطة بها.
- بعض الصناعات التعدينية التي يوجد لها ترسبات معدنية بكميات تجارية.الصناعات ذات الاستخدام الكثيف للطاقة مثل صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- الصناعات المرتبطة بفائض المنتجات الزراعية (التمور).
- صناعة معدات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه لاعتبارات ضخامة السوق المحلية وتطور إمكانات تعدّدية مراكز الإنتاج وإتمام عمليات الإنتاج في أقل المراكز تكلفة.

٨ - التشجيع على البحث والتطوير وتسهيل الحصول على التقانات الحديثة من الدول المتقدمة بسبب الالتزام الأكثر جدية بحماية الحقوق الفكرية والإبداعية، المرتبط بترتيبات منظمة التجارة الدولية.

ومن الطبيعي أن يتفاوت حجم الفرص بحسب الصناعة والمنتج الصناعي (صناعة مواد البناء مثلاً ينتظر أن تكون فرصها محدودة)، كذلك فإنه بسبب الفترات الانتقالية من غير المنتظر أن تظهر الفرص المرتبطة بتطبيق أحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية بصورة سريعة ومفاجئة.

(٢) تحديات الصناعة في ضوء العولمة :

رغم كل الفرص والفوائد التي يمكن أن تعود على الصناعة السعودية من جراء العولمة وتطبيق مبادئ اتفاقية منظمة التجارة الدولية، فإنه يظل من المتوقع أن تواجه الصناعة السعودية ولا سيما في المدى القصير مجموعة هامة من التحديات يأتي في مقدمتها التحديات الرئيسية التالية:

١ - تراجع حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية بسبب خفض وإلغاء التعرفة الجمركية على المنتجات المستوردة، وهو ما سيكون له تأثير على الميزانية العامة وبالتالي

القدرة على تمويل الإنفاق على التجهيزات الأساسية ومنها التجهيزات الأساسية للصناعة.

٢ - تعرض الصناعات المحلية لهجمات تنافسية شرسة من المنتجات الصناعية المستوردة من الدول المتقدمة، وهي ذات الصناعات العريقة والكيانات العملاقة التي تتمتع بقدرات فنية وإدارية وتسويقية هائلة، وهو ما سيؤدي إلى اختفاء وانقراض عدد من الصناعات ذات الكفاءة المتخصصة والتي لا تقوى على مواجهة رياح العولمة.

٣ - رفع أسعار مدخلات المنتجات الغذائية. بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية التي ينتظر أن تتوقف الإعانات المقدمة لها تطبيقاً لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية.

٤ - رفع تكاليف إنتاج وتوزيع بعض الصناعات التصديرية وخاصة في المراحل الأولى لوصولها لأسواق الدول المتقدمة بسبب اشتراطات ومواصفات تعجيزية في جودة المنتج وفي التغليف والتعبئة من قبل الدول المتقدمة بالإضافة إلى شروط حماية البيئة وتطبيق أحكام اتفاقيات التدابير الصحية والصحة النباتية (SPS)، هذا بالإضافة إلى قلة خبرة المصدرين وندرة المعلومات الخاصة بأسواق التصدير.

٥ - رفع تكاليف إنتاج الصناعات المعتمدة على نقل التقنيات الحديثة بسبب المبالغة في تطبيق أحكام حماية الملكية الفكرية (TRIPS) ومن ثم رفع أسعار الكثير من الآلات والمعدات المصنعة حديثاً في الدول المتقدمة صناعياً ولا سيما الصناعات الكيماوية والدوائية.

٦ - تقييد السلطة المحلية لاتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والصناعية والأنظمة والإجراءات المتعلقة بها، حيث يجب أن تكون هذه السياسات والأنظمة والإجراءات وتعديلاتها منسجمة مع أهداف ومبادئ منظمة التجارة الدولية. ويدخل في هذا الشأن احتمال مطالبة المنظمة بمراجعة بعض الحوافز المقدمة حالياً للصناعة مثل الأفضلية في المشتريات الحكومية وأسلوب الحماية الحالي لبعض المنتجات الصناعية.

هذا وأن الانخفاض المتوقع في حصيلة الدولة من الرسوم الجمركية قد يمكن تعويضه من الزيادة المتوقعة في حصيلة الدولة من صادرات البترول الخام ومشتقاته بسبب التخفيض المتوقع في الرسوم الجمركية على المشتقات البترولية في الدول الأعضاء بالمنظمة، كذلك نظراً للتزايد المتوقع في الطلب على البترول بسبب التوسع المنتظر في الإنتاج الصناعي لهذه الدول. أما انفتاحية الأسواق وتحرير تجارة السلع المصنعة المرتبطة بالمنظمة، فإنه نظراً لتعود الصناعة السعودية على العمل في سوق مفتوحة لمنافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المصنعة محلياً، فإنه من المنتظر أن تكون صناعات المملكة عموماً من أكثر المنتجات المستفيدة من انفتاح أسواق التصدير وأقل المنتجات المتضررة من واردات السلع الأجنبية المصنعة إلى السوق المحلية. ومن ناحية الاستثمارات المباشرة، فإنه بالإضافة إلى برامج التوازن الاقتصادي (بافتراض السماح باستمرارها في ظل ترتيبات منظمة التجارة الدولية) من المعتقد أن الحجم الكبير للسوق الداخلية والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي سيؤدي إلى اجتذاب صافي استثمارات مباشرة لعدد من الأنشطة الاقتصادية في مقدمتها قطاع الصناعات التحويلية. على أن ارتفاع أسعار التقنيات والمعرفة والخبرات الصناعية ومبالغة الدول المتقدمة في تقييد شروط الحصول عليها تظل من أكثر وأهم التحديات التي يتعين على الصناعة السعودية مواجهتها في ظل العولمة على المدى القصير والمتوسط. أما في المدى الطويل فمن المنتظر أن يؤدي هذا التحدي إلى التشجيع على البحث والتطوير وتكثيف المنافسة في مجال التكنولوجيا.

ثالثاً : متطلبات التكيّف مع العولمة

يبدو أن الصناعة السعودية عموماً قادرة على الصمود أمام المنافسة المنتظر احتدامها بعد إتمام انضمام المملكة لمنظمة التجارة الدولية وانتهاء الفترات الانتقالية لبدء تطبيق أحكام اتفاقات المنظمة ومع هذا يظل من المهم العمل بكل جدية على تذليل التحديات وتقوية فرص الاستفادة من تطبيق مبادئ اتفاقات المنظمة. ويتأتى هذا بمراعاة

ضرورة القيام ببعض الأعمال التحضيرية وتهيئة الأجواء المناسبة وذلك ضمن جهود الجهات الرسمية وجهود قطاع الأعمال على النحو التالي :

(١) جهود الجهات الرسمية:

يتطلب النجاح في تكييف الصناعة مع إفرازات العولمة بذل جهود مكثفة من الجهات الرسمية تغطي عدة جوانب يأتي في مقدمتها الجوانب الرئيسية التالية:

١ - الاستمرار بزخم أكبر في تقديم الخدمات والتجهيزات الأساسية المقدمة حالياً للصناعة وإنهاء مراجعة نظام استثمار رأس المال الأجنبي لجعله أكثر جاذبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعة.

٢ - السعي من خلال تفاوض الانضمام لمنظمة التجارة الدولية للحصول على أفضل الشروط الملائمة للحفاظ على مصالح الصناعة السعودية القائمة وضمان استمرار مسيرة التصنيع في المملكة بما في ذلك العمل على إطالة مهلة تحضير وإعداد الاقتصاد السعودي والصناعة السعودية لتطبيق قواعد وأحكام اتفاقات الجات ومنظمة التجارة الدولية وضمن مرجعية الدولة النامية.

٣ - إجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية الحالية للتصنيع في المملكة وسياساته ولمنظومة الحوافز المقدمة حالياً للاستثمار عموماً في الأنشطة الصناعية على وجه الخصوص لجعلها أكثر توجهاً نحو التصدير ولمواءمتها مع متطلبات مبادئ منظمة التجارة الدولية، وذلك بالحذف والإضافة والتجديد.

٤ - إعادة تنظيم شئون الصناعة ومراجعة التركيب أو الهيكل الصناعي القائم حالياً في المملكة والعمل على مساعدة بعض الصناعات في تأهيل مؤسساتها لمواكبة متطلبات تطبيق قواعد وأحكام منظمة التجارة الدولية، بما في ذلك تسهيل تعاملها مع العوائق الفنية والتدابير الصحية والبيئية المطلوب مراعاتها في أسواق التصدير ولا سيما أسواق الدول المتقدمة.

٥ - الاستمرار وبجدية أكبر في إزالة المعوقات والموانع الروتينية والإجرائية والتعقيدات البيروقراطية ذات الصلة بالأنشطة الصناعية وتكثيف الجهود المبذولة

لتحسين كفاءة العاملين بالقطاع الحكومي ولا سيما في الأجهزة المرتبطة بأنشطة القطاع الخاص وتسهيل واختصار وتبسيط الإجراءات ومعاملة المصانع والمستثمرين الصناعيين بصورة حسنة، وبمزيد من الوضوح والشفافية.

٦ - التشدد في تطبيق المواصفات القياسية ومواصفات الجودة وقواعد مكافحة الغش التجاري ولا سيما بالنسبة للمنتجات الصناعية المستوردة للسوق المحلية وذلك حماية للصناعة الوطنية وتشجيعاً للصناعات التصديرية على الحصول على حصة أكبر في أسواق التصدير.

٧ - إيجاد إطار وقواعد محددة وإجراءات واضحة ومبسطة يمكن تطبيقها لمكافحة الدعم والإغراق الأجنبي في السوق المحلية بالسرعة والآلية المناسبة من ناحية إثباته والإجراءات التعويضية المضادة لمواجهته.

٨ - تشجيع المصانع المحلية على الاندماج المدروس في شركات وكيانات كبيرة محلية وإقليمية ودولية يمكنها اقتحام الأسواق الإقليمية والدولية بسهولة ويسر وتسهيل ظروف تجزئة إنتاجها بالدول الأخرى لمواكبة الشركات متعددة الجنسيات في بقية دول العالم.

٩ - الاستفادة من تجارب ومعلومات الدول الأخرى الشقيقة والصديقة في مجال التصدي لتحديات العولمة وتعظيم المكاسب المترتبة عنها ولا سيما في مجال ترتيبات منظمة التجارة الدولية والاستعانة بفني المنظمة وخبرائها للمساعدة في تأهيل المملكة لعضوية فعالة في المنظمة.

١٠- صياغة وتطبيق سياسة وطنية واضحة لترويج صادرات الصناعة السعودية دولياً، وتفعيل دور بعثات المملكة القنصلية والدبلوماسية في الخارج لزيادة الصادرات.

١١- تكثيف الجهود المبذولة لإتمام قولمة اقتصاد المملكة في نطاق خليجي وعربي وإسلامي بتسريع إنشاء السوق الخليجية المشتركة باعتبارها ضرورة بقاء وتفعيل دور جامعة الدول العربية لاستكمال تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء سوق عربية مشتركة (العوربة). واستكمال الجهود المبذولة للتدرج لإنشاء

سوق إسلامية مشتركة وذلك على اعتبار القولمة هي الخيار الوحيد للمواجهة الفعالة لتحديات العولمة وتحسين فرص التصدير واستقطاب الاستثمارات نحو الصناعة المحلية.

(٢) جهود قطاع الأعمال:

أما كيف يمكن إعداد رجال الصناعة أنفسهم للتعامل مع تداعيات عولمة التجارة والاستثمار ولا سيما بعد بدء المملكة في تطبيق التزاماتها وممارسة حقوقها المترتبة على عضويتها الكاملة في منظمة التجارة الدولية، فإنه يتعين على المؤسسات الصناعية وفعالياتها من غرف تجارية ومجلس الغرف السعودية القيام بمجموعة من الخطوات وذلك على النحو التالي:

أ / فعاليات قطاع الأعمال:

يتعين على مجلس الغرف التجارية السعودية والغرف التجارية الصناعية بالمملكة عموماً المسارعة إلى تقوية وتفعيل دورها وتطوير إمكاناتها في التخاطب مع أجهزة الدولة المختلفة والأجهزة والجهات الإقليمية والدولية ذات العلاقة لتسهيل تعامل وتعاطي الصناعة السعودية مع إفرازات العولمة وعلى وجه الخصوص يتعين على هذه المؤسسات الاهتمام بالخطوات الرئيسية التالية:

١ ـ تحسين الخدمات المعلوماتية المقدمة للصناعة بما في ذلك البيانات والإحصاءات المحلية والدولية ومعلومات عبر شبكة الإنترنت وكذلك عن طريق الأقراص المدمجة. واستحداث شبكات للمعلومات التجارية تربط الغرف التجارية ببعضها البعض وبقاعدة معلومات منظمة التجارة الدولية ومركز التجارة الدولي (ITC) التابع لها لتمكينها من متابعة المداولات، وقضايا المنازعات ومشروعات الاتفاقيات.

٢ ـ المساعدة في تطوير واستحداث مؤسسات تمويل محلية للتصدير، وتوعية الصناعيين والمستثمرين الصناعيين بالفرص المتاحة لتمويل الصادرات بالدول المصدرة لأسواق المملكة.

٣ - التركيز على إيجاد برامج مكثفة للتدريب على التسويق والتفاوض الدولي، والاهتمام بتمكين الصناعة المحلية من الوصول إلى الخبرات والكفاءات الملائمة للإسهام في تحديث وتطوير عملياتها الإنتاجية والاستفادة من منجزات العصر مثل شبكة الإنترنت وخدماتها في تأمين الاتصالات الإلكترونية السريعة (البريد الإلكتروني) والتسويق الإلكتروني والحصول السريع على معلومات تقانية وفنية تساعد على تطوير الصناعة.

٤ - إيجاد آليات فعالة للمطالبة بحقوق المصدرين السعوديين عند مواجهتهم لأي قيود على منتجاتهم في أسواق التصدير وبأقصى سرعة ممكنة.

٥ - القيام بدور توعوي أكبر وإيجاد القناعات والحماسة اللازمة للتعامل مع ظروف وإفرازات العولمة على مستوى قطاع الأعمال وعلى المستوى الرسمي، وجعلها محط اهتمامهم ومحور تفكيرهم اليومي.

ب/ المؤسسات الصناعية:

إن بقاء المصانع والمؤسسات الصناعية مرهون بمدى قدرتها على التعامل مع التحولات والتغيرات التي فرضتها ظروف العولمة الاقتصادية ولا سيما فيما يتعلق بنتائج تطبيق التزامات المملكة ضمن شروط وأحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية. ومع اشتداد وتأثير رياح العولمة، فإنه بات من المطلوب من مؤسسات الصناعة السعودية تكثيف متابعتها للمستجدات والتهديدات والفرص التي يمكن أن تتيحها العولمة وتبني مجموعة من الخطوات الهامة يأتي في مقدمتها الخطوات الرئيسية التالية:

١ - المسارعة إلى إعادة تنظيم نفسها ومراجعة أوضاعها والتركيز على زيادة إنتاجيتها والعمل على اختصار وتخفيض تكاليفها وتطوير إمكانياتها الفنية والإدارية والتسويقية حتى لا تتعرض للانقراض ويدخل ضمن هذا الإطار وفي ضوء توجهات السعودة النظر بجدية أكبر في التقليل من استخدام العمالة الوافدة والعناية باستخدام تقانة متقدمة وكثافة آلية أكبر، وإنشاء وحدات متخصصة في تطوير المنتج فنياً وتسويقياً بصورة تلبي متطلبات الأسواق الأجنبية.

٢ - التقيد التام بالمواصفات المحلية والدولية وزيادة الاهتمام بتحسين الجودة النوعية ومواصفات التغليف والتعبئة واحترام مواعيد التسليم وغيرها من تدابير تعزيز قدرة التعامل مع أسواق التصدير واختراق الأسواق الخارجية.

٣ - النظر بجدية في الدخول في اندماجات وعقد تحالفات مدروسة على مستوى محلي وإقليمي ودولي بقصد خلق كيانات إنتاجية عملاقة ذات إمكانات هائلة تساعد في خفض تكاليف الإنتاج والتوزيع في الأسواق العالمية، والاستفادة من آليات تجزئة العمليات الإنتاجية في نطاق إقليمي أو على نطاق أوسع على غرار الشركات متعددة الجنسيات، فالبقاء للأكبر.

٤ - الاعتماد في الاستثمارات الصناعية الجديدة على تأسيس شركات ومشاريع إنتاجية كبيرة الحجم للاستفادة من وفورات الكيانات الإنتاجية الضخمة، ذات القدرات الفنية والإدارية والتسويقية الهائلة.

٥ - الاستفادة العملية وبصورة أكبر من الترتيبات الإقليمية في المجالات التجارية والاستثمارية بالإضافة إلى البرامج المتاحة لتمويل وضمان ائتمان الصادرات العربية والإسلامية والدولية.

الخلاصة

أن العولمة الاقتصادية جاءت لتبقى وأن مخاوف الصناعة السعودية من شراسة المنافسة المرتبطة بها مخاوف مبالغ فيها، حيث أن هذه المنافسة يمكن أن تؤدي إلى النتائج الإيجابية التالية:

١ - فتح أسواق جديدة لمنتجات الصناعة.

٢ - توسيع الأسواق المحلية لمنتجات الصناعة (بسبب إلغاء الحصص والمعاملات التفضيلية).

٣ - خفض تكاليف إنتاج الصناعة السعودية للأسباب التالية:

أ - ارتفاع معدلات استغلال الطاقة.

ب- انخفاض أسعار الآلات والمعدات وقطع الغيار وبعض الخامات المستوردة لاشتداد المنافسة.

٤ - تحسين كفاءة وجودة الإنتاج الصناعي وبالذات على المدى الطويل.

على أن هذا لا يعني عدم احتمال تضرر بعض المصانع والانتهاء بها إلى قفل أبوابها بسبب ضعف قدرتها على مجاراة صناعات الدول الأخرى وحتى الصناعات المحلية الأخرى في ظل مد العولمة. لذلك فإن كابوس العولمة سوف يظل يطارد العديد من الصناعات المتعثرة هذا في الوقت الذي ستساعد فيه العولمة الصناعات السعودية الأخرى على الانتعاش والازدهار وتعزز فرص التصنيع وتنويع قاعدة الإنتاج الصناعي للمملكة في المستقبل. كما ينبغي ملاحظة أن مواكبة متغيرات العولمة ومجاراة مستجداتها والتأقلم والتكيف مع تحولاتها ومتطلباتها عملية مستمرة بطبيعتها وتقتضي بذل جهود منظمة ومكثفة. هذا ما لم تعطي هذه الجهود أولية وأهمية خاصة ضمن الإطار المقترح في هذا البحث، فإن طوفان العولمة الاقتصادية يمكن أن يقوّض فرص الانتعاش والازدهار والتنوع الصناعي والاقتصادي الذي حققته المملكة في السنوات القليلة الماضية كذلك فإن أي تأخير وتباطؤ في التعامل مع متطلبات التكيّف مع العولمة يمكن أن يؤدي إلى تأخير قرارات الاستثمار في الصناعة السعودية وبالتالي إلى هبوط معدلات النمو والتنمية الصناعية والاقتصادية بالمملكة.